



کتاب الالعین

۹۳۷

تبت ۱۴۴۴۲
۱۹۸۶

ملفوظ ۲۴۹۶

بازدید شد
۱۳۸۱

بازدید شد
۱۳۸۱

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸
- ۱۹
- ۲۰

کتابخانه مجلس ش		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب
کتاب	تأ	
مؤلف		۱۴۴۴۲
مترجم		
شماره قفسه		
۱۹۸۶		

کتاب الالعین


۹۳۷

تبریز ۱۴۴۴۲
۱۶۸۶

ملفوظ ۲۴۹۶

بازدید شد
۱۳۸۱

بازدید شد
۱۳۹۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
کتاب الالعین		
مؤلف	شماره ثبت کتاب	۱۴۴۴۲
مترجم	شماره قفسه	
۱۶۸۶		

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----

کائنات فیض

10.2

هو المالك بالاحقاق

اسألني بالصحيح الشرعي يوم السبت

الخامس والعشرين من شهر شوال المكرم سنة

١٢٣٥ الخامس والثلاثون بعد مائتين والف

انا العبد المجهول ابن عبد الرحمن محمد رسول

رضی اللہ عنہما کل ما مول ورسول



الفارق بين الفقه والميزان
 كتاب الفقيه علي والامير
 الكونين والثقلين والوفاة
 تصنيف الشيخ العالم
 العابد الزاهد الورع الشيخ الخفيف
 المدقق الفاضل فريد عصره ووجد
 حشره علي الدين ابو محمد الحسن بن
 يوسف بن الطاهر الحلي نور الله وجهه
 ودر مصححه وحشره الله في رفعة
 بحمد والحمد الطاهر بن صلوات الله عليهم

في هذا الفقه الحلي الفقيه
 ابن ابي نيسابان الفقيه
 صار فيمكن فقيه عمود
 جمال الدين بن محمد بن
 حاتم امير المؤمنين
 وهو الدين وحده
 خروخوب

في هذا الفقه الحلي الفقيه
 جمال الدين بن محمد بن
 حاتم امير المؤمنين
 وهو الدين وحده

٢٤٣٢

الحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا تعد ولا تحصى والبرهان في توضيح الايمان عند اوليائه والمخلصين
وخطوات السبل الشريفة واعتقاد المبطلين الذي شهد برجوب وجوده الرجب عند
الصدقين واقر بقدرة تكافنا العالمين وثبات كثير من الموجودات مع ابطال
ما يراى الاعتقاد باليقين واوضح عن وجدانية انتظام احوال السموات والا
رضي ووجود الممكنات مع استغناء التجميع بل مرجع وتكميل الفاعلين واظهر
استغناؤه وعلمه وتمام حكمته في بيان اوصاف الواسع والعالى عن ادراك
ابصار رعايا العارفين فظهر من ذلك قصه الانبياء والائمة الطاهرين وسمي
المرسلين محمد وآله الطيبين المعصومين خصوصاً على نبيه وآله
الاخيرين من ائمة طائفة ائمة الهدى والاربع عشر الذين كثر منهم من جعلوا
ومصباح الواسع وبهم تجاب دعوته الداعية وتحصل النجاة بحمد الله المخلصين
او تحضرهم منزهة اعل عليهم ومن انكر فصلهم منزهة اسفل السافلين صلوة
دايمة متصلة الى يوم الدين فان اضعف عبداً الموفق الحسن بن
يوسف بن المطهر الحلي في جواب السؤال الذي العزير على محمد صلى الله عليه وآله
كما هو بارئ بالده وزرقة اسباب السعادة والدينوية والاخرية كما اطاعتني في
استغنى قواه العقلية وحسية واسعته ببلوغ ما لم يبلغه كما ارضاني باقواله وقوله
وجمع له بين الرياضتين كما لم يعصى طرفة عين من امله هذا الكتاب الموسوم
بكتاب الاغنياء عن الصدوق والحسين عليهما السلام سيد الواسعين

طالب امير المؤمنين والف دليل على ابطال شبه الطاغين واوردت فيه من الادلة التي
باني الامية عليهم السلام ما فيه كفاية المسترشدين وجعلت ثوابه لولدي محمد وعلي
الله عليه كل محذور وحرف عنه جميع الشرور وبلغة جميع امانته وكفاية الله
في مقادير وشايعه وقد ثبتته علي مقدّمه ومقالتي وخاتمة **اما المقدمة**
ففيها سباحة **البخ** الاول ما الامام الامام هو الانسان الذي له الرئاسة
العامه في امور الدين والدنيا بالا حاله في دار التكليف ونفسه باني واجب
بوجهين **الاول** الزام دخوله في الحد لقوله تعالى اني جعلته للناس اماما **والثاني**
ببطلان قوله بالا حاله بانيه عن الغيبة وقيل الامامة عبارة عن خلافة محمد بن
الاشجار المرسلة اليه في اقامة قوانين الشريعة وحفظ حوزة الملة على وجه يجب اتباعه
على الامامة كانه وجبت له البعيد الاضائه **البخ** الثاني الامام لطف عام والعبارة
لطف خاص لا مكان خلق الزمان من بني حتى خلاف الامام لما سياتي وانكار
اللعطف العام شر من انكار اللطف الخاص واليه هذا انكار الصادق لقوله
عن مفكر الامامة اصلاً ورأساً وهو شرهم **البخ** الثالث كل متله لابد له من
موضوع ومحمول فان كانت كسبيته احتاجت الي واسطة ليتم البرهان عليها
ومن ثم وجبت المعدنات فان كانتا ضرورية فلا كلام وان كانتا بديهيتين
نما علم من العطور ولا يثبت عن عليهما ولا يلحق شي من مباديها بتلك المسئلة والا
وعلى الناحية ان سلم المبادي عليهما ولا يعرف عليهما لان المتبع منها والاعرف

الحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا تعد ولا تحصى والبرهان في توضيح الايمان عند اوليائه والمخلصين

كتاب
 في
 بيان
 الحجة
 على
 من
 كفر
 بالله
 عز
 وجل
 والرسالة
 وآثاره
 وآثاره
 وآثاره

عليها تعلقات بنظر آخر غير المتأمل الأول هو ما ظهر به فإن اختاره شك فليرجع
 إلى المواضيع المخصوصة بها ويؤخر النظر فيها إلى أن يحقق المبادئ التي هي
 كالتراعد فإن الباحث عن قدر الصانع لا يتكلم في حدود الاحتسام بل
 يكون ذلك مقروءا عنده إذا قرر ذلك فنقول موضوع هذه المسئلة وهو ما
 طهرته وأما المبادئ فهي ثمانية عشر **أ** أن العالم محدث **ب** والله تعالى محدث **ج** الله
 واجب الوجود لذاته أزلا وأبدا **د** أنه قادر على كل المقدورات **هـ** أنه عالم بجميع
 المعلومات **و** غني عما سواه **ز** مريد للطاعات **ح** زكاه للمحاصي **ط** لا يحل
 بالواجبات ولا يفعل المقيحات ولا يريد ذلك **ي** أنه تعالى كلف العباد مصالحهم
 بقدر وسعهم **ي** أنه تعالى يحب عليه لا اللطاف **يا** أنه تعالى قام بالالطاف الواجبه
 عليه بما يتعلق بتكاليفهم **يب** أنه تعالى أراح عملهم ليس غرضه في ذلك إلا
 الاحسان إليهم وإفاضة النعم عليهم **يج** أنه كلفهم بالوجه الفضل والبلوغ
 إلى الثواب الاجزلي **يد** أنه تعالى أرسل محمد **ص** رسولا معصوما قائما بالحق قابلا
 بالصدق **يه** أنزل عليه الكتاب العزيز الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من
 خلفه تنزيل من حكيم حميد فنسخ بشريعته جميع الشرائع وبسننته السنن وهي
 بأفقه إلى يوم الدين **يو** أنه تعالى جعل صوم من الزلل والخطأ والنسيان **يوا** أن
 اللطف في الواجبات واجب عليه تعالى إذا كان من فعله خاصة **يج** أنه تعالى
 جعل لكل الناس العروة القدسية التي علمهم معها نظرية القياس ويكون
 الفطرية والوحيية والشهادية والعصبية مغلو به دأيا وهذا طاهر فانه لم يفتل

في
 ١١

عن عصر من الاغصان ذلك **البحث الرابع** في ان نصب الامام لطف العلم ان
 الامام الذي مدونه إذا كان منصوبا يقرب المكلف من الطاعات ويبعد عن المنافي
 ان كتاب المقيحات وإذا لم يكن كذلك كان الامر بالعكس وهذا الحكم طاهر لكل عاقل بالتجربة
 وضروري لا يمكن احده من انكاره وكلا يقرب المكلفين إلى الطاعة ويبعدهم عن المعاصي
 يتبين لطف اصطلاحا فظهر من ذلك ان كون الامام منصوبا متمكنا لطف في التكليف الواجبه
 وما سياتي في وجوب نصب الامام يدل على انه لطف ايضا **البحث الخامس** في ان لا يقوم
 غير الامام مقامه لوجوه **الأول** ما ذكره القدماء وهو ان اتفاق العقلاء في كل زمان
 على اقامته الرئسا يدل على عدم قيام غير مقامه **الوجه الثاني** ان الخلق على الكثر القاس
 القوي الشهيرة والعصبية والوهية بحيث يستفح كثير من الباطل لذلك اختل نظام
 النوع الانساني في حين غاية القوة الشهريه او الغضب ويظهر لذلك التغالب والفساد
 والفتاد الكلي فتحتاج إلى اليرادع لها وهو لطف يتوقف فعل الواجبات وترك
 المحرمات عليه فيجب وهو إما داخل في ارجاءه والاول ليس الا القوة العقليه والا
 لكان اللطف خلا بالواجب في أكثر الناس وهو **ج** ولانه امتنع معه الفعل وكان من
 فعله تعالى كان الجأ وهو نيا في التكليف وان كان من فعل المكلف تعلقا الكلام اليه وان
 كان مما يختار مع المكلف فعل الواجبات وترك المعاصي بحيث يجب الداعي
 لذلك ويرجب الصادق عن ضده وان جاز مع الفعل بالنظر إلى القدوة لا بالنظر
 إلى الداعي كما في العصبه فانقذ بر خلاف ذلك في الأكثر والواقع ضد ذلك في غير

في
 ١٢

المعصوم ولأن البحث على تقدير عدمه وهذا الوجهين الامامه ولانه يلزم اخلاله
 تبع بالواجب وان لم يكن كذلك لم يجد انتفاؤه في ردعها وهو ظاهر والواقع يدل عليه
 والثاني ان كان من فعله تبع بحيث كلما اخل المكلف بالواجب او فعل محرما ارسل الله عقابا
 او مانعا اذ في بعض الاوقات كان الجائر وهو باطلا ان كان من فعله تبع كقوله
 من فعل غيره كما قامت بها فهو المطلوب كان ذلك الغير يكون معصوما مطاعا ليس
 له ذلك فلا يقوم مقام غيره ولانه ان وجب وحوله لم يمتدح وكل وقت يحتاج اليه
 لزعم الجبر والافان ان يكون من فعل الله تبع بغير واسطه احد من البشر ان يتول
 به العذاب اذا فعل او انه عند عزمه والنقد يردعه او يتوسط البشر فهو مطلوبنا
الوجه الثالث ان تحصيل الاحكام الشرعيه في جميع الوقايح من الكتاب والسنه
 وحفظها لا بد له من نفس قدسية تكون العلوم الكسبيه بالنسبه اليها كقطر في
 معصومه من الخطاء ولا يقوم غيرها مقامها في ذلك اذ الوقايح غير متناهية والكتاب
 والسنه متناهية ولا يمكن ان تكون هذه النفس كسائر الناس فحين ان تكون
 كغيرهم وهو الامام فلا يقوم غيره مقامه **الوجه الرابع** المطلوب من الرئيس
 اشيا اجمع الاراد على الاسور الاجتماعيه التي هي مناط تكليف الشارع كالخروج
 والمعاذ فانه من المستبعد بل المحال ان يجتمع اراء الخلق الكثير على امر واحد وعلى
 علمه واحده وان يعرف الكل بذلك المصلحة ويتفقون عليها وان يجتمعون من
 البلاد المتباعدة وان يتفقوا واعينهم على الحرب ومدته وجهته والمهاياة والمصالحه في

في الاجتماع

جميع الاوقات فان الاتفاق لا يكون دائما ولا كثيرا ولا يقوم غير الرئيس في ذلك مقام
 الرئيس وهو ظاهر **الوجه الخامس** التقدم فيما يحتاج فيه الى الاجتماع فان الناس لا يتفقون على
 تقدم قيودي الى الاختلاف وهو نقص المفروض فلا بد ان يبين بان الله
 تبع ويكون متفردا عن كل عيب ويكون معصوما لا يتغير الطباع عنه حفظ نظام
 النوع عن الاختلاف لانه الانساق مدني بالطبع لا يمكن ان يتقل وجهه باور معاشه
 لاحتياجه الى الغذاء والملبوس والمسكن ويعود اكثر ضرورة التي تخصه ويشاركه
 غيره من نوعه فيها وهي صناعه لا يمكن ان يعبد الانسان مدة يصنعها فلا بد من الاجتماع
 على تلك الاعمال بحيث يحل المعادن الموحد لتسهيل العمل فيكون كل واحد يفعل لزم
 عملا بنقيض منه لا خلا لا يمكن التظام الا بذلك وقد يستنفع المجتمعون من بعض ما لا بد
 من قاهر فكون التخصيص موطا بنظره لا يستحاله الترجيح من غير مرجح ولانه يودي
 الى التنازع **الوجه السادس** الطبايع البشرية تجبر على الشهوة والغضب والتحاسد والتنازع
 والاجتماع مظنة ذلك فيفتح بسبب الاجتماع المخرج والمرجح ويختل امر النظام فلا
 بد من رئيس يقهر الطام وينصر المظلوم وينزع من التقدي والقهر فيجمل المبل
 عليه والحيف وانما فضلة الانصاف ومن يخاف عقوبة العاجلة فان اكثر الناس
 لها اطوع من الاجلة لانا نجيب على هذا النقد برحمتك بقاوم خوفه شهوته وغضبه
 وحسنه وغير الرئيس لا يقوم مقامه في ذلك لما تقدم وايضا فانه معلوم **الوجه السابع**
 بالضرورة **الوجه الثامن** الحدود لطف امر الشارع بها فلا بد لها من نعيم وغير الرئيس يودي

يشع

ألي المرجح والمرج والتزجج بلا مرجح فلا يقدم مقامه في ذلك **و** **الواقعي** غير محصورة
والحوادث غير مضبوطة **و** **الكاتب** **و** **المتن** لا يقيان بها فلا بد من إمام منصوب
من قبل الله فتح معصوم من الزلل والخطأ يعرف الأحكام ويحفظ الشرع ليلا يتبدل
تقصير الأحكام أو يزيد فيها عهد أو شهرا أو يبدلها وظاهرا أو غير المعصوم لا يقدم
مقامه في ذلك **ز** **تولية القضاة** الدين يجب العمل بحكمهم في الدين
و **الأموال** **و** **الفروج** **و** **سعاة الزكوة** **و** **الأمناء** على أموال الفقراء وأمر الجيوش
والأجبي الطاعة في الحروب وبذل النفس والعقل والولاء أمر ضروري لنظام النوع
ولا بد أن يكون منوطا بنظر واحد لا يتخالفه الترجيح في غير مرجح والواقع اختلاف الآراء
وتضاد الأهواء وغلبة الشهوات وتغابر المراتب فالتفاهات الخلق من انفسهم
ابتداء على واحد في هذه المناصب متعسر بل متعذر وفي كل زمان على شخص
بالشرائط التي يتحقق منها ذلك فمتنع فانه الاتفاق يستحيل أن يكون كثيرا أو دائما
وذلك الواحد الذي يبا طؤ لوليتة هو الذي ينظره لابد أن يكون واجب الطاعة من قبل
الله تعالى ويستحيل من الحكيم إيجاب طاعة غير المعصوم في مثل هذه الأمور الكلية التي
يحتاج نظام النوع واختلاله وظاهرا أو غيره لا يقدم مقامه في التفادير التي يمتنع
عنها **ح** **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر** لطف لا يقدم مقامه غيره
لوجوبه من غير بدل فالامر لطف واجب لا يقدم غيره مقامه لا تمناع بحقق
الاضاكة بدون تحقق المضامين ولا بد أن ينتهي إلى معصوم لا يجوز عليه الخطأ **و**

من الوجوه ولا التهور لا يجاز أمره بالمعروف والنهي عن المنكر فلم يبق وثوق بقوله فانت
قائده التكليف به ولأنه إما أن يكون كل واحد من الخلق مأثورا بأمر الآخر ونهيه من غير أن
يكون هناك رئيس يأمر الكل وينهاهم أو مع رئيس والأمر بإطلا والالتزام المرجح ولا
يبقى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا الغلب أن يرعى الواحد بتركه ما يلم غير ليتبركه
تأليه لانا بحيث على تقدير غلبة القوة الشهوية والغضبية على القوة العقلية في
أكثر الناس الذين يحصل بسبب تخليتهم على قواهم الشهوية والغضبية المغتصبة لعدم
اتقانهم إلى الشرائع اختلال نظام النوع فتعيق الثاني فلا يقوم غير الرئيس في ذلك مقامه
ولا بد أن يكون ذلك الرئيس من قبل الله تعالى بحيث يجب طاعته وجوبا عاما ولا بد أن يكون
معصوما **ط** **العلم بالأحكام** يقينا لا ظنا بالأحكام ولأن المعصوم واحد على ما يبيناه
في كتبنا الأصولية وقد تتعارض الأدلة وتساوي الأمارات ويستحيل الترجيح بلا مرجح
وتشاور أحوال العلماء بالنسبة إلى المقلدين فلا بد من عالم بالأحكام يقينا لا ظنا
بالأمارات ليخرج إليه من يطلب العلم ويطلب للصواب يقينا **الرجع الخامس** أن
نظام النوع لا يحصل إلا بحفظ النفس والعقل والدين والنفق والماله فشرع الأول
القصاص وأشار إليه بقوله تعالى ولكم في القصاص حياة والثاني تحريم المنكر والحد عليه
وشرع للثالث ثقل المردد والجهاد والرابع تحريم الرنا والحد عليه والخامس نطق السارق
وتمان الماله وهي الأمور مجتمعة يجب حكمها في كل شريعة في كل زمان ولا يتم إلا بتول
لذلك يكون عارفا بكنية الجاني وكيفية الواجب وحمله وشروطه ولا يقوم غيره

مقامه في ذلك ولا بد ان يتنازع بين نوعه بنص النبي و ما يجي طاهر لا محالة الترجيح
من غير مرجح واجتماع جميع الاراء على غير الاختلاف والا هو انه لو لا ذلك
لا دي الي المخرج والمخرج **وجه السليم** في ان قيام العدل
مقامة لا يتصور الا في حال عدمه وقد يقرر حصول العلم الضروري ان القريب والبعيد
عند عدم نصب الامام او ثلثه على عكس ما ينبغي في تخيل ان يكون له بعدل **البحث**
السليم في ان نصب الامام واجب والمظهر في الوجوب وكيفيته وطريقه
وعمله وابطال كلام الخصم المنظر الاول في الوجوب العقل كانه على الوجوب
الجملة لا زراقة والصغرى وغيرهم من الفروع والدليل على الوجوب مطلقا ان الامام
لطف وكل لطف واجب والصغرى ضرورية قد ذكرنا في الكبري مشبهة في علم الكلام
لا يقال انما يجب اللطف عينا اذ لم يقع عليه مقامه اما اذا قام فلا سلبا لكن
الوجوب لا يكتفي فيه وجه المصلحة مالم يعلم انتفاء جهات القبح باسرها فلا يجوز
ان تكون الامامة قد اشتملت على نوع مستندة لا فعله فلا يصح الحكم بالوجوب وعدم
الحكم لا يدل على عدم وجه الوجوب علينا كافي لا عليه نقل ولا في فيه
نصه اشارة الفتن وقيام الحروب كما في زمن علي والحسين عليهم السلام
ولان مع وجود الامام يخاف المكلف فيفعل الطاعة ويتوكل القبح المخوف منه
لاكون طاعة او قبيحا وذلك من اعظم المناسد ولا يفعل الطاعة وتركه المعصية
عند فقد الامام اشد منها عند وجوده فيكون الثواب عليها في حال قتلها ٥

الكثرية في حال وجوده وذلك فساد عظيم سلمنا كونه لطفيا لكن لا نسلم انما دايما
كن كذا فانه قد يكون في بعض الاوقات يتكلم من اتباع غيره فيكون نصب
الامام في ذلك الوقت ينجي سلمنا لكن هم هنا لطف اخر فلا يتعين للامامة
الوجوب لان الامام معصوم فعصيته ان كانت للامام اخر فس وان كانت للامام
اخر ثبتت المطلوب لان امتناع الامام من العصية وترك الواجب لا يتوقف
على الامام بل له لطف اخر لا يقال انا نعلم بالضرورة ان غير المعصوم اختاره
عن فعل القبائح وفعله الطاعات عند وجود الامام اتم لاننا نقول جاز ان يكون
في بعض الاوقات يقوم باسرها معصومين فيه فلا يكون نصب الامام هنا
واجبا ولمقام العصية مقام الامام في ذلك الوقت بخارجي كل وقت فلا يتعين
وقت من الاوقات لوجوب نصب الامام على التبعين ولا فانه جاز ان يكون غير العصية
سببا في الامتناع عن الاقدام على المعاصي سلمنا لكن هم هنا ما يدل على انها ليست
لطفيا وذلك لانها اما ان تكون لطفيا في الحال الجوارح او في افعال القلوب
والقسمان باطلان اما الاول فعلى قسمين لان القبائح منها ما يدل العقل
عليها ومنها ما يدل الصحح عليها فان جعل الامام لطفيا في الشرعيات
لم يلزم وجوب مطلقا لان الشرع لا يجب في كل زمان ووجوب اللطف خارج
الوجوب المطلوب فيه وان جعله لطفيا في العقلية فنقول القبائح
العقلية ان تركت لوجوبه وجب تركها كان ذلك مصلحة دينية وان تركت لانه كان

من تركه ان في تركه الظلم والفساد من تركه ضرورة اشتغال على مصلحة
 النظام كمن يترك البقيع ليعتبر هو ان الذي ترك الظلم هو كونه ظالما وذلك
 من صفاته القاطنة فان جعلنا الامام لطفنا في ترك البقيع سواء كانا لوجه قبحه
 او لا لوجه قبحه كان ذلك التوكيد مصلحا في تركه فيكون الامام لطفنا في المصالح
 التي يتوهم ذلك غير واجب بالا اتفاق على الله تعالى واذ جعلناه لطفنا في ترك
 البقيع لوجه قبحه فقد جعلنا الامام لطفنا في صفات القلوب لا في افعالها والواجب
 وذلك بالامام لان الامام لا يطلع له على الباطن لا بفكره لا بفعله لا بغيره
 في فعله الواجب ان وهو بعيد استغنى اذ انما يظهر له الذي في ان فعله
 يفعل لوجه وجوبه ويترك لوجه قبحه وذلك مصلح في تركه لاننا نقول هذا يستلزم
 وجوب العطف في المصالح التي يتوهم على الله تعالى لان على ذلك التقدير يكون المصالح
 التي يتوهم والمواظبة عليها سببا في رعاية المصالح الحقيقية وذلك في واجب
 اتفاقا لا لانا نجيب عن الاول باننا قد بينا ان الامام لطف لا يقوم غيره
 مقامه ونريد هنا فنقول ان قيام البدل مقامه لا يتصور الا في حال
 عدمه وقد قلنا في صدر هذه المسئلة اننا نعلم ضرورة ان التقرب
 والتباعد عند عدم الامام او تكليفه على من يمكن ما ينبغي فيستحيل ان يكون
 له بدل ولقولنا في تركه لا دفع الله لنا من بعضهم ببعض فيكون
 صوابا وصلواته ومساجده يذكر فيها اسم الله كثير واليه من الله

فيقول ان الله تعالى في تركه حكمه بلزوم هذه المفاسد لا نشاء الرئيس ولو قام
 غيره مقامه لم يكن لازمه لا نشاء الرئيس ولقولنا في تركه الدين انما هو
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم جعل طاعة الرسول وطاعة
 اولي الامر منسوبة وان لا تقتضا العطف المساواة في العامل وكان ان
 طاعة الرسول لا يقوم غيرها مقامها كذلك اولى الامر فلا يقوم غيره مقامه
 وايضا ان الوجوب عند المعتزلة مشروط باشتغال الفعل على مصلحه
 او وجه يقتضي وجوبه فان قام غيره مقامه وكان مساويا له في المكانة
 والتقدير عليه والمصالح والوجوه الموجبة للوجوب بحيث لا تشمل احدها على وجه
 موجب للوجوب ويخلو الامر عند اشتغالها بواجب احدها عينا وجوب ايجابها
 ولا شك في وجوب الامام في الجملة ولو قام غيره مقامها وكان مقدورا على اشتغال
 وجوبها عينا بل كان الله تعالى قد اوجب احدها لا بعينه وهذا لا يخلو باننا على
 قواعد المعتزلة القائلين بوجوب الامام سمعنا ولا ينافي على قواعد الامامية
 والقائلين بوجوبها سمعنا ولا ينافي قواعد الاشاعرة ولانه قد ثبت بالتواتر اجماع
 المسلمين في المصد والاول انهم قالوا يمتنع خلق الوقت من طاعة ولو قام غيره الامام
 مقامه لا امتنع ذلك وفيه نظر فانه يدل على ذلك الوقت والمدة في ذلك الوقت
 وعن الثاني بوجهين ان قرب المكلف من الطاعة ويجوز عن المعصية ما يطابق
 مرض المكلف من التكليف ويقرب حصوله وعكسهما ما ينافي فانه ينفذ حصوله ولو

كماله ما يطرح في وجهه ويرى حصوله مشقة لكان من جهة مقسدة وذلك باطلا على
 ما يشهد في العدل ان لا يريد في التبعيض **ج** ان المقسدة يحصل ان يكون واجبه
 لتكميله اذ هو واجب الوجود لذاته فبقي من جهة فلا يصح عليه سلب نفع ولا دفع
 فلو كانت واجبة الي غيره والذي امكننا في وجوب نصبة الامام فيه للمصلحة
 العامة للمكلفين ولو كانت فيه مقسدة واجبة اليهم لكان فيه مقسدة واجبة اليهم
 لكان غير ماحو لمصلحة لهم مقسدة لهم هذه وايضا فانه المتأخر محصوره
 معلومه لا تملكون باحتسابها وذلك شقيته عن الامام لا يقال ان تعلم المقاسد
 محصوره معلومه لا تملكها عليها افعالنا لا تملكون تركها انما هي لا تملك
 عليها افعالنا بل افعال غيرنا التي لا نذكر في حقها فلا يصح معرفتها والامام
 عندكم ليس من فعلنا على ما ياتي بل من فعل الله تعالى فلا يصح العلم بالمقصد الذي
 شمل عليها لا نأمر ان نأمر لو كانت الامام مشتملة على مقسدة لما اوجبه الله
 على المكلفين ولما اوجب على الناس طاعة الامام وايضا لو اشتملت على مقسدة
 لنبى الله تعالى من نصبة الامام والى الباقي باطل قطعاً فاقدم مشقة والملازمة ظاهرة
 ومن شأنه ان لا يولاه امامه عليه السلام والحق عليهم السلام في الدين ما هو اشد
 ذلك ولان الامام كعليه السلام والحقين يدعون الناس الى ما دام الذي عليه السلام
 على ما لو كان الذي موجودا خاصا عليه كذلك فلو كان ذلك ما فاعلم من نصبة الامام لكان
 ما فاعلم من نصبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ذلك يقتضي قيام الامام مطلقاً مشقة

بالحق

بالعقد من الله تعالى وذلك باطل اتفاقاً ثم نقول الملك انما هو البيع او ما يبيح وجبه
 اللطف في الاول بقريب فعل الطاعة واما الثاني لانه ان ترك المعصية
 لا يكونا معصية ببيع بل البيع هو ذلك الاعتقاد وهو كون التوك لا يكونا
 معصية ووجه اللطف فيه حصول الاستعداد الذي يثبت التكليف
 والتذكر المرجع لفعل الطاعة لكونها طاعة وتوك المعصية لكونها معصية
 ومن الناس انه ولابد في كل لطف مع اننا قد بينا وجوبها سلف وعن
 السالكين اننا لآلهم اتفاق اهل زمان من الازمة التي وقع فيها التكليف على
 ذلك نعم قد يكون البعض بالكلية المتأخر لكن لو نظر الى ذلك البعض
 لكانت بعينه الاجابة وقبيح الاستدراك البعض منها وايضا هذا لا يكون
 بالاتباع الى شخص معين اما حق الرئيس فلا ونحن الان لا نعرض لتعريف ذلك
 الرئيس وايضا فانه المقسدة الخاصة عند عدمه اغلب منها عند
 وجوده فظهر الى حكمته ومن السامع ان الامام لا شك في كونه لطفاً بالشبه
 الى غير المعصومين مع المكلف فيكون له واجبا اما اذا انتقد احد الشرايط
 الشرطين وهو جواز الخطا على المكلفين والتكليف لم يقل بوجوب الامام
 وذلك لا يفرق لا بقاء حكمه وجوباً الا ما هو مع المكلف مطلقاً لا نقول لا
 نفس بل مع الشرايط اخر وهو جواز الخطا وعن الثاني انما هو معصية
 والشرع لا يسجد جوازاً بل بقاء التكليف وهذا المتبع يتأتى من القابل

نفا

جواز انفكاك التكليف العقلي عن السجى سلمنا ترك العلم ليس مقصودا فيه
 وقد يتوهم لان الاختلاف بين التكليف العقلي والتعبدية سلمنا لكنه يكون لظفا
 في افعال القلوب فان ترك التعبد لاجل الامام ابتدءا مما يترتب استيفاد اذ انما
 لم يترك فيه **النظر الثاني** في كيفية الوجوب ولحق عندنا ان وجوب التعبد العام
 عام في كل وقت ومكان في ذلك فربما كان احدهما ابو بكر الامير الاخير والاحد
 فانه ذهب الي ان وجوبه مخصوص بمكانة الخوف وظهر الفتن ولا يجب
 مع الملامة وانصاف الناس بعضهم من بعض لعدم الحاجة اليه والفرق
 الثاني القولي وتباعه فانهم ذهبوا الي عدم وجوبه مع الفتن فانه ربما
 كان نصبه شيئا الزايدا للفتن واستنكا فهم عنه وانما يجب عند العدل
 والاعتدال اذ هو اقرب الي تعبير الاختلاف لما دلاله الادلة الدالة على وجوبه
 على عمومها ان مع الانصاف والامن يجوز الخطا والحجاج الي حفظ الشريعة
 واقامة الحدود فيجب الامام ومع ظهور الفتن الخطاء واقع فالتكليف
 الي اللطف يكون اخرج **النظر الثالث** في طريق وجوبه لخصر قول
 القائلين بالوجوب في تلك اقول احدها انه واجب بالعقل لا بالامر
 التعبدية وهو ذهب الا ما عبيد والاشياء عليه وثانيها بالوجوب عقلا
 ومما هو من ذهب لاجل الخطا والكسبي وابو الحسن البصري ومجاهد بن
 المعزلة لما ان الوجوب هذا على الله تعالى بما ياتي في حيزه ان يكون الوجوب

شجيا ولا ينفك في الواجبات التعبدية فينبغي عدم عليها والشرع مناخر عنها فلو
 بالشرع كذا ولا نه غير يتوهم على الشرع واللفظ في ذلك والواجبات
 التعبدية والشرعية كمن توفه على الشرع ولانه لو وجب بالشرع لكان تعبدية
 اما من الله تعالى او من المكلفين والاولا على هذا التقدير ارجح اما عندنا فنعلم
 الوجوب شرعا بل غفلا واما عند الباقرين فنعلم تعبدية الله تعالى والباقي
 ايضا لا شرعا بل الترتيب من طريق التكليف بالاطاعة وخرق الاجماع او
 اجماع الاضداد او عدم وجوب نصب الامام وانما فائدة ذلك انما
 الملازمة فلانه لو اختلفت قوائم الامام واخرون اخرجت تشاويهم في الصفات
 لانه ان يكون احدهما بعينه هو الامام او بعينه او لا يكون احدهما او يكون
 كل واحد منهما امما والاول يستلزم الترتيب بلا مرجع والباقي يستلزم تكليف
 بالاطاعة وخرق الاجماع وانما فائدة ذلك انما يستلزم استواء نصب الامام
 بالاتفاق وقبله لا يجب والا لزم تكليف بالاطاعة لكنه انما يلزم على واحد
 مع اختلاف الاقوال وتشتت الاراء ما بينهم من العداوة والشحن لا يمكن والثاني
 يستلزم اجماع القدرين او القسيسين لانه اذا اختلف كل واحد من الاخرين وجب
 طاعة اجمع الضدان وان لم يجبه احد منهما مع كونه امما ما تجب طاعته اجماعا
 القضاة وانما فائدة ذلك ان وجبه طاعة احدهما لزم الترتيب بلا مرجع فكان
 الامام راسخا في الحقيقة ايضا ولا نه من الواجبات ايضا لا لاجماع والواجبات اما

الامام فيكون اولي الوجوب **قوله** انما يجب التكليف المسمى كونه لفظا في التكليف العقلي وهذا
اللفظ في التكليف الترتيبي واللفظ في اللفظ في اللفظ في ذلك الشيء ايضا **قوله** اما
رجب التكليف لانه خلق فيهم القوي الشهوي والقوي فيهم قدر ان يجب منه
فلكه التكليف والالزام لا يتصور والفساد وهذا بجنبه آية في نصب امام ولا يتصور لا ينصب
ولا يتصور الواجب لا يكون نصيبا في تقدير وجوب التكليف ولما
المقدم فقد بين في علم الكلام **قوله** ان وجوب وجوبه يحقق في الواقع وكل ما كان
واجبا عليه ينبغي ان نصب الامام واجبه عليه في انما التصرف في خلقه وجه وجوبه
يتم هناك في كونه لفظا فيه واما الكبر في ظاهر **قوله** انما يخص علي
تعيين منه ما وجوب لازم لحيثه بحيث كلما وجبه ومنه ما ليس كذلك والامام من الاول
اجامعا ولا يفتقر في الاسرار والاندلس والفرج في العالم فلا يجوز لا يفتقر
مقرمه بها بنقل وجوبها كما كل عام الغد في الحقيقة وكرب ما يرد ونصب الامام
من الله تعالى ولفظا فيكون واجبا **قوله** لا يفتقر مذهب الخصوم واضاله
اعرفه الناس اتفقوا عليه ان الامام لا يصير ما ما يقتضيه للاحقية الامام به
بدون ان يفتقد والالزام احد الامرين اما المنع من مشاركة اثنين في الصلابة
وكذلك بعيد قطعاً او كونهما اثنين في حالة واحدة وهو صحيح على خلافه **قوله** انما
الامام بعد ذلك علي بن النبي صلى الله عليه وآله علي شخص بالامام طريق في كونه اماما وكذلك
اذا نصب علي انسان بعينه علي انه امام بعده ثم انه هل غير الشخص طريق اليها ام لا

فان الله الامام لا طريق اليها الا بالنقل اما بالنقل الذي علم والامام المعلوم امامته بالنقل
المعروف علي يده وذلك جماعة من المعتزلة والزيديين والصالحين والشيعة والجمهور
والخوارج الاختيار اليه طريق ثبوت الامامه كالنقل وهو مذهب الاشاعرة والشيعة
رجح نقل الله تعالى في غير التخليد والبرية الله تعالى في ثبوتها والدعوى
ما يدل عليه من اهل الامامه وبما هو معروف وينبغي من التمسك وبما هو معروف
يجوز بذلك اما عندهم لم يختلف المتأيدون بالاختيار في اشتراط الاجماع فذهب
اليه طائفة من المجنبيين فانما يكرهه في ارشاده انفاذ الامامه لواحد وانما لم يفتح عليه اهل
الفقه والعقود واستدل علي ان يكون له مضاد الاحكام الاسلاميه ولم يثبت اليه اثار
الاختيار التي من باقي من الصحابة في الاضمار فاذا لم يفتقر الاجماع في عقد الامامه لم
يثبت عدد معدود وحدود وجاز ان الامامه تعتقد بعقد واحد من اهل
الفقه والعقود شريطة ان لا يفتقر اليها ونقل عن الصحابة منعت عقد الامامه لشخص في
طريق العالم انما اتفق عقد عاقلين بالامامه لشخصين كان بينهما نزاع امره
من اثنين ثم قال والحق عندني ان عقد الامامه لشخصين في صقع واحد
متساوين للظلال والحق غير جائز اجامعا وان بعد المدي في الاحتمال في ذلك **قوله** وهو
خارج عن القسط واذا انعقدت الامامه لشخص لم يجر خلقه من غير حدث
اجامعا ولم يفتقر وخرج من منه الامامه بفسقه والي الامام من غير خلق يمكن وان
لم يجر خلقه فجزاز خلقه او امتناع ذلك ويقوم اوده يمكن ما وجدنا في القويم

حيث كان ذلك من المصداق عندنا واطلع الامام نفسه من غير حجب بغيره والحق قد ذهب
الى ما فيه والاي من لعل حقيقته وابطال ما ذهب اليه لانت لهم وجوه ان الامام
عندنا من جملة ما عظموا عظم الركنين وان لا يمان لا يليق به وبها وعدم اتقان البيت
من اركان الدين بل هي من فروع الدين لكنها من السبل للجليلة والمطالب العظيمة فكيف
يجوز استناد مثل هذا الحكم الى اختيار المكلف وادارته ولو جاز ذلك لجاز فيما
هو ادنى منه من احكام الفروع **الوجه الثاني** انه الشارع نص على عدم ^{المفردة}
تفويضه وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امر ان يكون لهم الخيرة من
وقوله اما ان يكون الله تعالى فني تلك الامانة فلا يجوز له به الخيرة بانها
واما ان يكون فني بها فيكون كغيرها من احكام الشريعة التي نص الله تعالى عليها ولم
يعلقها وهو المظهر **الوجه الثالث** القول بالاختيار ونصب الامامة فنقول
المكلفين تقدم بين يدي وقد نص الله تعالى عن ذلك فقال عز وجل يا ايها الذين
امنوا لا تقعدوا بين يدي الله ورسوله **الوجه الرابع** الله سبحانه وتعالى
في غاية الرحمة والشفقة على العباد والرافة فكيف يجعل اجرامه نصب الركنين
مع شدة الحاجة اليه ووجوع الفروع العظيمة مع توكده او مع استناده الى اختيار
المكلفين فان كان واحد منهم مختاراً ^{ويفضل} وذلك في باب عظيم للشك والاشكال
لحكمه الاولى فيجوز الله عن ذلك **الوجه الخامس** الله تعالى قد بين جميع احكام الشريعة
واجملها وادونها حتى بين في كليات الاكل والشرب وما يليق باعتقاده في

تتم

دخول الفروع من غير منه واما ما في الجليلية والحقيرة فكيف يجعل مثل هذا الامر
ويجعل امره الى اختيار المكلفين مع عدمه في باختيارهم وتباين اراهم وتناظر طبايعهم
الوجه السادس القول الذي حدثنا عن الجوزي ينافي مذهبيهم من
استناد الاعمال الى فضل الله وقدره ولانه لا اختيار للجد في افعاله بل هو مجبور
معه ولا يمكن من ترك فعله **الوجه السابع** القول باستناد الامامة الى الاختيار
مناقض للعرض ومناقض للحكمة لان الفضل من نصب الامام اختياراً لخلق لا و امره
وتواضعه والافتقار الى طاعته وتكون تاييده الفتن وازالة الفرج والمخرج
وابطال التغلب والمغالطة وانما يتم هذا العرض ويكمل المقتضى ولو كان المصاحبة
لل امام غير المكلفين لانه لو استند اليهم لاختار كل منهم من يميل لطبعه اليه وفي
ذلك توكل فتن عظيمة ووقع مخرج بين الناس فيكون نصب الامام مخالفاً
للعرض في نصبه وهو باطل **الوجه الثامن** وهو طاعة الامام حكم عظيم من احكام
الدين لم يجاز استناده الى المكلفين لجواز استناد جميع الاحكام اليهم وكذلك
الاستغناء عن بعثه الانبياء عليهم السلام انما يفتقر الى نصب الاحكام فاذ كان اختيار
مختار من النبي كان غيره **الوجه التاسع** انه ان يثنوا في الاختيار
الاساس عليه اولاً والا فلا باطل لعدم القائل به علي ما نقله الجوزي واثبت
القائل في عبد الجبار امامه اي يجوز لا يتابعه واحد وهو برهني اربعة بالضرورة
عبيده وسالم مولي خديته واسد بن حصين وبشر بن سعد ولانه من المخلوق

اثبات الكفر في لحظة واحدة على اختيار شخص واحد ثم من المعلوم استتاع
 الخلق عليهم واحد ومعرفة اجتماع شرايط الامانة فيه لا نعلم تباعدا مكلف
 المكلف ومالي مواضعهم وشكل هؤلاء يفتح اتفاقهم على ذلك واما الثاني فاما
 ان يتوسط فيه العدد المعتبر اولا والاخر باطل لعدم الدليل عليه فانه لا عدد اولا
 من عدد ومن المعلوم انه لو تفكك العدد المشترك واحد لم يؤثر في وجوب
 المنسوب كالوزن الذي يؤثر في زيادته وايضا لم كان قول بعض المكلفين حجة على
 انفسهم وعلى غيرهم بخلاف بعد ذلك مخالفة ويجب اتباعه واي دليل يرد ذلك
 فان العقل غير دال عليه ولا وحيد وفي العقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 باطل لانه اذا لم يتوسط العدد حاز ان يصير شخصا واحدا اما ما يحكيه الخلق
 كلهم من ابعثته كاختاره الجورني وهو معلوم البطلان ولانه لو جاز ذلك لجاز
 بتبني الاثنان لنفسه اما ما يبر الخلق باتباعه ولانه لو كان كذلك لادعى الي
 وفزع الفتن وتكاثر المصالح والمخارج وفيما النزاع قبلما اختلج الي المباحة والاختيار
 عليه بيان الشريعة ان مقتضى لوجوب قبول قول الواحد في حق الغير لا يثبت
 حق نفسه لانه شرايط الاختصاص نفس على مقتضى الرئاسة والامانة
 واختياره لذلك موجب انعقاد قوله كافي في حق الغير لا يثبت تعيين العاقد
 ولا المعقود له بل متى كان العاقد محلا قابلا للفعل والمعتود محلا
 قابلا للفعل وجب وقوع الامر **الوجه العاشر** الامام عليه السلام يكون

معتبر

مقتضى ما في ما في وجوب ان يثبت النبيون بالنص لا بالاختيار حتى العصبه عندنا
 لا تامة من الامور الباطنة المحض التي لا يعمل بها الا الله تعالى **الوجه الحادي عشر**
 ان يكون افضل اهل زمانه دينيا وورعا وعلميا وسياسة فلو رتبنا احدنا باختيارنا لم
 لامن ان يكون باطل كما في الامور السابقة فيقتضي علينا امره والامانة بينه وبين غيره
 في هذه الامور **الوجه الثاني عشر** اهل العدل والمعاد لا يخلو من الصفات في امور المسلمين
 فكيف يصح منهم ان يكون غير اهل العدل كما يمكن ان يكون في الشريعة بالغير والامانة الاستماع
 بها امكن ذلك فيها خصوصا لاننا نقول بغيره او لا يكون المولى لا يملك الاستماع اذ المولى
 هو رأسه لكن الفرق فظاهر فلو كانت المرأة ناقصة العقل جاز له باحوال
 الرجال اختبرت في ملكه بضعها للغير الى نظر ولي يفتقن عليها عينا راجعا للفقهاء
 غيره فجلت اهل العدل والحكمة **الوجه الثالث عشر** القول باختيار يوجب
 المخرج والمخرج والامانة الفتن فيكون باطلا بيان الشريعة ان الامام اذا اتوا وتعدد
 البلاد لم يكن اهل اختيارها اقل في اختياره والامام دون غيره فاذا ولوا رجلين ولم يكن
 عنده احد عليا لم يردوا لغيره اقل في حكمه الى الفتنة لا يقال الحكم حكما كما حكم في ولي المرأة
 اذا ازمجها من غيرين ففتح لانا نقول باطلان المعتقد في المرأة لا تودي الى الفتن
 واثارة الفتنة بخلاف النزاع لانه مع ابطالها الاولوية في خصصين بعض البلاد
 انه ينصب عليها بعضهم الرئيس العام دون بعض فيستمر حال النزاع مع الابطال كما
 استمرت مع العقد ونفوذ **الوجه الرابع عشر** تفويض الامام الى الاختيار يوجب

الى الحق والتنازع وتوقع المخرج والرجوع بين الامه والارادة القسرية لان الناس
 اتخذوا حجة قبيلا ينزلون في الاراء والاعتقادات وكل صاحب مذهب يختار اماما
 من اهل بيته وعقيدته ولا يمكن غيره ممن ليس من اهل بيته ان يختار الامام ^{بالقول}
 يريد الامامة معتبرا وكذا الخارج وغيرهم فلذا اختار كل واحد منهم اماما من اهل
 بيته فان عليهم الفرقه الاخرى وحكمه هو المخرج العظيم وقد كان في شققة الرسول
 لامته ووجه الله على عباده ما يجوز ذلك مع انه نص على الحكم بقوة لا بصلاح بعضها
 فكيف يلحق من رحمه الله به وشقه رسوله اهل الروايات وتركهم محجبا عن بعضهم
 هذا اتفاق لعنايتهم ولا يرتضيه عاقل لنفسه مذهبيا لا يفتقر الى ذلك ليقع لانا
 نقول هذا اجل تام ولم يكن الا في زمن علي عليه السلام وسعويده والروايات التي وقعت فيهم وكذا في
 زمن الحسن والحسين عليهما السلام ثم عظم الوقوع في الماضي لا يستلزم عدمه في المستقبل
 وايضا يجوز التخيير كما في منع استناد الامه الى الاختيار **الوجه الخامس** ^{والمرح}
 الاسام لطلب باعتبار ان الناس معه اقرب اليه الصلاح وايضا من التواضع والمخرج
 كان كره عليه في وجوب نفسه لذلك كونه مخصوصا عليه محضاً عند الله فان
 الناس مع الاسام المنصوص عليه من قبل الله تعالى اقرب اليه الصلاح وابعد عن المخرج ^{والمرح}
 مما اذا كان تعيينه الى استناد المكلفين وموجبا الى تعيين العامة لا نساء اظهر من
 ولا اختلاسه فيه فيكون تعينه من قبل الله واجبا كما وجب اصل تعيينه لا يفتقر الى ذلك لان
 المختص للمخرج الاختلاف في المذهب وهذا حاصل في النص ايضا فيجب ان يكون هذا ^{المرح}
 هاهنا المذهب في تنازع من يخالفه في المذهب ويكره نصبه الذي يوجب له قبوله

يرد معه طائفة من الخوارج كما يجوز ثم يقولون هذا في خصوص مخالفتهم الذين يسمونهم منا
 على ان الامام عليه السلام لم يزل يقولون بعد الان المنصوص عندنا موجوده في كل زمان وان
 تنجيات علي يد الامام عليه السلام ثم ترفع الفتنة في الامم كلها للمنصوص ولم تقع الطاعة ^{للمنصوص}
 الا في اوقات يسيرة وهو علي عليه السلام ثم من بعده (فكيف احد من الامم عليه السلام من الظهور بل منعدوا
 وظهورا ومن دونهما اختيارا فقد سلم له الامم مدة مديدة وعارضوا بولسيتين ايضا فانها انما
 اقرب اليه في المخرج بان يعث الله بليما معه حجرات طائفة الناس كافة يشاقه الناس ^{الامام}
 بان يستمرهم على نصرتهم بحله شقوله بربا يحمله فلا بد ان يتولوا بانهم مع الاول ^{المرح}
 المخرج بان يميلوا الى الشاكر ليعمل الله به ذلك ولما اقرب اليه في المخرج بان يميلوا الى الشاكر
 زيادة القوة ويعملوا في اختيار الامام او يعمل زيادة القوة في الاشراك ولا شك في ان الاول
 اليه في المخرج ثم ليعمل الله به ذلك مستهدفا لتكليف واعطاه المحبة وتعريف الزيادة ^{المرح}
 وكذا الاخرى في غيرهم امر الامام الى الاختيار فتركه فتركنا نقول انكار العلم بغير الناس
 هو الصلاح مع التخصيص على الامام وتبعدهم مع التعويض الى الاختيار انكار الضرر بالاختيار
 محضه فان كان عاقل يحرم بذلك ويجوز له اذا جاز المشايخ المنص على ما لا دلالة له عليه كان
 جازا لله وشكرا ومعاندا وشك هذا انكار الاختيار من إعائه في تعين الامام لا نقول
 بمقتضى ولا نذهب اليه بمقتضى وطاعته والا والاقرب فيكونه اوليا بالوجوب ولا شعور معاناه
 وجوب التخصيص كانت اشد منعاً من الاختيار ولذا اعان جماعة كثير بالتخصيص عليه ^{المرح}
 الي غيره لم يكن ذلك فادحاً في وجوب التخصيص اذ لا يلزم من وجوب الشيء العمل به على وجه

عليه ولا فرق بين الامام والشيخ في ذلك وكما يجب من عدم امتناع الكفار النبي ترك البعث
لذلك لا يجب من تركه امتناع الخالفين للنصوص عليه تركه النص وبما مضى ابو الحسن باطله
اما اولاً فلان ما ورد له عليه حيث اوجب نصب الامام كونه لفظاً واما ثانياً فلان قوله عليه
جميع التكليفات لثلاثين لوفاً لغوا معصومين كما في الصلح اقرب ومع ذلك لا يجب
ولزم من تركه سقوط التكليف اذ مع عدم كون الناس الى الصلح اقرب وهو باطل كما ان
المصلحة اقتضت التكليف وسبقه على الامام **الوجه السابع** في وجوب ان
الامام بالاختيار ولما ان ثبت به النبوة لا شغلها في جميع المصالح المطلوبة منها والى
بطلان تعللنا فكذا المتقدم لا يقال ان النبي يبعث في منه المصالح الشرعية فلا بد ان ثبت به
بطريق يورث عنه من جواز الخطا عليه والكمالات والتعجيل وليس كذلك الامام لان مراده
يراد له الامور والقضاء وغيره من يتبعان به في الدين ولا يمنع ان ثبت امامته بالاختيار
لانا نقول الامام ايضا يراد تعريف الشرح وحفظه وصيانته عن التغيير والتبديل
على غير من غير من الامامة ويجب انبائه وطاعته والافتقار الى قوله فلا بد ان ثبت
بطريق يورث عنه من جواز الخطا **الوجه السابع** في الصفا المشترطة في الامام حقيقه
لا يمكن القطع عليها للبشر كالا لغير واحد من الجماعة وغيره من الكيفية النسبية فلو كان
نصبه متوقفاً باختيار العامة لكان اما ان يشترط العلم بحصوله في المنعقوب بالاختيار
تكميل ما لا يطابق او يشترط الطهر وقت نفي الزم عن انبائه فان كان لا بد ان يتبعوا ان
العلم وان الطهر لا يعني قولاً شياً انه نطق الاطباء ما نحن بمتيقنين باختياره كغيره من

فاما الذي لم يوافق

بعضه فلهذا لم يوافقوا بالامانة وغير ذلك من الامارات الدالة على النبوة في اتباع الطن كيف يكون
طريقاً في الدنيا سلسله عليه وحكم عام نعم به بل في لا يقال الشارع قد اسر بانواع الطن في
قول امتحاناته والمسائل الفرعية لانا نقول الامام اذا نصب بذل لا يخرج عن قوله
عنه لانه فيها حد آخر للتخصيص **الوجه الثامن** في كونت الامامة بالاختيار كما ان
باعتبارها باختياره ان يبطلها وينبئها باختياره كما في الامور العامة ولذا لم يجر لها في
قوله فيصيرها معاً انه لا يعمل في ثبوتها لا بيان هذا كان الامر فيه كالامر في ديوانه
انه يمكن ترويضها ولا يمكن نفي العقد بعد التوقيع لانا نقول الفرق طاهر في الشرح
بجعل الازالة قيد التكاثر تبيناً عن صراحة غير متوقفة بنظر الولي ولا ينظر الى ان يكون
ولا ان الامامة ثابته منوطاً باختيار العامة ليختص بهم **الوجه التاسع** في كون
بإمامه ان يولي الامام فكان الامام خليفة عليه علي فثبتها وليس لانتفاء ان
على نفسه كما ليس له ان يحكم لنفسه وهو يميل الاختيار لا يقال هذا كان الامر في حكمه كحد
حادثه للجهل به فاذا اجتهد وعمل فانه لا يكون ذلك حكماً لنفسه او على نفسه بل يكون
حكماً لله والرسول لا بشرط اجتهاده وكذلك المختارون في الاختار والامام لانا نقول الفرق
طاهر في حكمه في في الحادثة واحدة ولذا امر المكلت باصابتها بواسطة النظر في الادلة
التي نصبها الله تعالى وجعلها علامه عليه فاما الادلة تكون مؤتمنة اليه لا امتناع
لا يبطئ ولا يحول الله تعالى حكم الحادثة متوقفاً باختيار المكلت بخلاف الامامة عند كفاها
على اختيار العامة فلهذا لم يثبتوا من ارادوا او يولوا من ارادوا **الوجه العاشر** في ولاية

بالعصمة ولا يعينها الا الله والقياس يلزم جواز كون القصر في نصبه اكثر من تقدمه
الرجع السابع والاربعون لو وجب على الناس نصب الرئيس وطاعة لفرج الفساد
 والفساد لو وجب تركه لفساد واستغنوا بذلك عن نصب الرئيس فيسقط وجوبه وهو
 المقدم وهذا لا يتأتى على الامامية القائلين بوجوب نصب الرئيس على الدرج لا في
 الرعية لا في الامة لا يكونون عن الفساد لانا نقول وقد لا يطيعون الروسا فيقع
 الفساد لا يقال اذا لم يطيعوا الروسا على قبل انفسهم او نقول لانا نقول واذا لم
 يتروكوا الفساد فنقبل انفسهم او نقول لا يقال لا شبهه في وجوب تركه الفساد لذلك
 زمان لا يخلوا من صلح بكرهه انه ومن الجور لا يطيعونه والفساد عند نصبه
 اقل منه عند عدمه لمن يكرهه ووقوع الفساد لزمه تركه بنفسه وان يقول المفسد
 غيره باقامة الرئيس وانه يعينه بنفسه ورايه وماله لانا نقول الصلح لا يتحقق
 اراهم في تعيين الرئيس بل يختلف وقد يطلب كل واحد منهم ذلك المنصب لنفسه ولكن
 له به غيابه فيفتح المخرج والرجع ولان الجور لا يساعدة من الصلح وقد لا يشاؤون تركه
 الرئيس فيكون الفساد وانا نمدح الفساد على قول الامامية لانه الرئيس مفسد
 قبله في ولان الصلح اذا امكنوا من نصب الرئيس ككنوا من ذبح الفساد والمفسدون
 اذا عجزوا عن هذا عجزوا عن ذلك ويلزم عدم وجوب نصب الرئيس وهو باطل
الرجع السابع والخمسون لو اقتضى جواز تركه الواجب وجوب نصب الرئيس على
 المكلفين يلزم التسلسل والالام باطل فالمراد مثله في ان لا يطهر ان المكلفين بوجوب

الرئيس واجب جواز منه الاختلاف به وكان يعلم شي آخر لصددهم عن الاختلاف بهذا الوجه كما وجب
 عليه من جواز وقوع الفساد نصب الرئيس لوجود المكلفين منهم واما على قول الامامية وهو
 اذا وجب على المكلفين تركه لفساد وجاز منهم الاختلاف به وجب على الامامية اقامة المكلف
 الرئيس والمدة يستحب له الاختلاف بالواجب فانه قد عذر المكلف لا يقال للملزمة
 فان جاز تركه الواجب من كل واحد من الامة لا يتكلم وجوب نصب الرئيس لكن هذا
 الواجب لا يكون تركه فانه واجب على كل الامة على سائر الجوامع وجميع الامة من حيث هو
 محسوم لا نقول في اجتماع كل الامة على الخطا اما اذا ارتكب بعضها التصواب جاز
 تركه بعضها الخطا وقول البعض في نصب امام ليس بمتحيز لا سيما في الترجع من غير مرجع
 ولا كسر في الامانة اخرجهم من فعل الجور فانما يحصل بالفساد البعض لا يلزم
 الامة على الخطا ولا تحقيق الامام للذكور **الرجع الثامن والاربعون** لو وجب نصب الرئيس
 على الرعية لا على الامامية لزم احد الامرين اما الاختلاف بالواجب او وقوع المخرج والرجع في
 نصبه بطل اجتماعا فالقدم مثله بيان الشرطية انه البلاد متعددة والمساكن متباينة
 وفي كل بلد وصفيح يجب ان يكون لهم رئيس يردعهم عن الفساد ولا يكون له نصيب
 البلاد ولا صفاق يكون الرئيس منهم فاما ان يكون يجب على كل بلد نصب رئيس ويلزم منه وقوع
 المخرج والرجع والامة اتفاق وانتشار الشاذ بين الروسا اذ كل رئيس يطلب الامامية
 العامة وفي ذلك من الفساد اضعاف لا يحصل بتركه نصبه او يجب على بعض البلاد
 المخرج بالارجح او لا يجب على كل واحد وفيه بطلان وجوب نصب الرئيس في كل بلد او يجب

بالروا

في كل بلد ولا يقبلونه وجزم الخطا بالواجب **الكتاب التاسع والعشرون** في الإجماع والاختلاف
 على أن قولنا في السارق ما قطعوا يدينه والفرقة والفرقة في ما جازم وأكل واحد
 حاليه جلدته وغيره من الآيات مطلقه غير مقيد به فإذا ثبت هذا فنقول لفظ الامام
 يكون لامة او لامة سلا والاول لا يصلح بالاجماع على انه للحدود لا ينزلها الا الامام او من
 الامام كما نقله الخوارزمي فتبين الثاني وإذا كان خطا بالامام وجب ان يكون منصوبا
 من قبله في تحقق الامر نحوه وبوجه اللفظ لا سيما ولا يجوز ان يكون منصوبا من قبل الامة
 والامكان الامر موقوف على ان ينصب الامام ما ما ويقبل حكم المنسوب للامامة لا يقال
 ان الامر مطلق بل انما هو على قول السارق والسارقة والتميز من غيره انما يكون بتعريف من يملك
 الامانة فخطب السارق مع مقدامة وهو قول الامامة ولزم على من يملكه العقول
 بان يعتقد الامام بعد ان يصح كما في قطع الامام لان الامر المطلق يقتضي وجوب الفعل
 على كل حال وذلك يقتضي وجوب مقدامة والاية التي هي وجوب نصب الامام على الزعماء
 لا تقول الآية دللت بها على الخط وانه في المقدام وانما يتم الامر بالقطع على تقدير
 معصوم من قبله ولا يجوز ان يجعل دالة بالذات على ان الامر بالقطع لانه لا يخرج الكلام
 عن حقيقته في غير ضرورة ولا ظلة عليه وانما الامر المطلق انما يقتضي وجوب مقدامة الفعل على
 من يجب عليه ذلك الفعل اما وجوب الفعل على الكل ووجوب مقدامة على غيره فيجب
 ومن ينفذ الامامة لم يبلغ له غير من يقبل الامامة فانه وجوب قبوله على غيره من يعتقد الامامة لا
 يجب عليه القطع بل على من يتبين له وقد استدلوا بحسن الخبر بهد الآية على وجوب

الآية على الرعية بان قوله نبح ما قطعوا مشغوك من التوصل الى القطع وبين مباشرة القطع
 فانه نبحا لقطع الامم السارق اذا امر بقطعه فقطع وقطع الحداد السارق اذا امر
 بالقطع وليس له ان يباشره فان ظاهر كلامه تناول للكل وليس يمكن لكل مباشرة
 ولو امكنهم لم يكن المراد ذلك للشيء على انه ليس للامة ان تامر الحداد بالقطع مردون ان
 يتولى ذلك الامر الامام فاذن المراد بها التوصل الى القطع وإذا كان كذلك فالامة يتدخل من
 من يصلح للامامة ولا يملكه العقول فيلزم الكل التوصل اليه بقدر طاقته وليس الا بالقطع
والجواب من وجهين **أ** ان الامر بالقطع لا يندرج اليه وقد تقدم ذكرهما قدماه
ب انه يصح في الامام ان يقال انه قطع السارق ويقيم حقا انه امر بالقطع كما فيهم
 حقيقته في الحداد انه قطع اذا يامره فيجب ان يكون حقيقته فيما في حق الامام حقا
 وفي حق الحداد لانه اما بعد دون الامامة فلا يقال انهم قطعوا السارق يعني
 امره وقد راعى الامامة لم يقطع السارق ليجدد ذلك في اللغة وان جعل مجازا
 كان بعيدا في الغاية واللفظ لا يحل على مجازه البعيد في الغاية مع وجود الحقيقة
 واقول لفظ قطع حقيقته في المباشرة وقد يطلق على السبب مجازا للصيغة والاشياء
 تتقارب في القرب والبعد وفي العموم والخصوص وتتفاوت تلك المجاز في الاول والآخر
 بالقطع بعض الاشياء التي هي مطلقا تاممة والعقد كسب بعيد عام مع وجود الحقيقة
 وامكانها خصوصا السبب البعيد العام فانه يكاد ان يكون من الاشياء التي لا تتغير فلا يجوز
 حمل اللفظ عليه والعلم انوا انما يلزم بوجوب عقلا على الامم لا على الله نبح ذكرها شيئا

والحتاج اليه من الخارج لا يتشبه الا بغير المتضادين ومنه يبين ان
 بعد ان شاع المذهب في **الرابطة** التي سميت جدا من وجهين ان الواجب عليه
 يقيد للقرابة والتبعية فهو غير وارده عليه شأؤه ان كان اذا استوفى حصة
 ما يريد من الكثرة والى ما يريد من نجب على ما ذكرنا في قوله الى ما يريد ويستعد حاله
 حتى يحصل ترجيح احد الطرفين المتساويين على الآخر الذي لا يتم لوقوع الابه اما اذا كان
 ما يريد من القربى والقرابة حاصل وهو جوب الوجوب وهو التساوي المانع على وقوع
 فلا يجب عليه **ان** يكون في كل زمان وجوب معصوم يتخير وجوده بين كل منهما فيقوم
 مقام الآخر **فاما** في مقام وجوب الامام على تقدير التكليف فلا يرد علينا
 ولا يرد في الحرف والقسا ودون نظام النوع لهذه الشهادة ارجح من بينه المتكسرة
السادس في معصية الامام وهو ما يمنع التكليف مع من المعصية تنكها
 فيها ولا يمنع منها مع اختلاف الناس في ذلك فذهبت الامامية والاسماعيلية اليه
 وقاموا بالتأويل لادرجه **ا** لو كان غير معصوم فكان اختلافنا اما الى نفسه او الى امام
 فبند وراوية قلنا دهاها لان ذلك لوجود المعصية المحجبة اليه فيه لا يبال المعصوم
 حتى امانه بقدر على المعصية او لا يقدر فان قدر فلا يخفى اما ان يكون وقوعه منه او لا
 يكون فان امكن فهو كسائر المكلفين في الحقيقة من غير اعتبار وان لم يكن فقد رتب على الا
 كونه وقوعه لا يكون قدرة وان لم يقدر فهو كغيره وليس ذلك شرفي له فاما اذا جاز
 ان يشتمع وتوقع المعصية من شخص من المكلفين بقول الله ولا تطيعوا هؤلاء فقهروا فانه

الذي

اعطيه فانه واجب ان يجمع جميع المكلفين كذلك واذا كان المخرج من وجوده شرا بامام
 وتوقع المعصية ومما بهم عليها وايضا فانه لا يجوز ان يكون الانتفاء في الاستيحاء الى النبي او لقائه
 ويستطيع المستحق ان يجيب من الاوربان بقدر عليها ولكن لا يقع مقدوره لعدم خلو من عليه
 اليها كما نقول في امتناع وتوقع التبايع من المكلفين وكما نقول في عصية الانبياء فان القدرة
 على ما لا يمكن وقوعه لا اعتبار بشئ من ذلك انه لا يستلزم انما يستلزم القدرة على ما لا يمكن وقوعه
 لذاته وان الثاني ان نقول ان المكلفين جعل شخصاً واحداً بعد معصوم ما رغبوا في
 ذلك كما انه لا يمكن من سخط الاطلاق الخاصه التي هي العصية بكسبه فهو من غيبه في الامام
 ان يكون من تلك الاطلاق المكلفين باسمهم لو استحقوا بكسبهم تلك الاطلاق كما كان عليهم
 معصومين وظهر ان المظهر لم يعدم عصيتهم جميعا راجع عليهم لا عليه مع ومنه ان لا يكون
 غير المعصومين الى النبي او لقائه فبهم واحده فلو جاز خطايه فقهنا الامام لما جاز في
 شل كما وجب لا يجب احتياجه الى امام وقد سبق فساد الملازمة فظهر فساد الملازمة
الثاني وجوب نصب الامام على الله في الطريق الثاني فنقول انما فعلنا ضرورية الحكم
 اذا نصب في رعيته من يعرف من الله لا يقوم بمجاهاهم ولا يراعي ما اوجله اطلاقا الى
 منصوصه فينبغي يستفح العقول منه ذلك العصب ونسوقه ونسب غير المعصوم الى
 المعصية داخل في هذا الحكم فقلنا انه لا ينصب غير المعصوم وكل امام يجب له ان
 فهو معصوم لا يقال له لا يجوز ان يكون خوف الامام من المعصية شيئا موجبا لامتناع
 اقدامه على الخطا **س** لكن يتحقق ما ذكره بالناسيب له اذا كان في الشرق والامام

انما الذي يجب

في المذهب فانه في خصوص ولا ينفك من حمله على الامام هبارة من مجموع امر واحد
 شري وجوه تفرد حكمه على غيره ^{والمسألة} ^{سبلي} وجوه انتفاء تفرد حكمه الغير عليه
 تفرد الامام اليه العصبة ككان ذلك امارة ولا الثاني او المجموع والكل باطل بالافاضة المذكور
 فانه لا ينفذ حكمه احد عليه والامام في تلك الحال لا ينفذ حكمه عليه ايضا لانه يستدعي
 على الامام بالغيب وقد رتب على الاجتهاد وجوهنا قد المذكور وقد حقق فيه كل واحد من
 حج ان العصبة في معتبرة فيه فبطل اشتراط العصبة في الامام لانها غير الاولى من عرف
 في بالفرقة من الامامة غير ان احاد الولاية فكيف بالرئيس المطلق ومن الثاني ان
 الغائب يخاف من الخلل في مستقبل الوقت وذلك لطفا له بخلاف الامام سواء كان فليكن
 الامام من ثمة اخره لطفا له بجوابه الامام يشاركه غيره في الخوف قلنا لا يمكن ذلك فبطل
 من الامام كلكم له ولانه رغبة الناس في الدنيا اكثر تقربا من فعل الطاعة وذكر العصبة
 من الاخرة ومن الثاني فتح للمع والاضافة لا يجوز ان يكون الفرق ان الامام حاكم على المسلمين
 فوجبت عصبة خلا ذلك ايضا فلا يمكن العصبة لاجل عدم حكمه غيره عليه خلا الثاني
 فانه الامام يحكم عليه في تلك الحال ايضا بعد ان الامام حاله الشريعة يكون معصوما اما
 الصغرى فلا ان الحافظ له ليس هو الكتاب لو وقع التراجع فيه ولعدم احاطة مجموع الحكم
 وليس هو العند للوجهين السابقين ولانفاق المسلمين على انما ليست الحافظ الشريعة
 ولانما تتناهي في الحوادث غير متناهية وليس هو الامامة لحران الخطا عليهم اذا
 خلفوا عن الامام فكل واحد يجوز كذبهم بالمجموع لذلك ولان الاجماع انما يحل في قلة

المستلزم

المسألة ولان الاجماع انما يثبت كونه حجة اذا ثبت كون المتقدم معصوما وانما يثبت
 ذلك بالسمع لاننا لو علمنا بالفعل مكان اجماع الضماني حجة والسمع ينطبق على المذهب
 ونحوه يصح فلا بد من معرفة عدم اما سمع والعصم والاطمين الى ذلك سوي ان كان
 لتفعل ولا يتم هذا اذا علمنا ان الامامة لا تخل بتفعل التواضع وانما يكون كذلك لو عرفنا كونهم
 معصومين وهذا دور ظاهر وليس بمقياس لانه ليس بحجة في نفسه لانها ذات الظن
 الضعيف ولانه لا بد لمن احل والامامة واجب بجهة الانبياء بل كان يكفي بالسمع ذلك
 وليس هو المجموع لان ^{الكتاب} ^{والاستدلال} وقع التنازع فيها وفي معناها فلا يجوز
 للمجموع حافظة لانها من جملة ذلك المجموع وحيثما اشتد على بعض الشرع وان كان لكل
 واحد من المجموع قد تضمن كذب الشرع فبطل كونه دليلا على ما تضمنه ذلك البعض الذي
 تضمنه ذلك العذر من جهة الشرع فقد صار بعض الشرع غير محفوظ فلا يكون للمجموع
 تلميق الامام الذي هو بعض الامامة المعصوم لانه لو لم يكن معصوما لم ينطبق اليه
 الرماية وانما نقصان فلا يكون محذورا اذا صدق منه الذنب فاما ان يتبع وهو
 قطعاً والامر يمكن انما لا نقول له في ولا تعاد نوا على الامر والعدوان وانما ان لا
 يتبع فلا يكون قوله مقبولا فلا يكون فيه ما يده ان كان نصب الامام واجبا على المذنب
 استحالة الحد والذنب منه لكن التقدم حق فالنفي مثله بيان الشرطية ان لو صدر
 الذنب لم يزل الخطا في جميع الاحكام التي يبرها وذلك منفسد عطفه وصرح حكمه لا
 يجوز عليه المنفسد قوله في لا يبال عهدي الطائفة اشار بذلك الى عهد الامامة والعلم

سنة

صدق ذلك الخبر ولأن الإجماع إما مرجح لا يستغنى عنه في قول المعصوم لأنه لو لم يكن كذلك
 لزم لكل واحد ولا يلزم للمعصوم في الأصول من حيث كونه الإجماع حجة
 ولأن السابغ الإجماعية تقتضي في ذاته لا يمكن أن يتحقق به الغير وإن كان بغير الإجماع فاما بالنسبة
 أو غيره فلا يمكن أن يكون ما يتوالت فاته من التواتر مع كون ذلك الخبر منقولاً عن النبي صلى الله عليه وآله
 ما يدل على أنه ليس بمسوخ ولا معارض ولا يتعدى كونه الإجماع حجة فلم يبق إلا الإمام وهو المظن
 ويحدهما كونه التواتر مفيداً للحكام ولأنه لم يكن عند النبي صلى الله عليه وآله الظهور في الأمانة لوقوعها في
 يوم خمس مرات على رأس الأشهاد ولم يثبت بالتواتر حصوله لوقوع الخلاف فيها **فإن** لو
 يكن الإمام معصوماً فيتمتع بوقوعه في المعصية أما أن يجب الأكثار عليه أو لا يجب **فإن** يجب
 عليه لزوم الدور من جهة توقف الله جارا للإمام على مجموع زجر الرعية وزجر الرعية على زجر الإمام
 ولوقوع المعصية له ومنه **فإن** لم يكن يجب الأكثار عليه لعدم منع لقوله من رأي منكم فليكن
 لوجه إنكار المثل بالاجماع **فإن** اختلفت الأمة في حسابها ليست في كتاب الله ولا السنة
 للتواتر ولا إجماع عليها وإفيا من ليس حجة لما بين في الأصول وأخبار الأحاد لا ينفع
 إلا فائدة الشرع لقوله **فإن** الظن لا يثبت في الحق شيئاً فلا بد من معصوم يعرف الحق
 والباطل ذلك هو الإمام **فإن** القرآن إنما نقله ليحكم به ويجل به وهو مشتمل على العالم
 بحمله لا يعرف مدلولها في نفسها وأيات متعارضة وأيات متشابهة وهو دفع الاختلاف
 بينها بين المفسرين ولا حيلة للمعرفة الحق فيها بقول من المعصوم إذ ليس قول أحد
 غير معصوم أو لم يكن الآخر فلا بد أن يكون المعرف لذلك معصوماً وهذا الإمام **فإن**

أنهم

١٢
 غير مدبر للمعصية الإمام ومنه يعلم نسا أن نصيبه يبيع عتله والنية لا يفعل البقيع ولا بد أن يكون
 الإمام معصوماً **فإن** قوله في الطبعوا القرآن فاعلموا الرسول واولي الأمر منكم وكل من أمر الله
 بطاعته فهو معصوم لا يستغنى عنه الإجماع طاعة غير المعصوم مطلقاً لأنه يبيع عتله **فإن** الإمام
 لو لم يكن معصوماً لكان إما أن يكون عائياً أو مجتهداً أو لا دور **فإن** الإمام واجب على المجتهد
 طاعة أو ليقض بحقه من القلوب ويحيل من الله في الأمر بطاعة العائى أيضاً فلم يجب على
 العائى طاعة عدم الأولوية والثاني **فإن** الإمام يجب على المجتهد من غير أن يبايعه لعدم الأولوية
 وتغير العائى من قوله وبين قول غيره من المجتهد من لم يبق قايده في نصيبه **فإن** قوله في هذا
 والمراد المستقيم صراط الله من الحق عليهم غير المعصوم عليهم ولا الظالمين **فإن** المعصوم
 سائر فلا يبايعه بطريقه قطعاً فتعين أن يكون هذا معصوماً من واليه إله الإمام **فإن**
 بطريقه لا بالظن وهو متعل والمأكل له أيضاً معصوم والاجماع والتواتر لا يحقق
 هذا السؤال إنما هو انبأ عنهم في جميع الأحكام والتواتر لا يثبت أن في ذلك عليهم
 إلا الإمام فإنه إذا كان قوله في الدين انما عليهم غير المعصوم عليهم ولا الظالمين
 إشارة إلى الأنبياء فالجواب إلى طريق علمي إنما هو المعصوم في كل زمان
 وإذا لا يتعين هذا الدعوى يقوم دون قوم وإن كان الإشارة إلى الأنبياء فالجواب أيضاً حال
فإن قوله في عبادي ليس لكم سلطان إلا من أطيعكم من العاوين هذه نكوة
 متعينة فتحرر الاستئذان عليهم من ذلك يعني كل سلطان للسلطان على قوم حاشية في
 جميع الأوقات من كل من صدق منه ذنب في وقت ما كان للسلطان عليه سلطان في

وهو ينافي قوله ليس كل عليهم سلطان ويدل على عصية قوم من ابناء وجودهم الى
 عمرهم في الصغار والكبار معاً وعدا وتاديبا وكذا ثبت ذلك في عصية الامام
 لم يقبل الخطب بعصية الانبياء من اولهم الى اخرهم من جميع الصغار والكبار معاً
 وعدا وتاديبا الا ذلك بعصية الامام كذلك ومن في عصية الامام لم يقبل بذلك في الحق
 قوله **خارج للجماع** **ك** قوله **تبع** ان يهدي الى الحق احق ان يليق **امالا**
 الا ان يهدي بالكره فيكون غير المعصوم لا يهدي الا ان يهدي وقد لا يهدي
 مع انه يهدي فيكون الا تكار على اتباعه او في غير المعصوم لا يجوز اتباعه والامام
 يجب اتباعه فلا شيء من غير المعصوم بالامام وهو الخط **ك** قوله **الدين** ان
 المراد بالنعمة هذا المعصية اذ سأل طريقهم التي انعم الله عليهم بها يدل على ذلك
 طريقهم هي الصراط المستقيم وانما يوصف بذلك ما هو صواب دائما ويحتمل عليه الخطا
 ولا شيء من المعصوم كذلك اذ طريقه ليس مستقيمة دائما فدل على ان كل متبع
 طريقه كذلك وكل متبع معصوم والامام متبع فيجب ان يكون معصوما
 قوله **تبع** لئلا يكون للناس عليه الله حجة بعد الرسل المراد منه لا يكون لاحد
 من الناس شيء من وجوب الحج في الناس وهو ظاهر وفي الحج انما لكثرة في معرض
 النبي وانما يتدبر لك في شيء من ياتي بعد عصر الرسول مع عصية نازل الشريعة وتام
 مقام الرسول في جميع ما براد منه سوى النبوة ولا يتحقق ذلك الا مع عصية الامام
 فيجب عصية الامام لاننا نقول في الحج بعد النبي الرسول يوقف على امام معصوم والامام

أحد

المتأخر

المتأخر لا نعلم لم يكن امام معصوم ثبتت الحجج فكيفما شئ به بالآية والرمات واحد
 فترابط التأخرات متحققة لاننا نقول الامام المعصوم لازم الارشاد الرسول للوجود
 وذكر المذموم ووجه الله زمة كاف لان قوله **تبع** بعد الرسول هو قوله **بعده** الامام المعصوم
 او يلزمه ولانه ليس المراد بعد محي الرسول بخبره بل المراد انبائه بجميع الحجج
 وتقريرها واظهارها وجميع ما يتوقف ابطالها والعلم بها والعمل ورأس ذلك
 راحة الامام المعصوم لانه هو المؤذي للتوحيد وبه يعلم ولا نسا نفس السخا له في
 الرسول ووقاته وخلق الزمان من معصوم والا لتثبت الحجج **ك** قوله **تبع** من امن
 واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وجه
 الاستدلال به وجهين **ا** في الخوف وفي الحسن علي وجهين احدهما لعدم
 الالتفات وعدم التعدي به وهو من بالجهل وتاثيرها العلم بالخفاء واليقين من
 حجة العباد اشد والاحكام التي اتي بها واعتقدتها العلم بالطاعة والمعاني
 والاحكام بالوجه اليقيني والاثبات بها وليس المراد الاول لانه **تبع** ذكره على سبيل
 المدح والاول يقتضي الذم فتعين الثاني فلا بد من طريق الى معرفة ذلك وليس
 الكمال لاشتماله على المشايخ والمشتري ولا **السم** كذلك فتعين ان يكون الطريق
 من قول المعصوم فاذ يعلم مشتقها **بها** **العز** **ان** **عج** **ان** **الاف** **المش** **ك** **فيه** **ما**
 المراد بها يقينا ويعلم الاحكام يقينا والعلم **بالحج** **بالحج** **بالحج** **بالحج**
 قوله **تبع** ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون كذلك متبعية فتكون للعدم وفي الخوف والحزن

انما هو يتيقن ان شاء الله تعالى ان المعصوم من محو امره خطا بالعبودية ونقضه عن
 الطاعة وجميع الاحكام لا يحصل من غير الزمان ولا من غير الاستدلال في كل زمان يكن
 فيه فوج الامام المعصوم في كل زمان **قوله** في كل زمان **قوله** في كل زمان **قوله** في كل زمان
 يدل على وجود المعصوم في كل زمان من وجهين احدهما انه ذكره في تمام الكتاب والكتاب
 فيه من جميع الوجوه وهو عام في الزمان ايضا وجوب المعصوم لا يعلم جميع مدلولاته الزمان
 وقتنا بحيث لا يحصل له ريب ولا شك في وجوده ولا من دلاله الاطلاق ولا معنى من معانيه
 ولا شيء مما يمكن يقال له الا ان الله لا يترك في كل زمان فوجا على وجوده من لا ريب عنده في شيئا منها
 ويكون استفادته مطابقة لانه ذكره في موضعين فوج في كل زمان فوجا على وجود المعصوم
 وتبينها ان يمكن معرفته في كل وقت ولا يمكن بيقين الا ان قول المعصوم وهو ظاهر لانه لا يحل
 التيقن الا بقوله العصية فيكون موجودا فيستحيل معه وجود امام غيره **قوله**
 ولما قيل لا يفسد في الارض قالوا انما نحن مصلون لانهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون
 وجه الاستدلال به انه يقتضي عدم تيقن في الارض وهو يقتضيه انه مصلح خطا وتبين
 النبي في اتباعه ما يستحقه فوجب هذا المعنى فيه فيكون مضمونا وجب الاحتراز من
 من يكون وجوده ذلك منه لاشتمال اتباعه على الخوف والفرار المفسرين ودفعهما واجب
 المعصوم يجوز منه ذلك لا يكون امكن فعله وعدمه متساويان في ادب الامر ودار
 النبي في مرجعها وداري الشهادة والعصية وهما يقتضيان الرجوع كالدين
 فتعارض الاستدلال بغير اكثر الثانية من المعصوم فيجب ترك اتباع غيره المعصوم

الامام يجب تركه باتباعه لوجوب اتباعه فكما ان يلزم اجتماع العبد والامام في كل زمان
 فلا شيء من غير المعصوم وهو المخط **قوله** وما يقال له الا العاصي من الذين ينفقون
 عهود الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما امر الله به ان يوصل ويفسدون في الارض اولئك
 هم الفاسقون وجه الاستدلال به ما تقدم في الوجه السابق **قوله** يشعرون الملائكة
 بالهدى فيما زنتهم جهارا فمكروا بما هم من وجه الاستدلال به ان الفعل ذكره وحده في حروف
 الالفاظ يكتفي فيها المراد اذا انفرد ذلك فتقول الامام مقتضى اتمام الامام الدابة
 والحرفية دايمة ولا شيء من غير المعصوم يقتضي بالاطلاق لما تقدم فلا شيء من الامام
 بغير معصوم وهو المخط لا يتبين منع الصغرى لاننا نقول ذلك بوجوب استماع ابياته
 لما تقدم من التقدير **قوله** ويشعرون امرا وعملوا الله الخ انهم ضايعي
 من تحتها الانوار كلها وروايتها من مرة وثلاثا الية وجه الاستدلال بها على عقوبات
الاولى ان الامور بان يشعروا بالبشر وهو ظاهر **الثانية** الالة واللام في الجمع يقتضي الجمع
 قد بين ذلك في **الاولى** انهم يقتضي الاستحقاق **الرابعة** ان استحقاق التوبة الدائمة وعدم
 الخفاء انما هو بفعل الطاعة وترك المعاصي وقد بينا ذلك في علم الكلام وهذه الية تدل على
 ذلك من بانها كما فيقول في الاصول **قوله** يستحيل وجوب المكان او معلوله الا عند
سبب الاستحقاق استحقاق التوبة الا بالشرط والموافاة فلا يشبه الاستماع للوفاة
 عند الموافاة او قبلها مع وجود سبب الطاعة وسبب ترك المعاصي واللام احد الامرين
 وجوب المكان مع عدم كونه موقوف على عدم كونه وجوبه وعدم وجوبه لان البشارة لهم بان

ثم لقيه اخبار بثبوت استحقاق الثواب والجزاء عليه ثمانية اذ المواتاة الان لم
 انما في المستقبل فلا بد من ثبوتها انما في شيء مع المعاشي لزم ثبوتها للخلع عدم
 وجوبها في كل حال **سبب** لما كان حجة في ترتيبها في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال
 مع عدم غيره وهو في ذلك **السبب** هو الصحة اذ انقضى **سبب** في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال
 الا انه انما في وجود المعصوم في كل زمان لانه لا امر بالفساد **سبب** في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال
 وجوده في كل حال لا محالة بشارته للحدوم ويكون معيار النبي المقدسة **سبب** في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال
 والمبشر **سبب** في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال
 الصالح الاعوم المقدسة الثانية ومن جعلها فعله في القبايح ولا تمنع منها فيلزم
 عدم صدور شيء من القبايح منهم لزم ثبوت الاستحقاق في المواتاة بديل على ثبوت **سبب** في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال
 الموجب لا يتصور والظاهر كافي لانه في موجب لانه تابع والسبب هو المعصية فوجب
 ثبوت المعصية لان لعدم غير النبي **سبب** في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال
 اصلا ومنهم من قال بغيره في كل عصر ولا قابل ثبوته في غير ذلك وغيره يكون بالخطا
 وقد ثبت في وقت علم فيثبت في كل عصر فيستحيل كون الامام غيره مع ثبوته فيستحيل من غير
 ايجاب طاعة غير المعصوم ومع وجود المعصوم بضرورة العقل **سبب** في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال
 الجمل فيها من طاعتها ويستفاد الدمار جهلا لا لانه لا يمكن تحصيل عظيم الجمل المركب **سبب** في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال
 بان وجود غير المعصوم فيستحيل على مفارقة فاجابهم في قولهم قال اني اعلم الا انهم
 معناه انه في وجود من الصالح ما يقتضي الوجود على عدمه فاذا كان موجودا

المعصوم

للمعصوم يشترط على مفارقة ما تكون بحكمه وتلكه مع عدم معصوم بغيره ويجوز
 لمحض المفارقة القبيحة التي يستحيل صدورها منه تع ولا يكون اما لا يقال هذا
 بديل فيقتضي مطلوبا لانه بديل على عدم عصية ادم **سبب** في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال
 اني جاعل في الارض خليفة قالوا الخلفاء فيها من بعد فيها الى اخرها والخليفة ادم
 وتولاهما **سبب** في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال
 نقول لا نس **سبب** في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال
 ويستفاد الدمار ليس اشارة الى ادم وانما هو اشارة الى من يليه ادم علم
 اذ ادم علم لم يوجد منه تضاد في الارض ولا تنكح دماء وجهه الا انكارهم عن قول
 ان وجود ادم على وجهه يحلونه الفشل والخشب المنتشر المنتشر مع عدم عدم
 مستلزم للمفارقة وهذا ما يمكن امتناع حكمه في المعصوم **سبب** في كل حال وجوبه لزم وجوبها في كل حال
 فلا خوفه عليهم ولا هم يحزنون وجه الاستدلال يتوقف على مقدمات **الاولى** ان
 هذا امر غيب في فعل اشياء نفي الخوف والحزن وهو عام في كل عصر لكل احد **ثانية**
 ان كل ما رغب الله نفع عليه فهو ممكن **الثالثة** ان المراد في جميع انواع الخوف والحزن
 في كل الاوقات لان الكوة المنفية للعدم **الرابعة** انه لا يجوز ذلك بيقين
 استناله امره ونواهيته وانما يعلم ذلك بحرفه مراد الله نفع من خطايه جميعه
 بيقين ومعرفة مراد النبي نفع من خطايه **الخامسة** ان ذلك لا يحيل في الكتاب والسنة اذ
 اكثرها بجلا وعرضا والفاظ مشتركة والاقول منها المفيد لليقين والهدى للمؤمنين

عصمه

يقين

مستحقا للتبعية وقد تارة بعض الأصوليين انه لا يلزم القطعية كمالا فينبغي شيئا من اليقين وقد
 وجه ضعفه في الاصول كمالا انفق الكل على انه ليس كل الدلائل القطعية بعيدة اليقين ولا
 يمكن انتفاء الخوف دائما والخوف في جميع الاحوال لا يمنع يتيقن المراد في خطابهم ولا
 يمكن الا يتوكل المعصوم فيكون المعصوم تابعا في عصر فيتحيل امامه جزء مع وجوده وهو
 ظاهر **قوله** في ذلك كمالا كمالا في وسطا لتكونا شهادا على الناس ويكون
 الرسول على كماله مقبدا وجه الاستدلال انه وصفيهم بالبعد الى المطلقة لاجل الشايات
 على الناس ولا بد ان يكون الشاهد متوقفا عن مخالفة رسول في شيء احلا حتى لا يكون للشاهد
 على مخالفة حجة عليه ولا يكون كذلك الا للمعصوم **قوله** في عصر الصابرين الذين
 اصابتهم مصيبة الي قولهم المهدون وجه الاستدلال ان ادخال الالف واللام على
 المحمول مع ذكره في الموجه يدل على انحصار المحمول على الموضوع كما اذا قلنا زيد هو
 العالم يدل على انحصار العلم وقوله **قوله** في ذلك كمالا كمالا في وسطا لتكونا شهادا على الناس ويكون
 اعني في كل الاحوال وفي كل الاشياء فيكون هذه الشايات الى المعصومين من انما علم
 في بعض الامور هو ظاهر واذا ثبت ان هؤلاء المعصوم فيتحيل وجودا لا يمتنع في
 هذه الآية عامة في كل عصر اجماعا فيلزم وجود معصوم في كل عصر ولا بد لا يخل
 بوجوده في الماضي في زمان دون زمان لا يقال لوجوب المحمول لطبيعة المحدث فيلزم ما ذكره
 لكنه ذكره بصيغة الجمع المعروف باللام فان كان يريد به بعض المحدثين ولا ينبغي
 ذلك لانه لا يريد به كل المحدثين وهذا يمنع لان القضية في تفسيره مخرجه موجبة محو لها

مسرورا لكتاب الكافي وشمل هذه القضية فينتج قصد كمالا بين في المنطق واما في الاصول
 يجوز ان يكون قوله **قوله** في ذلك كمالا كمالا في وسطا لتكونا شهادا على الناس ويكون
 بحسب الاول ان مثل هذه القضية تصدق مع مساواة المحمول للموضوع واراذه بكونه
 اكلا لكل كمالا كمالا في جميع افراد الانسان في جميع افراد الشايات فيكون كمالا كمالا في جميع
 والمحل على الحقيقة ادلي **قوله** في ذلك كمالا كمالا في وسطا لتكونا شهادا على الناس ويكون
 بيان الملازمة ان الامام اذا اجاز عليه الخطا لم يخرج اتباعه الا فيما علم انه صواب لكن هو
 انما قل الشرح وانما يعلم بقوله فينتج قصد كمالا كمالا في وسطا لتكونا شهادا على الناس ويكون
 صوابه فيدور فينتج الامام **قوله** في ذلك كمالا كمالا في وسطا لتكونا شهادا على الناس ويكون
 المعصية دأيا يقينا بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم يعلم منه انه يقرب ويبعد مع كماله
 دأيا يقينا بالضرورة ولا شيء من يعلم امامته بغير معصوم بالضرورة والسالبة المحذورة
 فيلزم الموجه المحض مع تحقق الموضوع فيلزم كل من يعلم امامته فهو معصوم بالضرورة وهو
 الخطر المعصوم لا يمكن العلم بامامته قطعا وكما ان لا يمكن العلم بامامته لا يكون اماما
 ينتج لا شيء من غير المعصوم لا يكون اماما بالضرورة اما الصغير فلان الامام هو الذي
 من الطاعة ويبعد عن المعصية مع تمكنه دأيا كمالا كمالا في وسطا لتكونا شهادا على الناس ويكون
 خطا به وتعمده لا في كتاب المعاصي والاصحاح واما في طاعة العلم فياني في بعض القبيض
 وانما يعلم ذلك بعصية الامام وحده اطاعا واما الكبري فلا نه اذا لم يكن العلم بامامته
 كان اماما لم تكلف مالا لطا ان انه لا يجب طاعته لعدم العلم بالشرط والا لزم تكليف الطاعة

وقد هنا التمام في هذا الكلام **في غير المعصوم** انما هو في تقريب نفسه من الطاعة في تعبد
من المعصية او لا يكون فان كان الاول استغنى عن الامام سقيا ولم يرجع الى الامام وان كان الثاني
فان لم يكن في تعبد نفسه اقل من لا يكون في تقريب غيره ولا يصلح **في الامام** ان يكون
متواليا لجميع المكلفين في ذلك العصر لجايز عليهم الخطا وبعد اول شيء من غير المعصوم كذلك
لا يصلح تقريب نفسه وتبجيله فلا شيء من الامام بغير معصوم وهو **للمعصوم** الامام غير
خشي بالضرورة ولا يخرج من المعصوم غير ان يخرج ينتج لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة
اما الصورة فظاهر فانه لو لا ذلك لا تنفذ فائدة لقوله في طاعة الله واطيعوا
الرسول واولي الامر من بعدنا فان طاعة كل من اوجب الله طاعته وجب ان يخرج من المعصوم
ويجوز له الدين بما لقون من امره ان تصيبهم فدية او يصيبهم عذابه البئر واما الكبرى
غير المعصوم طاعة الله والدين منه وقال في نفسه طاعة نفسه وكل طاعة الاخرى لقوله في
الا ان ينظر في الاخشاش واخشوي لا يقال هذا قياس من الاول صغرا يمكنه
فان غير المعصوم هو الذي يمكن ان يجد رتبة الذنب ولا يتوسط حد والذنب والتباعد
الاول الذي هو اصل الدليل من الشغل الثاني كبراه ليست حذو ربه واختلاف الضرورة
مع غير ما في الشكل الثاني لا نفس انه ينتج ضرورة لانا نجيب عن الاول فانه اما من
يوجد رتبة ذنبا أولا والثاني هو المعصوم والاول هو غيره مثل كذا في بيتي
المنطق ان الممكن المعصوم في الا ينتج وقد برهننا على خطا المتأخرين فيه وهو
الثاني فانه بيتي في كتب المنطقية انتاج الضرورة والذنب الكبرى فيه ضرورة وبما نراه

الامام تركه الله تعالى يوم القيمة ولا شيء من غير المعصوم كذا في كلامي من الامام بغير معصوم
انما هو في قوله في ذلك جعلنا كرامة وسطا لكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا
فكلام الله تعالى في كبره الرسول والله تعالى يوم القيمة يقبل شهدائهم وكذا في الجواب لا يستلزم
تبع وتبجيله واطاعا الامام الذي هو معصوم لغير الطاعة وبعد لهم من المعصية وهو لطف
في التكليف وبه فعلوا ذلك او لم يترك ذلك بل ينبغي ان يكون هو المراد بذلك لا غير واما الكبرى
فقد مر في ان الذين يكونون ما اقول الله من الكفاية يترون به ثبوتا قاطعا او لا يكونون في
الامر ولا يكملهم الله يوم القيمة ولا ينزلهم ولا يرفعهم عنهم الله يوم القيمة ما اقول الله
وتشبه به ثبوتا قاطعا وليس مقطوعا بتركه الله يوم القيمة **الامام** مقطوع بانه غير خفي
القيمة بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم كذا في كلامي من الامام بغير معصوم فاما الصورة
فكلامه الكذب على الله تعالى بالضرورة وقد قال الله تعالى يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا
معهم فانه قد مضى مقطوعا بغير غير خفي كما ان النبي اولى من كل الناس بذلك كذا في كلام
يكون اولى من كل الناس بذلك لوجود ما في غيره لانه ينتج كونه مقتضوا لا على ما ياتي
وزيادة تقوية وتبجيله وكونه لطف كما ان النبي لطف فيكون المراد بهي الاية
الاية وحدهم او غيرهم وهو اولى واما الكبرى فلان غير المعصوم يمكن ان يخزي الله تعالى
ان يدخل النار لقوله تعالى ولا يذعنون مع الله الا اشر ولا يقبلون النفس التي حرم الله
الا يقبلون ولا يذعنون ومن يفعل ذلك يلقا ثابا مباحا عفا له العذاب يوم القيمة ويحذر
فيه محانا جعل ذلك خيرا على كل احد وقوله في اولئك الذين اسلموا على الامم

تلك الحجة بان الاختلاف يبقى وان كان الشك في معرفة لا يكون مقطوعا في شئ ودلالة بل يكون
قبل المحذور والمجاز لا يتفق طريق الى العلم باقوى الحقا والعقل لا يصلح هنا وهو ظاهر
بقي العقل من الحيلولة لم يتولد فلا بد من طريق الى العلم بصحة وبطلان ذلك هو المحصور وهو
المطرد الطريق الى معرفة صدقه ومعرفة خطئه اما بالمجرات او بنسبته الى الله تعالى او من
الشيء او الامام صرح على ذلك **الثالث** قوله في بعد ما جاء في البيت ان الاختلاف يقع
بشيء لا يمكن مع العلم اليقيني بذلك وليس ذلك من الكتاب والسنة فيكون اشارته الى
المحصورين المويدين بالمجرات والكراما فان لم يعلموا فليقتصر في الفكر العقلي في
حججهم والمنصوص اليه عليهم والبراهين القطعية لا تتحمل **القول** في
تقديم الله تعالى على الاختلاف في الحق باذنه اشارة الى المحصورين لان العلم قطعي اليقين
يعبر فيه الكتاب بما وجهه المولى لا يقينا الا المحصور **القول** في والله يعيد من يشاء الامام
وذلك يدل على بقاء المحصور وان العلم لا يتيقن الذي لا يعتز به خطأ أصلا الا بقوله المحصور
نحو قوله في عسي ان نكرها شيئا وهو خير من عسي ان نحبها شيئا وهو شر من نكرها شيئا وهو شر
لا تخيلون فلا بد من طريق بالاشياء النافعة والضارة من جهة الدين ولا يمكن الا يقول
المحصور فليكن **قول** في والله يدعو الى الحق والمعرفة باذنه وبين آياته **القول**
فيكون الامام لا يري من وجوه **احدها** انه قد ابدى على ان رحمة ولطفه بالعباد وادارته
لأخلاقهم من خلق القوى الشهوية والاهوية الخلقية والسيطرة الخلقية بغير النفس والقوى
للزور بنبط المحصور في كل عمر لما تفتت عن الله عز وجل **الثاني** انه دعاه الى المعرفة والبهمة

القول

القول في جعل الايمان والبريق التي يحصل بها العلم والعمل والاعمال في الكتاب في الامام العصور
لان القرب الى الله والبعد عن المعاصي وان العلم بالكتاب والاحكام الشرعية لا يحصل الا من
الاشياء المحصورة لا يوفق بقوله فلا بد من الطريق الى العلم بصحة وبطلان ذلك هو المحصور وهو
الذي يحصل منه انه كبر والخوف من الله لا يحصل الا بقوله المحصور اذا لا يكون له علم بتمام الحق
ولا يستند في عدم التمسك الا بحالة عدم التمسك والكل في قول فلا بد من معرفة طريق
وليس المحصور لما تقدم **سأ** قوله في العلم بالكتاب والاحكام الشرعية لا يحصل الا من
موقوف على العلم بالاحكام الشرعية والخطاب بالاهية والسنة النبوية وذلك شرف في معرفة الطريق
والواعظ والحاكم وانما قضاهما شرابها واسماها وكيفيةها ولا يحصل ذلك الا من المحصور
تقدم في علمه في كل زمان فيجب المحصور في كل زمان فيكون المحصور معه **القول** في
تقدم ما استقر وتطهر ابن الناصر والله سبحانه عليم وجه الاستدلال من وجهين **الاول** ان الله
والاصحاب بين الناس موقوف على معرفة الاحكام الشرعية والبرهان في العلم الا على وجه
يضيء ولا خلاف ان باقي بالمعصية والفساد وتترك البر والعلم وذلك لا يعلم الا من المحصور على ما
في المحصور **الثاني** انه الموصوف بعد الصفات التي تصلح بين فتنة بين على انشأ قوله في العلم
وان نظام النوع وغير المحصور لا يصلح لذلك قد علم بغير المحصور **ج** قوله في لا يراخذكم الله
اي انكم كل من اخذكم ما كتبته فليكن كسب القتل **الثالث** انواع **الاول** الاغتصاب فانه لا
تأثرا له في ايمان من سواه كانه من القتل او العتيا من ايمان كسب **الثاني** الارادة **الثالث**
الكله فيجب وضع طريق العلم بالبراهين والحق والظاهر لا موالاة ولا تعصية ولا محذور الا من

لما تقدم وهي عامة في كل عصر ووجود المعصوم في كل عصر **فان** لا يقولون بهذا ذهب للملحدة الغايبين
 بتوقف المعارف على الامام **فان** لا يقولون بذلك الا في المعارف العقلية بل معونة الاحكام الشرعية
 والمراد من الكفاية الاتية والا بالجلد **فان** ما هو قوف في المعصوم وليس هذا مذهب **الملاحدة**
 قولهم والله غفور رحيم **فان** لا يستدلون به وحده نفسه بالرحمة وظهور القوي الشهيرة والعصية
 وبليس وقدرته ولكن في الذين من الاذي والحق لا يقولون خلق المعصوم الذي يمكن منه تحصيل الغايبين
 الذي يورثه والآخر به والحق من هذا **فان** لا يحصل النعيم وقهر القوي الشهيرة والعصية
 في رتبته **فان** هذه الاشياء من جباة العلم والامام المعصوم منج منها والرحمة هو المنفذ من اسباب
الحال **فان** هذه الاية وقوله الله غفور رحيم وقوله الرحمن الرحيم وقوله لا اله الا الله
 الرحمن كذا ذلك جلي في نفسه في الكفاية في الكفاية **فان** لا يمكن مع اثباته مع الله في جميع ما ينبغي
 له ان ياتي به ما يتوقف على فعل المكلف من القدرة والعلم والمالقة **فان** لا يمكن به المعجزة والمعارضة
 بظنوة الشهادة والعصية **فان** لا احرى في ذلك من المعصوم في كل زمان اذ مع تقيته لا يعجز
 للمكلف في قول غيره ولا يحصل له العلوم من الله **فان** لا يمكن الاحكام **فان** لا يمكن ان يقرب منه في
 ما **فان** لا يجوز النسيب الواضحة ببقية القدرة والشهادة والقدرة **فان** لا لا ترفع التكليف
 كلفه او لزوم الاجابة وغير ذلك لا يجوز **فان** لا يمكن المبالغة انما عشت مع كونه من كل وجه الاما عين
 من لعله **فان** يتوقف عليه التكليف **فان** استاء الامام المعصوم في كل عصر ما يستلزم **فان** لا يمكن
 هو مستلزم **فان** لا يجوز في نفسه **فان** استاء الامام المعصوم في عصر **فان** لا يمكن استاء احد ائمة
 السالفة **فان** لا يجوز به وجه صدق الوجوه الكلية **فان** وجه دمه في كل عصر اما الكبرى فظاهر **فان** لا يمكن

فلا يتصور انتفاء نعمة الكفاية على كل حال في وقتها **فان** لا يمكن ان يكون المعصوم ينبغي في المطا **فان** لا ينبغي ان يكون
 بالاحكام والتعريف والسعيد واما وجوده في الامام المعصوم **فان** لا يكون فيه ساءا **فان** لا ينبغي ان يكون
 المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين
 عام **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين
 عدم **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين
 حده **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين
 المعصوم **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين
 والعلامة **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين
 احكامها **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين
 كما **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين
 معرف **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين
 وهي **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين
 في كل عصر **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين
 الدنيا **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين
 يحصل **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين
 تقول **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين
 ولا يجوز **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين **فان** لا يمكن ان يكون المتساويين

فانه لو كان قابلا لم لا يجوز ان يكون ذلك الشارة الى النبي فلما يدل على عصيته بعد النبوة وقبلها
 لانه لو كان بحيث صدر منه ان يبقى قلبه الشرفا حمله من القلوب فلم يحطوا بالاشياء والامره وخطيه
 وهو ان يقبل الغرض ويترك الغرض بذلك عصية الامام والامر احداه قول ثالث وهو باطل **ج**
 قوله لا ولا لا فيج الله انما من بعد عنهم ببعضه فسد في الارض وجه الاستدلال به من وجوه الله
 عوجر نفس على انه هو الما صرح به في الله فيجيب الاختيار وحسب ان يكون حصونا لانه
 يتجوز ان يكون في العصور **ب** انه ينصب الله في حق من الناس ويضع الفساد لان لا يتدلى على
 امتناع النبي فيكون غيرا ولا يكون ذلك الامن للعصور اذ مع غيره الفساد لا يرتفع **ج** انه في
 الاحكام الصادرة من الرئيس والامر والنواهي اليه والامر الجبروت وقد بينا بطلان ذلك
 معصوما اذ في العصور تدبير بالخطا وهو ظاهر واقع ومن يقف على اجساد الخطا
 والمكروه المتواتره يكون ذلك مقروا عند الخطا لا يكون من الله تعالى لانه لا يشار الى النبي
 فان دل على ريق مطلق ولم يدل على اسم فانه في زمانه يحصل وجوده وبعد فانه
 يحصل بسببه وقوايته الشرعية واحكامه التي قد رعا سلطانا لكن لا فاعل الا الله تعالى
 فكان نصب الرئيس من فعله ايضا سلطانا لكن فساد الامر هنا يقال عند وقوع جميع
 الاحكام خطا وعدم رئيس نجاذب الاهويه واضطراب العالم ولا يلزم من نفي الكل
 نفي الكل فلا يلزم العصية لاننا نقول اما الجواب عن الاول فنقول هذه الآية عامة في كل
 عصر واجامتا لشبهة المذكورة وانتفا الملائكة في كل زمان والاصح لا يريد
 اصلاح ودفع فساد في زمان دون زمان والامر المرجح غير مرجح وبعد وفاة النبي

لا بد من رئيس يقوم على اتباع امره وتوجيه الامر الحج المذكور واما ما في نسخة نشا
 بطلان الخبر وكذا لا فاعل الا الله اعذار الالبليس ونبي الفساد في نعمه واعداء الكل في
 في حدود الخطا منه وشأنه للقران المجيد في عدة مواضع بقران شهيرون باسما الفعل الذي
 في ذلك المكلف واما على العلم على ذلك لم كيف يتحقق الخطا ولا نافي ان هذه تلك هي عصية الرئيس
 فانه لا يصد عنه الا الصلاح ولا يبعد عنه ذنب لانه تشاد فيسجد ان يكون مبصرا من قبل
 واما ما في نسخة من وجهين ان النبي كل واحد من القواع الفساد من الله تعالى ودفع كل المصلح والحداد
 من امر الله تعالى ايضا ويلزم من ذلك نصب للعصور لا يستحال ما قلناه به وانه في نفسه ذكره من نفي الكل
 لا يحصل لان العصور لا ينصب الرئيس اما الله تعالى في غيره والمالي مستلزم للماصطلاح ويجازي
 الاهويه والفساد الكلي فلا ينبغي الا نصب الله في الرئيس ويجوز من الله تعالى حكيم غير
 ولان غير المعصوم يحصل منه الجبروت ليه اشارة الحق والفساد الكلي والاضطرار **ج** قوله
 ولو لا دفع الله انما من بعضهم فيجوز لصوامع ربيع وساحر وصلوا بان كونهما
 اسم الله كبيرا وجه الاستدلال به في الآية يدل على الرئيس بعد النبي لانه حافظا للشهاد
 والصلوات ومقرب الى الطاعة وبعد عن المعاصي بعد تفرغها وذلك هو الامام المعصوم لما
 تقدم من التدبير **ج** قوله قد بين الرشد من الغي بعد تفرغها وجه الاستدلال به ان كلام
 بطلان عليه رشد وجوابه ان الشك في هذا الوصف المرجح لبيان ظهوره وبقائه في
 وكذلك الغي قد اشترك في هذا الوصف المرجح للوجوب لوجوب بيانه واظهاره فيجوز لبعض البعض
 في لانه في حرم من احد ما في عذر المكلف مطلقا والمالي الانبياء ولا يحصل الا في

بأشياء

بأناس لروى وحيم وجه الاستدلال امام المعصوم في كل عصر من اعلم
 النعم والمجاز وبه حصل النجاه المأمور به والمنافع الدينية وكان من لائقه رتبة
 التي حكى بها على نفسه نصيبه واي نعمة في جنب هذه النعمة التي تحصل بها الدنيا
 ونعم الآخرة فكل النعم اقل منها وتستحق في جنبها **قوله** فاستبقوا الخيرات
 هذا موقوف على معرفتها وذلك موقوف على معرفة الخطايا التي لا تحصل الا من المعصوم
 كما تقدم **قوله** ثم ولا تم تعين عليكم واعلموا بقصدون الي قولنا ولعلكم مالم تكونوا
 تعلمون وجه الاستدلال بها من وجوه **ا** انه قد حكم بانها من النعم علينا وقد بينا ان
 الامام المعصوم كل نعمة مستحقة في جنب هذه النعمة فلو لم يكن قد نصب الله
 لركن قد اقر النعم **ب** انه امن بحل الرسول وقيامته لا سيما بالتحليف بمعصوم
 يقوم مقامه في كل وقت **ج** انه اعلم للادعية الى ارسال الوصل هو اعلم خطا
 الذي يقع فيقرب الى الطاعة ويبعد عن المعصية ويهدي ويعلم انكاد ومعارضة ويجعل
 الي عملاته ومنازلة وبجاراته وشركائه ويجعل مالم يكونوا يعلمون وهذه الداعي
 موجود بالمشبهة الي الامام والقدره موجوده ولذا اعلمنا وجود الداعي والقدره
 بوقوع العمل فدل على وجود الامام المعصوم في كل زمان **ص** قوله وانكروا
 لي ولا تكفروا اسر بالتكفر والى غير ذلك ان النعم وهو عدم التكفر فيجب ذلك موقوف على
 معرفته كبقية وهو موقوف على معرفة الخطايا التي لا تحصل الا من المعصوم
 كما تقدم **د** انكروا لا يعني ان يكفروا بالتكفر على كل نعمة وغير المعصوم لا يكون قوله

لجواز ان يكون ما يحله لما غير التكفر ما من باب الجود في المعصوم في كل وقت **ح** قوله في قوله عليك
 انكروا يعني بعد ما بين يديه والنزل القنونه والجليل من قبل هدي لنا من الملائكة
 الكتب الهداية ولا تحصل الا بعينه ما فيه ولا تفرق ما فيه الا با بغير من امتثال امره
 ولا يحصل ذلك الا بعينه كمال الامن المعصوم كما تقدم اولاً فدل على تعويذ الامام المعصوم
ص قوله هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب والخرائج
 الي قوله وما يذكر الا اولي الاباء **الاستدلال** بهذه الاية من وجوه **الاول** ان القاسم
 منهم نزل وعلمهم غير متولد والخطا انما يتبع التقليد والله تعالى قد خذ من بينهم
 منه انتقاء الفتنه وابقاها واوليه وعنايتهم من اتباعه وغير المعصوم لا يجوز
 ذلك فلا يوافق لقوله فتتبعي فائدة الخطا **ثاني** المعصوم حتى ينتهي التقليد
 الذي يميز تاربيه لقوم مخصوصين برفعهم بكنهم واسمهم في العلم وهذا لا يعلم الا من
 قول المعصوم اذا غيره لا يعرف حصول الفتنه فيه **الثالث** المراد بالخطا بالفتنة
 هو العمل اعصابه ولا يحصل الا من الخطا في العمل به الا من المعصوم فيجب ذلك
 بالمشابهة مع عدم معصوم كغيره يقينا بوجه قوله يستلزم الفتنه للحدرة فيها اذا
 راد للجهل من تختلف فيه ويقع بسبب ذلك الخطا وعدم الصواب فلا بد من
 المعصوم لتتوصل منه الي العلم به **الرابع** ان يبيد دافع الدين في كل وقت
 ينتحرون ما يشابه منه انتقاء الفتنه والفتنة وادعاهم في ذلك وهو غير ثابت
 المعصوم لانه غير الاربع لغول معصوم على بعض فكل منهم يدعي انه عا له لذلك

الله

والمرجع الحسن قد يكون كما عكس الارادة كما وانما يريد ذلك على سبيل الاختيار فيكون ان يكون
الموقوف عليها الاصلان المطلق التي تقرب للكلية وتبعد عن ضده التي لا تسقط
فيكون خلق المعصوم والامر بهما منسوبا للضرورة والواجب والنافع والضرر والاهل
للارادة وقد تحقق استواء الصواب وهو المطلق **قوله** في ذلك جيب الصوابين وجوباً
ما تقدم **قوله** في الله بولاكم وهو جوازي من المرافعة على المسالك وشرطها انما
ذلك خلق الاصلان الموقوف عليها وهو المعصوم او فيكون بها يقرب من العصية وبعد
عن الطاعة ففرض العطف ولا يجعل الموقوف بقوله فتتبع فائدة نصبه تتبع المعصوم
المطلق **قوله** في حق الله فتشعر وتثار عنده في الحقيقة من بعد ما اذكر ما يحسون وجه
الاستدلال به في التنافي والحق لان والعصيان وجوباً سبب النار وعدم المعصوم
مورد في ذلك وموجب له والمعصوم من تعذر في خلقه فكان الله في سبب في حكمه وجوب
ينبغي في الله عن ذلك على كبره ولانه لم يمتنع **قوله** في عدم الطريق المذهب لليقين في
الاحوال والاحكام والامارات والظنون مختلفة وكان التكليف بعدم الخلاف في ذلك فكيف
بالايمان **قوله** في علم من مريد الله بها فتشعر من مريد الاخرة وهذا الذي يريد الاخرة
لا بد له من طريق موثوق يتحقق الاصول به وليس الا المعصوم فثبت **قوله** في الله
ذو فضل على المؤمنين وخلقها بالمشايخ المذنبين والاعتراف به اوها لا جازية الا بالامر
مختص بالنسبة الى الاجلوي فلا يجوز الاستدلال بالثبوت في الحقيقة مع امكان الدوام
تتحقق احد القسمين الاخيرين فلا يؤثر ذلك الا باللفظ المقرب المجهول الذي هو المعصوم

المعصوم

المعصوم فثبت الاستدلال بحسن الاستدلال **قوله** في يقولون هل لنا من الامر شيء
الامر كله وجه الاستدلال ان الذي لا يولى على ان ليس له امر وانما وجهه في
المصالح الدينية فيكون في الله **قوله** في الله نفع لا في المصالح الدنيوية
للمعصوم ولا في جميع ما تقدم وانما نفع لا يفعل في المصالح الدنيوية
امر بهما منسوبا في جميع او امره وهو يمكن ان يامر بما يريد من غير
خاطره وقد وقع مثل ذلك فلو لم يامر الله به لزم ان يكون له من الامر شيء الله متعدي
وان كان بما يعرف المصالح انه صواب لزم الخفاء والحاجة الى نصبه **قوله** في
السبب في المسبب فلو كان نصب الامام من فعلهم لكان جميع الامام والاعمال العادلة
من فعلهم فثبت نقص السالبة الى فعل الله في تصديق **قوله** في
لكيلا تخروا على ما افكر ولا ما افكر في موضع اخر ولا فخر جوايا المالكين من امور
الدنيا وهذا المراد من كونهم في المعصوم ان هو اسد الكمال فلا يحل الا المعصوم وبالله
تقدم من التفسير قد دل على شئ **قوله** في حق الله في نفسه مالا يتصور ذلك هذه صفة عدم
يقضي عدم جواز اتباع من يكن منه ذلك وهو غير معصوم **قوله** في ان يقولوا في سبيل الله
او من اخف من الله ووجهه خير ما يحسون وجه الاستدلال به ان يقولوا في سبيل الله
بأنهم على طاعة او امر الله ونواحيه وكذلك لا يبرأ الا بالامر المعصوم اذ لا ينسحق
الي الله الا اذا كان محصوا **قوله** في حق المعصوم القابل الى الحكم حصراً في الجواز
فلا يمتنع ما يحايه الى الهلاك **قوله** في حق المعصوم في الامام **قوله** في المعصوم

انما يقول ولا امتثال وامره في الشرع ولو اريد به عدم تيقن صورها بطريق غير قوله
 وكما يجب ان يقول يجب امتثال وامره ولو اريد في الشرع ومنه يعلم صواب نسبة
 وخطاؤه ولا يخفى من غير المعصوم بل انما الصغرة فلان الامتثال باليد الي العقله من غير
 قطع امتثال وامره غير المعصوم في العقله بل هو لا يعلم انه في سبيل الله ولا هو المقطوع
 به مقدم على المظنون واما الكبرية فلان قاعدة نصب الامام الجهاد وهذا الامر العظيم الذي
 وعد الله عليه من الثواب ما وعد اكله لم يقول الامام ما فائدة والامام حافظ للشرع
 فاذا الرجحان يقول ما فائدة **له** قوله في جهار جهه ما الله لست له ولو كنت ظاهرا
 غليظ القلب لا نفصوا من حولك فاعلم علم واستغفر لهم وشاورهم في الامر هذا
 يدل على الرحمة الشافية واللفظ العظيم بالعباد وارادة مصالحهم والشفقة عليهم من
 الله تعالى واما النبي صلى الله عليه وآله وسلم في من الشفقة والرحمة كنصب الامام المعصوم
 المقتضية الي الطاعة بيقيننا والمبعد عن المعاصي جبرنا وانه يحيل النعمان المريد
 والخلاص من العذاب السوء فاعلم بخبر من تصدق هذه الرحمة والشفقة اجماله
 وعدم نصبه وهل خبر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع اموره بشك هذه الشفقة الشاملة والرحمة الشاملة
 عدم الوصية وعدم نصب المعصوم اجماله هذا مع هذه الرحمة والشفقة مما لا يخفى
 والاشياء التي لا يثبت في الدنيا الا بالامام من **باب** الخطا والمصلحة عليه برهان
 لا ينافي المصالح ويها بغير نظام العالم لا نأقول بل هي برهان من باليقينية
 بالادني على الادني فانه الذي لم والاستغفار والاستغفار له والمعتقود والتمثال

النامة

الوفاة

التواضع والالتفات في العبد لا يحتمل في اللطف المعروف والمبعد كالمعصوم فان المعصوم
 اعرف بهذا زيادة وتقصيله وليست من الكبر بعد اللطف وان ياتي بما هو مع في
 هذه المعنى وعلى الاصل بل هذا الخطاب الالهي برهان لما وبرهان اني لان انبات
 الرحمة الشاملة والغفل العظيم وارادة المناقحة علة في نصب الامام المعصوم الذي له
 ببناء وجوب ولانه اثبت احد معلولي الرحمة والشفقة وارادة التقريب من العباد
 والشفقة من المعصية ثبت الامر الذي هو نصب الامام المعصوم الذي لا يفرق بينه وبين
 له لا يقال فرق بين الشدة واللين فان فاعل الحسن ليعلم منه ان ياتي بكل حسن وتارك
 القبيح ليعلم من تركه كل قبيح فان اكل الزمان لم يرضه لا يلزم منه اكل كل حاضن وكل
 تاركه لم يرضه بل يرضه في الباقي نزاع بين المسكين ولذا اختلفوا في صحة التوبة
 عن تركه دون تركه والاول اولى والله في فعل ذلك وامر به ليعلم من فعل كل حسن
 من هذا النوع فلا يلزم من ذلك نصب الامام المعصوم لاننا نقول بل يلزم هذا فان اذا
 فعل الحسن لحسنه الذي هو غير واجب لزم منه فعل الواجب واللفظ حكمه وفد يبا
 وجوب نصب الامام عليه وهو الامر من **باب** الاصل وقد فعلنا مع حكمته
 ونمايته وترك الواجب هذا مع خبره من حكمته لا يتناقض وايضا ان اذا
 فعل القبيح لم يرضه الخايب العالم بكل الاحكام الغادر على كل المقدور اذا فعل امر لا يرضه
 لهذا فعله للتقريب والتباعد وهو ليس بعام لا يحيل منه ما يحيل من المعصوم وهو
 لا يحيل منه ما يحيل من هذا وهذا امر متوفى على المعصوم ايضا وجب في الحكم ان يفعل

نعم المعصوم ايضا وهو المظن انما يكون اذا قصد تحصيل غرض فعل ما يتوقف عليه ففعل
قوله اما هذه المناقحة وهذه الشكوك وهو دعاء المومنين بلين وعنف واستغفار ارفعهم
 ثمة لا يجوز تخصيص بعضهم بآدنة البعض فجميع حكم في كل عصر وتجلي من الرسول لانه حاكم
 الانبياء عليهم السلام اي شيعته ولم يحصل البطلان في الدنيا كلابد من الامر فلهذا من يتيقن من ايمانه
 له في افعاله لا يدين حكم الا المعصوم فحكم في كل عصر **قوله** ان الله يحب المتكلمين ووجه الاستدلال
 به انه يقول النفس الواحدة لها قوتان نظرية وعملية ولها في كل ملحق مراتب في الكمال والقصا
 اما النظرية فمراتبها اربعة **الاعتقالي** المعنوي الذي وهو الذي شأنه الاستعداد المحض
الاعتقالي بالملكة وهو الذي من شأنه ادراك الحقائق **الاعتقالي** الذي هو المقدر عليه والحلول القوي
الاعتقالي بالفعل وهو الذي من شأنه ادراك المعتقدات النامية عن الكسبية **الاعتقالي** المتقار
 وهو حصول العقول البديهة والعلوم متناحرة عنده كالصورة في المرآة وهي غاية
 الكمال فلهذا القوة واليد اشار اليه المومنين بقوله لو كلف الخطاء ما اوردتة بغينا
واما العملية **قوله** فيذيب الظاهر باستماله التراب النبوية والنوابع الالهية **قوله**
 تركبها من الملكا الربوبية **قوله** تجلية الشرب بالصور والقدسية والتوكل لا يحصل
 بوجهه وذلك موثوق على المعصوم لانه اللطف المقترب الي الطاعة والمباعدة عن المعصية
 عليه فعل المكلف به فجميع ادعية التوكل بدون ما هو موثوق عليه وهو من فعله لا يكون
 يستلزم فعله من التفكير قطعا ثبتت الامام المعصوم **قوله** التوكل لا يحصل الا بآدنة شيئا
قوله يحبه ما دون الحق من شقيق الا سار **قوله** تطويح النفس الامارة للنفس المطهرة فلهذا

في

الامامي **قوله** الامام الشيخ الناصح لما ياتي ويكيد وهو بعزله عن نفسه الموت وجواد وكيف لا هو
 بعزله عن حجة الباطل وصقاح وكيد لا ونفسه اكبر من ان يخرجها ذلة بملوكنا للاحقاد وكيد
 لا وذكره شعور محض يميز من ذلك قهره القوي لشعوبه والامر بكني شجاعا والعصية والام
 يكن صفاتها الحق والامر بكني شجاعا للاحقاد لا يبعد عن هذه القوي مقتضاها ان لا يبعد
 منه ذنب لان الذنب مصدر وهذه القوي لا عيب **قوله** الامام لا يلتفت الي القوي البديهة النبوية
 له في تبارك الا كما كان غيره في ذلك الحال ان لم يلتفت انفسه من هذه الوجهة لكن الامام انظر في كل
 كماله لا وتا ومن كل الوجهة ونافعا على المعاصي لاجل ذاته لا غير فلهذا في تلك الحال ملتفت الى ذاته
 غير من جانب الحق فلا يفي من الامام نفا على المعاصي **قوله** الامام نفسه موجودة دائما بالكلية
 الى طليق والصواب في جميع الاشياء والامر بكني العبد في كل الاوقات لا يتحرك القوي
 البديهة الي ما يجار ذلك لوجوده هيبه راحة في النفس تقتضي ضد ما فلا يكون صدور
 ذنب منه وهذا الباطنة وهو المظن **قوله** وكذا ذكر الله نفسه وانما يجي بعد
 العلم بالاحكام في كل واقعة وانما تتم بالمعصوم في كل عصر كما تقدم تقريره **قوله** في
 بلها الناس اتقوا وكبروا التقوي الفخر من الشبهات **قوله** من جملة الشبهات **قوله**
 قوله غير المعصوم فلا يجوز تكليفه بطاعته وايضا التقوي موثوق على المعصوم اذ
 منه يحصل الحق بالاحكام والامر بالشئ مع الاختلال بشرطه الذي هو فعل الامر
 المأمور لا حسن ما يحكم لانه يقتضي المحرض وتكليف ما لا يعاقب **قوله** في تقوية واتقوا
 الله المعني تسالوا به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا هذا يدل على وجوب

كل

فاما ان لا يتبع رقيب دأبا وهو عبارة عن التمسك بالحق والعدل في كل الاحوال
 ولا يتبع ذلك بل ولا يتبع المصوم لا يتبع المصوب في كل الاحوال **قوله**
 ولا يتبع المصوب هذا المصوب هو الذي لا يتبع على مذهبنا ان فعل المصوب في واقع ما يتبدل
 الخيرة بالمصوب **قوله** ان هذا المصوب عام في الاحوال والوقائع والاشخاص والازمان وهو
ح ان المصوم لا يربط بالباطل ويشتبه على الناس **قوله** الاحتراز عن الضرر المظنون واجب
 اعتماد قول غير المصوم **قوله** بل الخيرة بالمصوب **قوله** قبول قوله اذا نذر هنا فتنزل هذا
 الامر من نص المصوم فيجب ان ينظر الى هذا الامر لا عند الاحتراز بلعنه لا شيء من غير المصوم **قوله**
 الامام عاده اياها في كل الوقائع واشهرها ذلك في كل ذلك **قوله** المصوم يجب ان الامام عاده اياها في كل الوقائع
 تطهره واما الكبرى فلا في كل حال فكل في كل الوقائع والوقائع **قوله** المصوم يجب ان الامام عاده اياها في كل الوقائع
 فانه يهديه اما الصغرى فطاهره واما الكبرى فلا في كل حال فكل في كل الوقائع والوقائع **قوله** المصوم يجب ان الامام عاده اياها في كل الوقائع
 الله العزله في والله لا يهدي المصوم الطاهر **قوله** ومن يطلع العبد وتوكله بدينه جنازة
 من تحتها الا انما حال الدين فيها وذلك هو الحق والعلية الطاعة المطلقة انما تحصل من المصوم **قوله**
 الله في كل الاورد مطلوبه لله في ولا يعلم الا من المصوم فيجب **قوله** ومن يطلع العبد وتوكله بدينه جنازة
 ويهدد حدوده **قوله** في حله نارا حادها فيها وله عذا مهيمن لا يصلح للمامة ولا يصلح الامام **قوله**
 هذه الصفا منه وليست الا المصوم والاحتراز عن العاصي لا من المصوم فيجب استعماله طيب
 الشرط مع عدم فعل الشرط ولا فعله **قوله** في يرد الله اليدين كره ويهدد بكر سن الدين **قوله**
 ويوجب حكم الله على حكمه والبيان بالمصوم كالتقدم فيجب **قوله** في يرد الله اليدين كره ويهدد بكر سن الدين **قوله**

فيجب

الشهرة ان قيلوا بطلانها هذه صفة ذم وشمع من انبأهم **قوله** لا يتبع المصوب في كل الاحوال
 مطلقا فتنزل امر غير المظنون والامام يجب انبأه ولا شيء من غير المصوم **قوله** لا يتبع المصوب في كل الاحوال
 غير عليه الحدود والاستثناء منه من قوله ولان المتعبد على الوجه كالمصوم ولا يجوز
 وهو ظاهر فلا بد اذا كان في فعل الذنوب لا يبلغ العزلة المصوب مقتضاها فتنزل الامر عنه
 او لغيره ولا التمكن في الله على المجدد بالممكن والطاعة للمصوب لا بان يكون فاعلا
 للمامة اجامها وكل مذنب فلا بد من ينجي لا فاقامة عليه فان لم يكن فهو من المكلفين
 ولا من الله في راف وجوب اقامة الحد لا على مقيم اجامها **قوله** اذا نذر ذلك فتنزل الامام
 فيجب عليه الذنوب لانه لو جاز عليه الذنوب فلا يجوز ان يجب اقامته عليه وهو
 قطعاً واما انه يجب فاما ان يكون للقيم غيره وهو **قوله** المقدمة الاولى وهو باطل لغيره
 القابل وانما على اجامها **قوله** الذنوب خادته فلها فاعل قطعاً ولها مانع وهو
 والمانع مضايير لغيره على قطعاً فالمانع هو المصوب **قوله** والاعمال انزلة الوجود
 الانارة واللوازم يدل على تخاير المورثات والمزومات مع عدم ما يبيح وحصول **قوله**
 والموانع لا يجوز ان يكون من غير امر خارج عنه الا لا يصلح للمامة **قوله** فيجب ان
 الله فيجب ومن قبل الامام كلما حاصله والا كان له المقرب سجد والمبعد مقرباً **قوله**
 من قبل المصوب وزوال المانع منه من قبله جميعاً حاصله فلا يجوز ان يكون سبباً فيها منه
 المانع سبباً **قوله** الامام **قوله** فيجب **قوله** فيجب **قوله** فيجب **قوله** فيجب **قوله** فيجب
قوله الامام يجب الطاعة وجميع الشرائط من قبله حاصله واللوازم من ذاته

الفاعل في جميع النسخ والاعمال جميع المعلومات ارادة التوكل برحمته لا ارادة المسروق
 يستلزم ارادة الشرايع العلم بالتوقف واستحالة الفاعل فيجب ان يكون المحصور في كل زمان
 القدر والاداء في انفسه العارضة فيجب وجوب الفعل **لعل** اعراض القوى للغيرانية التي هي مبدأ
 الادراك والاعمال للغيرانية في الانسان اذا لم يكن لها طاعة القوة العقلية ملكة بغيره غير
 منقضة بدورها فانها تارة تعضها قارة اللفظ فيجبها القوة العقلية والتوجه
 آما في كماله **سأبدي** اليها من كبرها من الظاهر تارة الى ما لا يمكنه فيستحرك اليه حركا
 مختلفة حيوانية بحسب تلك الدوافع وتستخدم القوة الفاعلة في تحصيل ما ينبتا فتكون
 اماره يبرز عنها افعال مختلفة المبادي والاعمال موزعة عن كره مضطربة اما اذا تعاضد
 القوى العقلية عن الخيال والتوجه والاحساس والافعال المنتشرة المشهورة والمختصة
 واختار بها على مقتضى العقل العلي عيشه صار تارة باسره وتلحقه بغيره ولا يصد عنها
 ما يقتضيه القوى الغضبية والشهوية من التماس كانت العقلية مطربة لا يصد عنها
 افعال مختلفة المبادي وباقي القوى باسرها موزعة مسالمة لها وبين الحالتين حال
 بحسب استيلاء احد على الاخرى ينتج للمبدأ فيه حيوانا هاربا عاصيا للعقل
 تقديره من تشبه وتكون اولاه وقد جاني القرآن لتكلم تسمية هذه النفس **نفس الامارة**
 اذا عرفت ذلك فنقول قد ظهر من تحقيق النفس المظنة هي التي لا يصد عنها فيجب
 اصلها الباطنة واعتقادها **سأبدي** يقتضيه من باب العقل استغناء فيجب ان يكون
 نفس الامارة من هذا القسم موجودة وقد جاء التوفيق **سأبدي** ان يكون غير الامارة مع وجوده

نفسه

الان

وكان الامارة في كل عصر واحد حصرا في غير المعصوم وتأييده الامارة في النفس الاخرى
 عن شأبه القوى للغيرانية وحملها على مطاوعتها للقوة العقلية العلية في كل وقت
 فلو كانت نفس من اعدية النفس اما الاولى او الثانية فكان في حال طاعة القوة العقلية
 على نفس لا تحل النفس الاخرى على مطاوعة القوة العقلية فيخلو ذلك الزمان عن
 الامارة وهو شأبه ما ذكرناه من وجود حصول ما يدعه في كل زمان لا يستحال التوجه
 من غير مرجع ووجود النفس في كل وقت ايضا فان هذا الرئيس ليس في زمان واحد
 بل في ازمته متعديا واذا اجاز خلوا عن فائدة الامارة ونهاية جاز خلوا عن الامارة
 اذا انتفى طابع التي يوجب تجوز انتفايه فيجوز في كل زمان لاستحالة التوجه من غير مرجع
سأبدي فيجب ان تكون النفس المعصوم من القسم الثاني فيكون معصوما وهو المصطفى
 في رياضة النفس بغيرها عن هوائها وامرها بطاعة مولانا واكملها بفتح النفس عن
 الانتفا على شوا الخلق ورضا الله عز وجل في جميع الافعال والتعقود والاحوال والآثام
 وحملها الى الوجه الى تصوير الاقبال عليه والانعطاف عما دونها ولما كان الامارة
 حاملة الناس الى الاور وجبة ان تكون هذه الرياضة التي هي اكمل الرياضات ذلك
 هي المحسنة **سأبدي** العبادات هو عدم العلم واختلال نظام النوع انما هو معلول لعدم
 المعصية فيكون نظامه وحالها انما هو بالعصية لكن الامارة هو الناطق للنوع **سأبدي**
 لا اختلال والمصالح له فيكون ان يكون معصوما اما الاولى فقد تقرر في علم الكلام ولما
 الثاني فانه اختلاف نظام النوع يحصل به لان الانسان مدني بالطبع لانه لا يتعقل

بما هو معاشه وحده بل لابد من معاون فيحتاج الى الاجتماع وتدخل القوة الحسية في
الاجتماع على غيره فيقع بذلك الفرج والرجح وتصل من الاجتماع ولا يكون تغير الشرايع فانه
الاعتقالات يستقر في ان اختلاف النافع لهم هذا سبباً للشوق عليهم الى ما يحتاجون
بحسب النقص فتقدمون على محال الشرع واما التوابع واستصحابها الحق الاخرى
نظامه وصلاحيته اما من العصور وهو المظهر والظاهر فانه فائدة الامام حاكمه ولا
الى الربية لا الى غيره هذا طاهر **سبب** الفناء عن جواربه ومنها عقليته اما الجوانب
تتعلق بالقوى الحسية لتكوين العضو المادي والكييفية للمادة سواء كانت مادة
خارجية او حادثة في العضو سبب خارج كما يتعلق بالقوة الشهوية كالتكيف
للحيوان بتصوره ما او بتصوره اذ يتصوره بغيره وكما يتعلق بالقوى العقلية
لتكوين الروح بصورة في نرجوه او بتصوره في تذكره وكذلك في سائر ما وهذه
كلها خصال الحيوانية تختلف ولذا كانا حيوانية نفعاً وقد يتبعها اذا ما يجب بها
والجواهر العارضة لها ايضاً كمال ولذا هو العقل وما يتبعه من الحق والبرهان
يستطيع لا يعمل الاولة على ما هو عليه فيمكن للبشر بل الغيرة التي لم تتفكر من
صور مخلوقة وافعال العجيبه اعني الوجود كما يتلوا بغيرها خالياً عن شوائب
الظنون والاولى ما اذا عرفت ذلك فتقول ان النفوس البشرية اكثرها
معدون الى تحصيل اللذات الحسية للحيوانية اكثرها بل بعضها مشغولة اوقاتاً
ببعضها محرم وبعضها مباح والمباح منها انما يقع على وجه العرف بحيث لا يقع

وتجرب النظام ولا يكون له بعد ما لاذ في الحيلة **سبب** والالام الاجل فانه كثر
من الجوارح ليجتنب ذلك في تحصيل مراده فلا بد من دليل في كل عصر يلزم النفوس
البشرية عدم وجوب العدل والوسط في هذه اللذات وتيقن من اللذات الحسية
ولا بد ان يكون متوقفاً من نفسه بان لا يتعدى العدل ولا يأخذ من المهاد الا ما
اتى بها لا غير والافكان بسبب الجوارح الباقية على ما لا يحسن ولا يجوز
التقوى بالمعقدي وهو متوقف ببلوغ لذاته على حكم فساد وجوز فتنه
فائدة **سبب** كل قوة مشتتة في كمالها المستقبل لذاتها وتسلم بمصروفها فاذها
وذلك فوات لغيرها ومناقض لا يجاش بغيره وسبب فذلك الاستيان
وعدم العلم بالبحر اشتغال اللذات الحسية واما لها الشرايع الالهية فلا لطف لهم من
القرب اليها والبعدها عند ما فانيا عند **سبب** اذا كانت موجودة كانت النفس
تشتغل بها فلم يحصل لها ادراج الى الكمال والالتفات اليها لكنه معك الله فيجب
الامام والامر تقض العرض **سبب** فوات الشهادة الاخرى والاعمال من عدم انتقال
الامر الى الله والامتناع من التواهي الربانية فوالله لو يكون اما امره
كتقصان العقل او وجودي كوجود الامر المضادة للكمال فيها وهي اما راسخة
راشدة وكل واحد منها اما بحسب القوة النظرية واما بحسب القوة العقلية فتتغير
اقسام **سبب** ما يكون بحسب نقصان الخيرية في القوة النظرية **سبب** ما يكون بحسبها
في القوة العقلية ولا يكون بسبب عذاب **سبب** ما يكون لوجود امور مضادة

كما يقتضيه مقتضى من الحق وهو اجتهاد اركان من الزهد والعبادة فلا بد من ذلك في تصور
 الحق في اذنه فلو لم يدرك على عصبه الامام فالحق القوي بجمعه من اجتهاد فيه حقيقة
 الاشياء **ح** حركته في طلب الغريب اليه وكلاهما يعلقان به في ذاته ولا ينفقان بخلافه فانه
 ذلك الغير على ما تعلقت بها بطور الذي لا يخلو الله تعالى ابنا فهو يريد الله تعالى ومرضاه
 ولا يؤثر شيئا على عرفه مرضاه وتعبه له نقا ولا نه حتى للمعاينة ولا فائدة
 اليه ولا ما كان في ذلك من الحق الذي راجع اليه نفسه خاصة لا الوجهة لوجهه ولا
 لوجهه كمال **قال** ابن الرواس **ح** الله ما عتقك شوقا الى خلتك ولا خوفان نارك
 بل وجبك اهلا للعبادة فبعد تلك لا تلوم بكن لك ان لم يكن حفظ المحدث للظن
 في جميع الامور والادب والاشياء واذا كان كذلك في كل انوار الله واحواله فهو
 محصور لا محالة لان الحركة الاختيارية تابعة للظن والارادة فاذ لم يثبت في ذلك
 حقيق في حال من الاحوال التي لا يغير الله مرضاه ولم يبد منه ذنب قط فكان معصوما
 الحركات الاختيارية وموقوفه على ما دعي اربعة مرتبة الا ان كل ثم الشوق المحي بالمشورة او
 الغضب ثم العزم السعي بالارادة الجازمة لم القوي الحق قوة المبينة في الاعداء
 فتصور الامام بانتهبه الى المعاصي الجبد الاول لانه يتكلم باجتنابه فلا بد من ادراكه والاخر
 ايضا ولا يمكن فاحر ابي الثاني والثالث فتقول لا بد من العلم بانفسنا المانعة عنه لانه لو
 جوزناه عليه طار اربعة ولا يوثق بانه المرفوع الى الطاعة والمجدد من العصبية
 فلا يفتقد على قوله تنفي في ايدته وانما يعلم بانفسنا المانعة عنه مع العلم بعصيته والثاني

منقول

فتنفسه ايضا لا يعرف ما يستحق عليه من الاعتقاد **و** **ح** ما يحصل من اللزوم
 من الامانة لا يتقرر من ان لا انقضاء له الى الامور الدينية والقوى الجوانية بل يتخذ في الحقيقة
 مستحقة فان حصة كان على غير العدل وشرع والناهي به وليعلم اناس ايا حقا ومعدم
 لا يغير ذلك فيكون الشوق منه اليه ولذا اعتذر الحسين **ح** في الحركة الاختيارية فاستمع
 الامام **ح** من كان معصوما **ح** الامام كمال **ح** شيئا حاج منه الى سائر الله تعالى فهو يريد الله
 بعين البصيرة في كل شيء وخشيته منه كماله وارادته لراضية في كل حال جازمه ولا
 لم يعمل لا تقرب في كل حال ولما كمل الناس الي ذلك لم يحيط العقل للكشف في كل حال
 الاظهار بالاجابة وتعليل الحق لا يحل ان ارادة كراهة ضده فمعه معصوم **ح** حجب الامام
 وخوفه من الله تعالى يكون في الغاية بحيث يشبهه في كل شيء بالشيء الباطل ويكون في اجتهاد
 على كل فائدة او سطو او سيرة او غضب فوضعت في جميع الاوتار والاحوال حتى يحسن من كل
 حركته **قال** ابن مطاعته وحجبه نفوسا الى الطاعة ومجدا عن المعصية **ح** فاما لعل
 الامام لم يحصل من ذلك الكراهية العامة للمعاصي والارادة الجازمة للواجبات لا يحصل معها
 شوق ولا يفي من المعاصي والارادة الجازمة للمعاصي لا يحصل معها شوق ولا يفي من المعاصي
 الامام كمال لا حظ شيئا الا حقا غيره وان لم يكن ملاحظا للاعتبار فتدح له تخرج من الرتبة
 عالم الحق مستقره حتى يتحقق منه حفظ المحدث وذكر وجهه له ما رافعا عظيم **ح** المعاصي
 لمكون معصوما **ح** الامام يكون مشورة فراه بخلافه بما اذا كانت **ح** الحق لانه كمال
 الاشياء حتى يحسن امر الكل بتبعيته مرد عليه الذي لا حظ معصوم **ح** القوي الشهورية

والله اعلم به ولا يحيط له شئ وارادة التي المعاني البتة **نحو** الامم متوجه بالكلية الى الحق
عز وجل لا يلاحظ نفسه اية من حيثية لا يحيط بها القدر **لان** الله الربا به الحامية في امور
الدين والدنيا فيكون احق الكل من الكمال الحقيقي لتفوقه في كل ما يتعلق به **والان** نقص
وتفجعه في نفس الامر **فصل** ارادة المعاني والشوق اليها منه وجب ذكره الوجبة يكونه
معصوما **س** الامام له صفات **س** التخرجين بين ذاته وبين ما يشغله من خلق
باغيا **نما** بعض آثاره كمال الشواغل كالميل والالتفات اليها عن ذاته فكيف لا يكون بالحد
سوى الشغول والاتصال **س** من ذلك التخرجي للكمال الجليذ انه بل اذا الكمال والذات الحق
س من اعتبار ذاته فاذا انقطع عن نفسه وانفصل الحق وايدى كل قدرة لاسمها
الى قدرته المتعلقة بجميع المقدورات **س** كل علم لاسمها الى علم الذي لا يحزب
شغلا خيرة في السموات والارض والا صغر من ذلك ولا اكبر لا يفصل قدرة الحق
بغيره الذي به يقهر وسبحه الذي به يسبح وقدرة التي يفصل بها **س** العلم الذي يعلم
تج فلا يروغ في منها عن سرها **نحو** لان الامام يجب ان يكون له الكمال الانسي لما ياتي
س الامام حاله ان تكون القدرة بحيث يمنح الاشتغال بالحق على اللغات
الى غير اشتغاله بغير فقط ويكون عاقل لا عاقل **س** على انه
ادراكه اخرج فصل فيه قصد والاقناع طلبة الله **نحو** انه يعني القوى بالامور
بمعنى الحاسنين فلا يكون الامر للحاجية شغله اياه عن الحق لتكون النفس
بمعنى الحق فلا ياهو من اقب الحق ولا يحفظ لجانبه وهذا اعظم الصوارف عن

المعاني

المعصوم **س** من تفرقه في نفسه **نحو** كونه ومن يفعل ذلك عدوا **نحو** انما فسر لجلية نارا
عده صفة **نحو** لا يجوز ان يبيع من في فيه فلا يكون اماما وانما يعلم الالتفات من المعصوم فلا يجوز
في المعصوم **س** قوله ان يحسبوا كما يروا سمعوه عنه تكلمتكم سيماكم الابه هذه انما تعلم من
المعصوم لما تقدم **س** قوله **نحو** وان ختم شقاق بينهما فابغوا احبا من اهل وحكما
من اهلها **نحو** هذه اخطا الامام **س** وتكلم له وتكلم غير المعصوم لا يجوز من الحكم **س** ولان
تفسير نصيب الامام الى الابه يودي الى تعطيل الاحكام وانضايه الى الشايع **س** علم
الاتفاق علي واحد اموره كما تقدم **نحو** قوله ان الله لا يحب من كان مختالا في اخوه
يجب الاحتراز عن اتباع من يمكن فيه هذه الصفة لانه احتراز عن الضرر المطلقون ومن
المعصوم فلا يكون اماما **نحو** قوله **س** الدين يتخلون ويامون الناس بالخطي ويكفون
العلم الله من فضله لا يجوز اتباع من يكن هذه الصفة فيه وهو غير المعصوم ولا يجوز
يكون اماما **نحو** قوله **س** الدين يتنفقون مواليهم راي الناس قدوة صفة ذم ومبغ
اتباعه وغير المعصوم **نحو** ذلك علمه فلا يجوز بقوله فلا يبيع فعله فلا يبيع الامام
نحو قوله **س** ومن يكن الشيطان له قريبا فتسا وقربا وقرب المعصوم الشيطان لا قرب **نحو** فتسا
الاحتراز من فلا يبيع الامام **نحو** الامام ينبغي ان لا يشتغل بالامور الدنيوية وغير المعصوم لا ينبغي
لذلك فلا يبيع الامام **نحو** قوله **س** ان الله لا يعلم شقا ليرة وجه الاستدلال ان الامام عليه الله
شي من غير المعصوم **نحو** لا ينبغي من الامام بغير معصوم اما الصغرى فطاعة واما الكبرى فتكون
تكملة الامام **نحو** ولا ينبغي من الامام بعضا من التمتع فلا ينبغي من غير المعصوم عليه الله **نحو** الامام

هذا يدل على غاية الشفقة واستحقاق احوال الاطراف المغمورة الى الطاعة والهدى والهدى
والاعتصام بالاعتصام وكيف يتحقق من الحكم انه يقضي على انه الولى هو المشرق وتظهر
باللفظ العظيم الذي هو الاعتصام الذي به تحصل السعادة لا خروجه والخلاص من هضبة
المرمدي به يعرف المصائب بن كفاية قوله ملكي ما يصبى وكما ياله نصير او ليس الا
امور الدنيا وحدها انما هي ما في الاخرة ارضا وانا يتحقق باعطاء جميع ما يتصور
الافعال الواجبة وترك النواهي الا لفظا والتقرينات خصوصا التي هي من فعله ولا لا في ذلك
المعصوم فانه لا يقع فيه فناءه وكل فقرة محتقرة في جانب فعل المعصوم والدلالة على
قوله ان المولى الذي يكون انفسهم على الله يركب من يشاء وجه الاستدلال ان تقول الزكاة
هي الظهارة وكل ذنب رجس وانما يكون المراد الزكاة من بعض الذنوب والظن
شأنه فيه ولا خلاف ان تركه فيبقى ان يكون من كل واحد وهو المظلة لا جارية عن المعصية
يستفاد ان تركه الله غير المعصوم قوله يوزن الناس حسب الشهوات والنساء والبنين والفقراء
طير القنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والانعام والحرث ذلك متاع الحياة
وهو منه حسن لما فيه صفه ثم تقتضي النجس من اتياع المستغنى به وكل غير معصوم
بها وان حب الشهوات والقناطر القنطرة يجبول في طبيعة الانسان ولا يترك العقل
هو مناط التكليف في دفعه وما يبيحه فلا بد من رئيس دافع ومانع لذلك وان لم يكن معصوما
كأنه من هذا القبيل فلا يصلح الامانة قوله في ما لا يترك غير من ذلك الممنوع اعتوا عند
جنايوني من تحتها الا انما رجال دين فيها وارواح مطهرة ورضوان من الله والله جبار بالعبادة

الاستدلال

الاستدلال في ارتكاب الطولية القولية يقينا ولا يعلم الا من المعصوم لما تقدم من قوله
والتقوى من قوله على المشرق الى الطاعة والمجدد من المعاصي فبها الذي يعلم من هذه النيات
ان انما لا يحصل ترك ما لم ينلهم من حب الشهوات الى اخوة ولا يترك القوي العظيمة التي هي مناط
التكليف في الناس وهو ظاهر فلا بد من مانع للشهوة وهو الامام المعصوم كما تقدم في
التفصيل في الاجل لها معصية الباطنة موجودة كجده الآية وتلك هي المعصية يا قول الله
بالعبادة ولا شك ان الله لا يد من الجرم بجهة اخبار الامام وعدم الاحكام التي من اشترط في
هداياته وان يتجبر عليه الاخلال ولا يصير بالعبادة الى الله تعالى فان هذه الآية هي من قوله
فلا بد من جعل طريقا الى علم ذلك وليس الا المعصية فبها جميع الامام الثاني عشر قوله في
الاعمالين والتفقيح والمستغنى بالاعمال وجه الاستدلال من قوله ان تركه من جهة الدج المطلق والى
فانما اذا ما الصابرين والصابرين الى اخره في البعض او في جميع الامور من جميع المعاصي التي هي
الطاعة والاول ما يابل والامر بغيره من الدج المطلق واشتراك الكل فيه فلا يجب تخصيصا في الدج
والثاني هو المعصوم ثبت في الصحيح ان يكون الامام غير هذه الآية عامه في الاخرة لا
تخص الرسول قوله وما اختلف الذين اولوا النكاح الا ان بعد ما جازم العلم بغير وجه الاستدلال
ان اختلف فكرة ذلك وتعت في معرض التقي نعم فيلزم ان كل اخلاص ثم بعد العلم نفي
ولما يتحقق ذلك لو كان من العلم طريق وقد بينا وجوب المعصوم في تلك الطريق فيلزم بغيره وليس
نقلنا اكل من طعمهم في قوله ووقيت كل نفس ما كسبت وهم لا يعلمون وجه الاستدلال ان المعصوم
من ذلك التذير من فعل الشر والحق من محو فعل الظاهر ولا يتغير الحق من ذلك الا بالمعصوم

اتباع من يجوز فيه وكذا غير معصوم يجوز فيه ذلك فلا يحسن اتباعه ولا من هذه ماله تعلق على
من ارتكبا الباطل حيث لا يابح به من حيث طريقه باطلا بطريق العقيدة على الادنى على
الادنى ويدل على التوقيف والحق على ارتكابه الباطل في الجمل دون البعض الاحوال بانفسه
بطلت المرجح الجواب المطلق لعامة ثبوتك السليم الكلية الدائمة تكون مراده ان لا يرتكب
باطلا ديار هذه المعصية بالتحل فالمراد في كل مكلف بها لا في مكلف بنقل جميع الواجبات والاخر
احدها ان العصمة على المكلف مكنته ومكلفت بها لا في مكلف بنقل جميع الواجبات والاخر
المحرمان ولا ينعى بالعصمة الا ذلك والوارد بالامام وجود ذلك الصلح بالتحل في المأموم عند
طاعته اليه وعدم مخالفة اياته الباطنة فلو لم يكن هذه النصف في الامام لا شتر كان في وجه
الحاجه للحاجه لم يكن احدها بالاماميه والاخر بالاماميه ادلى من العكس وتبينهما الفتح
امر كل وانكلف باتباع الامام بمجرد قوله امر امانا في المكلف والاوامر والنواهي على
علي ان يسل الامام وطريقه العصمة لا بد من اتباع طريقه واما ما راجع به فلا يمكن المناقاة
بينها **قوله** ويكفون الحق وانتم تعلمون لا يجوز اتباع من يجوز فيه ذلك فلا يوجب كون
المعصم اماما **قوله** انها بحسن الرأى على كتمان الحق مع العلم فلا بد ان يجعل الله
طريقا اليه وهو المعصوم **قوله** وتلكم من المؤمنين تعلمون انما هم مع العلم ولا يعمل
الا بالمعصوم ولا في صفه ثم يفتضح عدم اتباع من يجوز فيه ذلك وكل غير معصوم
يجوز فيه ذلك فلا ينعى من غير المعصوم يتبع ولا اماما يتبع والا لا تفتك فايده الامام
لا ينعى من غير المعصوم بالامام **قوله** في كلالة الحديث هدي الله وجهه لا متفلا ان هذا

على

على انه لا يجب اتبعه في الدين ولا مع اتباع طريقه فلا بد ان يفيد العلم بالانتماء للمطابق
وليس تختص بواحد دون الآخر وهو موجود اذا لا يتبع بالبين يوجب **قوله** والذين يوجبون
ولا طريق يتبع ذلك الا بالمعصوم اذ الكفاية الشبهة محمولة وطوارها الذين المتبعين
لا يشترط اكثر من التام والسنه كذا وان الاجتهاد لا يؤمن معه العطل للمسا فقرا او لا يجوز
يجب وجوب المعصوم **قوله** وتارة ادعى احد مثل ما اوتيت وطريق الاجتهاد شتر بين العقل
فتم شي يفيد اليقين وليس الا بالمعصوم لا يقال للمعصوم على مدحه كحشر ايضا لا
نقول انفسه على طريق اليقين من غير الاجتهاد وهو المعصوم والتفصيل بتفصيل على
المعصومين المتفقين من ارباب الملل **قوله** وتارة قل ان الفضل بيد الله يؤتية من يشاء والله
عظيم العليم الخبير في العلم والعمل بحيث يكون العالم المكنة للبشر بالسبب الذي
فطري القياس وتكون نفسه مرتبة العقل المستفاد بحيث لا يشاهد كمال الصور
في المراته كما قال **قوله** لو كلف العطاء ما ارددت يقينا ويكون مذهب
الظاهر باستعمال الشرايع الدورية تحسنا ليدل منها شيئا البتة ويتضح ذلك كله
جميع الطاعات وتترك جميع التبايع بحيث لا يفعل شيئا ولا يخل بواجب ويكون بالهنة
مؤثري من الكفاية الردية ونفسه تخليه بالصورة القدسية هذا الفضل الذي يحسن به
الايمان وبانقذة على الملاح فلا بد من اثباته في كل وقت فيدل على وجوده في
كل وقت وهو المطلق **قوله** فيختص برحمته من يشاء لرحمة اعلم ما قلنا من وجود
المعصوم على غيره بل على وجود المعصوم في كل وقت وهو المطلق **قوله** والله

به الاتفاق بما به من ترجيح وهو ترجيح بل مخرج او قبا به بل بالانفاق وهو **حج**
او قبا به واحد ترجيح انما به من حيث الحق لا بالاختيار فاما ان يكون معصوما
او غير معصوم والى **حج** والى **حج** عدم الاتفاق او الامر بالمعصية فتعني **الاول** وهو
المط قوله ولا تكونوا كالكافرين نفرتوا واختلفوا من بعد ما جاءكم اليينا دل على
وجوب الاتفاق وتبريم الاختلاف ولانهم الامام المعصوم كما ذكرنا وايضا دل على تكليفنا
بذلك بعد اليقينا وهو ما يفيد العلم **ودليله** هو المعصوم وهو **المط** قوله ليسوا
سواء من اهل الكتاب ماية سبلوا ايا الله انا الله انا الله ولم يجدون يومنون بالله
الاخرون يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويبايعون في الجهاد والى **حج** من الصالحين
قد تدل على المعصوم لان الامر بكل معروف والنهي عن كل منكر والمصالح في
هو المعصوم وانما قلنا بالاجم المأمورة ولان خبر مسان ولان المصالح حقيقة انما
على المعصوم وهذه تدل على وجوده ولاننا بل بالفرق **قوله** **حج** وما تفعلوا من خير
نقلنا تكفروا والله علم بالمتقين بعد اخبر تام على فعل كل خير ويدل على طلب
الله نتج لعقل كل خير وانما يتم بالعلم اليقيني والمغروب والمبعد ولان ذلك الا
بالمعصوم فيجب ثبوته **قوله** **حج** وما ظلمهم الله ولكن انفسهم ظلمون **حج**
ان تدل المكلف موقوف على الحق نفسا وعلى القرب والمبعد والى **حج** ذلك الا بالمعصوم
فان اهل الله في احد المتعاليين مع مكلفه يكون ذلك بالمشروط مع انفسا الشرط وذلك
ظلم لهم تعالى الله عنه وان كان مع وجود البشرطين يكونون وعبارا يكون هم ظلموا انفسهم

لكن

لكن نفى الامر والى **حج** فدل على وجوب المعصوم **قوله** **حج** يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا
من دنيكم اياتكم خبيرا لا حذر الله من اتباع مثل هؤلاء وغير المعصوم يجوز كونه منهم
غلا غير انما به **قوله** **حج** قد بينا لكم الايات ان كنتم تعلمون جانا يعني انا فعل جانا لان
نعمه العلم ولا يكن الامام المعصوم كالقدم تقربه مرارا ليلزم منه ان يكون **حج** قد تعجب للمعصوم وهو ظاهر
قوله **حج** انتم اول ما يخشونكم ولا يخشونكم وتعلمون ما قلنا كله والى **حج** قوله والى **حج**
واذا خلوا اغضوا عليكم الاناس من الغيظ قل موتوا بغيظكم ان الله عليم بذات الصدور
وجاءنا **حج** لانه الامام ليس من هذا القبيل بالضرورة وغير المعصوم يكن ان يكون من هذا
القبيل فلا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة **قوله** **حج** اكمل الله نبي علي **حج** هو لا **حج** اخلاص
هنا علمنا ذلك بسلوك الامر غير عجم من يجوز فيه ذلك اذ لو كان يقينا **حج** هو لا **حج** القوم
للمعصوم يجوز فيه ذلك فلا يجب تحريم الطاعة والاتباع اذ هي المراد والامام **حج** حجة النفا
والانفاق فلا شيء من غير المعصوم باع وهو **المط** **قوله** **حج** ان تستشكم حسنة قوم وان
وان تستشكم سيئة فيزحوا بها وكل غير معصوم يكن ان يكون كذلك بالضرورة **قوله** **حج**
من غير المعصوم باع **قوله** **حج** والله ما في المعصاة وما في الارض فيغير من يشا ويغير
من يشا والله غفور رحيم **قوله** **حج** رخصه بالمعصاة في الغفوات والوجوه يستلزم عدم تعدد
الامر بطلح جميع **حج** واطاعوا جميع الاحكام ونصب الطريق التي يتوصل منها الى محرم **حج**
يقينا والى **حج** الطاعة بالمعصية وذلك كله لان الامام المعصوم
فيجب عليه **قوله** **حج** واتقوا الله لعلكم تفلحون هذا لا يغير الا بالمعصوم كما تقدم وهو

شبهه الاخرى ان فيه اقوى وان فيه لا يبلغ بتقوية ضد حيا وكسرها فان غلبت احد في الطرفين
ضد الاخر **ف** اجتناب الله ضابطا لوجه فلكه العفة والسجى عد والعدل والاولى انما يحصل اذا
حركة النفس حثله والثانية انما يحصل اذا كانت حركة النفس البهيمية معتدلة مستفادة من نفس
الطاقة وقائده انما يحصل اذا كانت حركة النفس حثلة للنفوس الناطقة والواعية انما يحصل في
التفكير الثالث وفي بعض المراتب لا يام القصور الفاضل الكلف في كل وقت فلا بد من
التقوى البهيمية بغيره والتقوى الناطقة خالصة في كل وقت بغيره وذلك بتكليم العصبية **ف**
اجتناب الله اربعة اوجه للجهل السر والعلن والجهل اذا تقرر ذلك فنقول الامام في هذه في كل وقت
معرضة في منه بالكلية والاقدم على القبح انما يتاخر من احد هذه ومنع استيفاء البيت في
المستب قبله من ذلك العصب وهو المظ **ف** غاية حذر الحكمة ان يعرف للرجح على ما هي عليه
ويعرف ان الحق لا يجب ان يفعل واي يجب ان لا يفعل وانما يحصل ذلك بعبارة الاحكام الالهية
يقينا وانما يحصل يقينا من المعصوم كما تقدم وانما يتم القرض والفايدة بفعل ذلك ولا يحصل الا
بالمعصوم كما تقدم فحين **ف** انواع الحكم الدكان وهو شروع اقتداء الساليج وسيرها على النفس
والذكر وهو صورة ما يحصل الفعل والوجع من الامور والتفعل وهو موافقة حوك النفس
من الاشياء بقدر ما هي عليه وانما يحصل ذلك بقلعة التفات النفس الى المعقولات حيث تقوى
القوة الناطقة وقوة التفاتها الى القوى البدنية البهيمية وانما يحصل ذلك بمقتضى
الامر الالهية والايام ذلك علما وعلما بالمعصوم كما تقدم فكلية **ف** حزمة العفة قد
عن القوة البهيمية وذلك اذا كانت حركتها معتدلة مستفادة للنفوس الناطقة غير حامية

عليها ولا يبرهن في الانسان ان يعرف شيئا من حيز الرأى اعني انه موافق القوي **ف** لا
يعاد لها ويغير بذلك حيا غير متعبدا التي من شدة وهي تضليل عليه مطلوب وانما يتم ذلك
بتقوى القوي البهيمية ولا يحصل الا بالمعصوم **ف** العفة واسطة بين رذيلتين الاولى
وهي ان يهلك بالذات والخروج منها عن ما ينبغي ان يكون عليه والتقوى عن الذكر التي تتكلم بها
قوة الخلق التي تحتاج اليها في جزرائه وهو ما يحسنه العقل والاشع والاولى شر من الثانية
كثير فلابد من عطف الشر في كل وقت يعرف احكامه العصبية والقاسدة وما حرم من
يخلص من الامور ويعرف ما يحل ويحرم من الثانية والكلما راسد لا يفيان بذلك فتقوى الامم
ايضا تقوى القوة الشهوية بحيث لا يقع في الرذيلة الاولى فان اكثر تداعي القوة الشهوية الى
قوة الشهوية ولا يمنع ذلك الا للربس القاهر فحين المعصوم ذفره لا يبلغ ذلك **ف** انواع العفة
وهو انما يفسد خوف اسات الساليج والجن من الدم والسبب العار **ف** الدعة وهو
البيت فيه ميجان الشهوة **ف** الصبر وحرمه ومة النفس للهو هو ليل لا يقا والقبائح
القدا **ف** اجتناب التوسط في الاعضاء والافتقار ان يفتق الاحوال فيما ينبغي يتقدم ما
وتحتمل انواع من ذكرها **ف** التزويج وهي تضليل النفس بالكتب **ف** المال من وجهه ولجميع من
قال من غير وجهه **ف** القناعة وهو التماس على في المأكول والمشرب والزينة **ف** الهداية وهي
حسن اقياد النفس لما عمله وتسميها الى الجبر **ف** الاستقام والتدبير وهو حال النفس
يقود ما هي حسن تدبير الامور وترتيبها كما ينبغي **ف** التقوى وهو حسن التمسك وهي
مكبر النفس من رذيله الحسنة **ف** المقالة مراد عنه حيل النفس من كماله الاضطرار فيها

النفوس سكوت النفس واما عند كذا ما يكون في الاحاطة **الاربع** وهو **الاربع**
التي يكون فيها كمال النفس اذا فرغت هذا فنقول الامام **ع** يجب لتكوين هذه في الاربع
به ان يكون اكل ما يكون دافعا في كادوت وقد يوجب العصب **ع** شجاعة انا نحن بانفسنا
السيعة النفس الناطقة تكون في كادوت سبعة بعد له فلا يخرج في غير ما ينبغي ولا في كادوت
ما ينبغي واما بطور حسن النفاذ في النفس الناطقة المبررة واستعمال ما يوجب الرائي في الامور
الهايلة اعني انه لا يخاف من الامور المبررة اذ كان فعلها جهلا لا عصب عليها محمود
واذا لم ينظر في انفسه اذ كان في كادوت الجبنانية والشجاعة الحسنة المحمودة في كادوت
في الشجاعة ولم يكن على اصل الامام **ع** شجاعة الناس في كل وقت لفرغ الحاجة الي ذلك هو
ظاهر فلا يغلب السبعة الناطقة الفعلية في وقت من الاوقات خصوصا فيما يتعلق بالشجاعة
المبرانية فيكون معصوما **ع** انواع الشجاعة ثمانية **ع** كبر النفس وهو الجود وهو قوة
النفس عند المخاوف بحيث لا يفرارها جوع **ع** عظيم الخوف وهو **ع** تضيق النفس بها
يقتل سعادة الجسد وهذا حتى الشدائد التي تعرض **ع** في الموت **ع** العصب
وهو تضيق النفس على افعال الامام **ع** والفرق بينه وبين العصب
الذي في العفة انه يكون في الامام **ع** المشاكلة وهو على الشجاعة
كله تضيق النفس بحسبها الملائمة **ع** في كادوت سبعة ولا يكون في الغضب
سهولة وسرعة **ع** السكون هو النفس **ع** بغير حركتها عند الحسومات في الاربعة التي
تدب به عن الارام او عن الشر بعد شدتها **ع** الشهامة الحرة على الاعمال العظام

الاعادة

الاعادة **ع** ثم الجدية **ع** الاعتناء بقوة النفس فتعبد الا بالبدن في الامور الحسنة بالبرهان **ع** حكمة
والانسان يتقرب بها **ع** وضعت شهادتها فلا بد ان تكون فيه في غاية الكمال **ع** حسن العادة
يعتني بعصبه **ع** بعد الحدث في الغضاب الشدائد المتقدمة بعضها في بعض تضيقه في
ذلك عند سعادته هذه فتدني بعضها لبعض واستقلالها القوة المستمرة لا يتغير كماله ولا
تتغير كماله على سواه طبعها ومجذبة الاساتيد بها عصبه **ع** يختارها ايدى الانسان في نفسه
تتمه والانس **ع** انفسا ولا تفسد من غيره والامام **ع** العمل عليها وتقويتها فيجب ان يكون فيه من جميع
وكل جمع **ع** الاخر والجميع **ع** السعادتين على اكل ما يمكن ان يكون في ذلك العصب **ع** تدبيره ان العبد
صفه يتصف بها الانسان من نفسه ومن غيره من غير ان يعطي نفسه من المنافع القوي وغيره اقل
وفي العار بالعباس **ع** لا يعطي نفسه اقل وغيره القوي يستعمل المساواة التي هي تباين الانبياء
من هذا المعنى يشق اسمه اعني العبد **ع** اما الجار عكلا ذلك فانه يطلب لنفسه الزيادة من
وغيره فتقصص منه وفي ربي الانبياء الضارة **ع** يطلب التقصص لنفسه ولفظه الزيادة
في ان يتقصص حاكم الكل بهذه الصفة على كل الانواع وذلك العصب **ع** من انواع العبد
العبادة وهي تعظيمه في ربه وعلمه وطاعته واكرامه والبرهان في الملائكة والانبيا والارسل والعمل بها
توجيه الشرع والامام **ع** لا تافد ذلك العمل عليه ولا بد ان يكون ذلك في كل زمان على العمل
الانواع والوجوه ووجوه العصب **ع** اعلم ان العبد **ع** راسط بين رذيلتين الامور العظمى
وهو التوسل الى الله القنينة حيث لا ينبغي باللا ينبغي الثاني الانطواء وهو الانخفاء
في القنينة باللا ينبغي وكما لا ينبغي وهذا يكون الظاهر كقول المار **ع** لا تفرح بغير الله حيث لا

يجب الايجاب والتعظيم لغيره لما لا يترك من حيث يجب والعادل في الوسط لا يترك في الاصل
 ويترك من حيث لا يجب والامام لم يترك الا في طريقه في الوسط لا يترك من الثاني فلا بد
 ان يكون معصوما والا لم يترك بقوله وقطع فيها **الامام** انما هو للعالم بالشرع والعمل به فلا بد ان
 يكون معصوما والا لم يترك هذه القابله ولم يحط التوفيق بقوله والاحتياج الى امام اخر بل هو
 اذ النفس **ص** كل معصية فلا بد وان يكون لها عقوبة في مقامها واقله التقدير والقاديب
 ولا بد ان يكون لها عقوبة في مقامها في مقامها في مقامها **و** لا يترك ويبقى في منه مع فعله في
 ذلك ليعمل الفاعل باقتناعه من المعاصي ومعصية التوابع استيفاء العقاب وغيره من المكلفين
 ولا بد ان يكون ذلك المعاصي لولا به شرعية واستحقاق واحيد ولا وقع المخرج فلو جاز على ذلك
 يكون معاصي اخر غايه اقرب منه واسطو يد اوجب ان يكون للامام امام لغيره **وهي ح**
 موقوف على عقد **المقدمة الاولى** في فعل المعاصي فاعلم ان الامام اذا اذن او عيى والثاني اما ان يكون
 حصوله القايه او يتوقف على غيره والثاني لا بد ان يفعل الفاعل ذلك الفعل الموقوف عليه
 تحصيل القايه من الفعل الاخر والامر لم يترك في العمل ولا العيب لانه اما ان يعلم بالتوقيف او لا
 والثاني هو الجهل والامر يستلزم العيب في الفعل لانه اذا كان له خبر ولا يتم تحصيله الا
 بالفعل الاخر فاذا لم يفعل لم يترك العيب **المقدمة الثانية** نصب المدة وتعيين القايض
 وما لم يترك اما ان يكون لا يترك وهو عليه مع **ح** او لغرض وسبب عوده اليه في عودته
 الى الصناد اما التمتع او الضرر والثاني باطل بالضرورة فيعين الاول وهو لا يقع
 المكلف عن المعاصي وحمله على الطاعة **المقدمة الثالثة** ولا تتم هذه القايه الا باحكم

يكني

قام

انما يتصور عند هذا المرافاة وشخص عليه موجب الحدود والا كان هو الله اعني المكلف العرفي فلا بد
 المعصوم فيكون من نصب الحدود وتعيين القايض **ح** نص الامام معصوم في كل زمان وهو المطلق **ص** ولا يمكن
 الامام معصوما من الرجوع بلا مرجح لو كان الامام غير مكلف والثاني يقتضيه باطل بالمقدم منه
 بيان الملازمة ان ايجاز هذه الامام ونصبه انما هو لصلحه المكلف غير المعصوم فاما ان يكون
 الامام مكلفا غير معصوم ام لا والا لا يستلزم الرجوع من غير مرجح ادخل الامام **يكني**
 المكلفين لمصلحة دون البعض مع نساوي الكفاية بالنسبة اليه في الرجوع من غير مرجح والثاني
 انتفاء الجميع اما باسما التكليف فيلزم الامر الثاني او بانتفاء عدم المعصية وهو خلاف **كان**
 والمطل **ص** لو كان الامام غير معصوم لزم ان يكون اقل رتبة عند الله وخلاف المعاصي
 والثاني باطل بالمقدم مثله بيان الملازمة ان الامام انما هو لصلحه المكلف غير المعصوم فاذا
 كان الامام مكلفا غير معصوم ولم ينصب له امام مع ايجاب الله له الشخص اخبره **د** و
 لزم ان يكون الله تعالى قد راعى مصلحة المأمورين دون مصلحة الامام فيكون اقل رتبة
 من المأمورين لا يتعارف هذا انما يتم على قول المختول ان فعله مع لغرض وغايه اما على قولنا
 ان فعله مع لغرض وغايه لا يتم هذا لكن قد ثبت الثاني في الكتب **الكلية** والقدار
 عندكم محذوراته مرجح احد مقدم وريد لا مرجح كالحاج اذا حضره رغبان **المعصية**
 اذا حضره اثنان والمطار اذا كان له طريقان ونسأ ونسب المرجح الى المذكورين
 وبهذا انتم قدوة العبد دج ان يكون نصيبه للاه لضعاله ما نعان المعاصي
 لنصيبه لغيره ولغيره نصيب العفو **و** يحول العزله وغير الامام بانفع دون الامام

وهو ترجيح بلا مرجح وان كان له امام اخر فقلنا الكلام اليه ونسب **لأن** الامام غير معصوم **لأن**
 يكون الله تعالى في ذلك الغرض والشيء الذي لا خلاف في المقدم مثله بيان الملازمة ان الله تعالى انما يطلب بالامام دفع
 العاصي من المكلفين ودفع الطاعة عنه **فان** كان الامام غير معصوم ولم يكن امام اخر لم ينفع نفع العاصي ولا دفع
 المعاصي ودفع الطاعة لا يتصور **لان** المعصوم ولو لم يكن الامام معصوما لزم ان يكون الله تعالى في ذلك
 ليعقل ان الثاني ظاهر **فان** الامام معصوما لزم الترجيح من غير مرجح او القس والى التبع
 فالمقدم مثله بيان الملازمة ان نطلب الامام انما هو لنفع المكلفين غير المعصوم **لأن** لو لم يكن معصوما لاحتاج
 الى مرجح اخر او فنقول في كل موطن توجب ان لا يكون عليه رتب غير طوبى هو يقتضي دسه
 رتبته في كل موطن لا في كل موطن **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض
 عيشة **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض
 الغرض فلا والله الترجيح بلا مرجح في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض
 وهو الاشارة الى الغرض فلا سلبا لكن الجواز من حيث القدرة لا ينافي عدمه من حيث الحكمة والاشاع
 عناني لما في وهو لطلب سلبا لكن اذا كان المانع والمائل للمكلف هو الامام فلو لم يكن معصوما لم
 يتحقق شعور بما كان يحصل المقصود وكونه رتبيا او موقفا اذا نسب الى الجاه الاخر **لان** كان
 الشافعي اولى **لان** ادخل في الاعتبار عند الله تعالى وفوقه من العزل انما ينع لو كان مقصودا اما
 اذا كان هو القاهر لكلا فلا يتحقق الخوف من العزل وانما ان خذ من ذلك انما يتحقق عصف
 اصابه من انفسهم اياهم في المعاصي فلا وايضا فلا خوف المكلف من المعصوم والنفع من المعاصي
 اكثر من غيره **لان** من غير ما اكثر وكان داعي جابر الخطا الى المعصوم او لا يقل انما احذر
 الا بالاعتبار امر اخر **لان** الما به الرتبة من الادلة الدالة على وجوب **لأن**

الغرض

القدرة المذكورة والغرض المشعوب والمذكور والقدرة عليه حصوله **لان** وفي النوع وكذلك **لان**
 المعصوم الى ما في يد الاخر اذ عليه وبالكس الوجوب الحسن متفرع عن الطاعات على نظام النوع
 كنه يلزم بقده الاثبات الضاد كان حرارة النار غير وان اختلفت احوال ما لا يسلط احراقه والقوة
 العقلية المنقضية طعن المكلف مع المكلف ونصب رتب معصوم في كل زمان فاحر مانع لعله
 الشك في قوله زواله بقدر اللازم الذي هو المنقضة على الوجه المذكور لا بعده الاثبات **لان** في كل
 خطها والامكان الله تعالى فاعلا لسبب المنقضة مع قد رتب على فعل سبب انتفاها على وجه لا ينافي **لان**
 وهذا في غللا لا يجوز من تكليف اذ يكون معصوما **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض
 وهو وجه نفا المنقضة والقوة العقلية نفا المنقضة وهي المانعة لها والامام انما جعل مقاصد **لان**
 ومنها الفصل في كل وقت لتخليه الاولين في كنف من الناس ولا يترك الامام كونه معصوما اذ هو
 قد يتقوى الشهادة والعصية عليه ويكون العقلية معصومة معه فلا يحصل المنع عليه **لان**
 لاحتاج الى الامام من القوة المحلية اما عليه القوة الشهادة بالقوة او بالافعال **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض
لان في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض
 من جهة القدرة والداعي والنفق المعارف **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض
 في المبدء بدون مبدئية فيمتنع **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض
 الامام لان نقص المكلف انما هو الضرر **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض
 امام اخر **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض
 اكثر الاصقاع **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض
 المعصوم يتحقق فيه هذا فصاح الى امام آخر **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض
 المالك **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض
 مثله بيان الملازمة ان الله تعالى في هذا المعنى فترجح اخذها الامام ترجيح من غير مرجح
 وهو **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض
 الاحتياج فيه فلا ينفك المكلفون اليه الا بامر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم **لان** في كل موطن لا يخلو الغرض

خارقة الاجماع والاماماني وهو ان لا يكون بنفسه من اختصاص نظام النوع والفرع والرجوع وهو
 ظاهر لكن النظام النوع واحد اما كونه خارج المحامد في الوجود فلا يمكن ان يكون يقتضي النظام على
 عاين في الوجود للمزيد العالي يقتضي نظام اصدار العاقل على العالم جازي له قوته واستطاله
 فيشع منه لا ولا يتلزم عدم التكليف وتبعه بالحق والظلم فيجب فوجب في تلكه تركه ولا
 كان اقرا بالاتباع والتكليف غير كافي في التعريب من تركه والامر بوجوب الرئيس والمشاورة فلو
 ارجعنا على التكليف وحرم محصيته واما حله فقال عاصيه الى ان يقتل او يرد الى طاعة
 عدم لطف بدنيش بعد احسان العظم وانكاه فادرا عليه بحيث لا يرتفع التكليف كان اخرا
 بالقبض وزيادة يمكن منه مع عدم الناصر ان لا يجد التكليف لا يفي في قطع فلا بد من الله
 بطمته وحرم محصيته وارتقاء عاصيه الى ان يقتل او يرد الى طاعة من لطف زائد يتبع مع
 للظلم وهذا هو المحصية وهو المظلم حلة الاختصاص الى الامام وهو القدرة على المحصية
 الشريعة وعدم المحصية ولم يكن التكليف وحده فلا بد من ايجاد نظامين الامام من التكليف والحقا فافهم
 بحيث يتسلط على الكل ويكون قادرا عليهم فزير على ان اتقوا ذلك فقتلوا بحكم غير المعصوم كما ذكرنا
 زيارته في اقداره على انواع الظلم والمعاصي وقد بان فيما مضى وجوب الامام للخزعة والمعدوم
 القدرة على المعاصي وعدم المحصية ولم تكف بالتكليف زيادة القدرة وزيادة التكليف اذ لا
 لا يكتفي بالتكليف وحده ويجب الامام فكان يجب ان يكون مودعا لارضا كونه رابطة اذ لا يملكه
 الكفيل ولا يكتفي من فرض اما من الامام **هـ** بالاعتبار في وجوب الامام بحسب محصية الكفيل
 للرجوع وجوب هو قدرة الكفيل وعدم المحصية والتكليف فلو كان الامام معصوما لم يفتحق للرجوع
 فيجب ان يكون للامام اما اخر ونفق الكلام اليه والدور والمضى على ان يقتضي ان يكون الامام

محصولها

محصيتها اما ان يجزى الامام لجميع التكليفين مع عدم المحصية او لبعضهم او لا الواحد منهم والاشي باطل
 والاقول ان الرجوع من الرجوع وانما باطل ايضا لما بينا من وجوب الامام فتعين الامام فيكون الامام اجد
 على الشا في ساقه وهو ظاهر والامامة هي جهة التعريب من الطاعة والمبعد عن المحصية
 خاصة للتعريب من المحصية والمبعد عن الطاعة وتحقق احد المتساويين يتلزم في الاخر فيستحيل الامام
 من المحصية والمبعد عن الطاعة في وقت ما تحقق الامامة في جميع الاوقات فيستحيل عليه المحصية
 الطاعة وهذا هو وجوب المحصية والامام وان لم يكن حلة تامة فهو في حكم الجبر والاختيار وهو **هـ**
 غير مقتضى ان اللطف الربوبي كلف حصوله للاجور والاطباء ويجوز منه ان كان مقتضى اخر وجوب
 وقد خاف ان يكون غير المعصوم زيادة اقداره على المعاصي والتكليف وحده مع عدم هذه الزيادة في
 الاقدار غير كافي في اولى بعدم الكفاية فلو لم يكن له امام لتقتل لطفه لاجل لطفه كذا في غير محصية
 المستندة للظلم اخر وهذا الظلم لا يجوز لو كانا غير المعصوم في اللطف كان اما ان يكون بنفسه ولغيره
 او لنفسه خاصة او لغيره خاصة او لا الواحد منهما والاولى بالرجوع **حـ** انه لو كان فلما باعنا
 التكليف او بقبضاره وايضا الامامة اذ لا يغيرها قطعا اجابا والاولى بالرجوع الى الامام والى الثاني
 بقبضاره العزل من الرجوع وهو لا يتسلط غير المعصوم زيادة في اقداره ولكنه يفي في امر المحصية
 القليلة المتفرقة في الاثبات والرجوع لا قدرة له على السطوة ولا عركه فلا يتحقق خوفه منهم **د**
 كفي لنفسه ولغيره كان غير محصين البعض دون البعض من جهة سوجه مع تمام **هـ** **و**
 ان الامامة لو كانت في التعريب لكان محصية اذ الامامة مقربة بمعددة وقد حصلت فيه وكيفية
 فيلزم قربة من الطاعة دالما وجد من المعاصي دالما بعدا هو المحصية ولا يمكن تحقق هذا في حق

الغير لان الغير يجوز عدم الامام بدولان تقرب الامام من باعتبار الجبل على الطاعة وتكون المعصية في
 مع علم بعدم النجاة ووجود منه داء في الشقاق والصافي فتقريب الامام قريبا من العلم المرجح
 حقيقة في الامام مع عدم الشرط في فرع يجب قرب من الطاعة وبعده عن المعصية وقد اخرج
 والبرهان لا يذكرنا ويلزم ان يكون لفظ الغير فلا يكون اسما له هف والمال بالظواهر
 بعض المكلفين من اللطف او كانه للامام السار والراجح بوجه امانته وهو للظواهر في غير المعصوم
 بالامام لا في غير المعصوم كافي في ايقاع طاعة في جميع ما يامر به وينهى وتقتل وتبطل
 لفظ وكذا امام يمكن ايقاع طاعة في ذلك لفظ يقع لا في غير المعصوم بالامام وهو المظ
 لا يقال هذا من الشكل الثاني وشرط التاجد دوام المعصية او كون الكبري منعكس
 وعدم استعمال الكثرة الراجح الضرورة او جعل كبري لاحد في الشرطين والضعف اما في
 او كونه او قد يعلم الله ان بعض المكلفين غير معصوم لا يامر باعتقاد الامام الا اقام
 ولا ينبغي الا في المعصية يمكن كنه لظواهر الكبري فتش كونه ضروري اما للبرهان عليه لا يقول
 اما ان يتصور في العقل انه الامام المقرب محض معصية منه وتجب امره بمعصية وتنبه
 عن طاعة وتجب عليه والحق الاول لا يتصور ذلك فان كان الامر هكذا وجوب المعصية وان
 كان الثاني لزم احد الامرين اما ان كان صيرورة المعصية طاعة فيجوز اجبار الانسان
 معصوم وامره وانما نقض العرف واللام يقصبة باطل فاللزام مثله اما الملازمة
 فلا انما ان يجب على المكلف في نفس الامر جميع ما يامر به ولو كان معصية وتجب طاعة الا
 يجب الا يكون طاعة ولا ريب في الامور وهو طاعة والثاني يتلزم الثاني اذ يجوز المكلف ان لا

50
 يمكن ما امر به واجبا عليه فيجب الامور فلا يشك في ان الامور لا تكون طاعة ولا يكون طاعة
 فقد اخرج البرهان الاول ضرورية وقد اوضحنا ذلك في كتبنا المنطقية يمكن فيه المعصوم واجبا طاعة في جميع
 الامور غير اجتهاد ولا نظر في شدة ولا في من يمكن الامام واجبا طاعة لذلك يجب طاعة ويلزم منها لا
 من غير المعصوم بالامام الشدة ثمان طاعة ثمان مائة ثم انما يجب طاعة الامام لو علم انه مقتضى الطاعة بعده
 عن المعصية وانما يجب ذلك لو لم يجوز عليه المكلف المعصية ولا الكفر بما ذكره في المعصية لو لم يكن الامام معصوما
 لما في الامر عين في جواز المعصية فكان تخصيص اقدمهم بوجوب الطاعة والبرهان ترجيح المباح وسوء
 لاشي من غير المعصوم بوجوب طاعة في جميع الامور سواء علم بكونه طاعة في نفس الامر او في كل الامور طاعة فيجب لاشي
 من غير المعصوم بالامام ان المعصية في الامور به انما يجب مع علم المأمور بكونه طاعة يستحق عليه التوقيل والفتنة
 او تجزئة كون المأمور به انما فان الامر قد يامر بمعصية وبالمس بطاعة مما يميز المكلف عن الامثال في معصية
 من ارتكابه سائر التكليف والاكبري فلهذا لو لا ذلك لما تحت فائدة ويلزم اجتهاد الامام يحتاج اليه
 في حقه الشرع بغير المكلف من الطاعة ويحده عن المعصية ولما في ذلك ودوامها اذ حقه نظام النبي فتقول
 اما الاول فلو لم يكن معصوما لزم مساواة الملة المجتهدين فلا يخص لحظ الشرع وادهم على يجوز من مباح
 في فتنة اختيارهم اليه واما الثاني فاذا لم يكن معصوما سادى فيه فلا يعلل لتقريب غيره مع مساواة
 اياه لصلح لتقريب نفسه فلم يوجب اليه فيه والامام زيادة في التكليف واما الثالث فنقول العلة الموجبة
 لكون الامام اماما فيكون له جواز وجوب على المكلف العقل بصلح المعصية فلو لم يكن الامام معصوما لزم احد الامرين
 اما الملة يوجب بالمخرج واما الثاني فاقض والثاني يقتضي باطل فالمرتب مثله بيان الملازمة ان الامام لو لم يكن
 معصوما وجب عليه نصب غيره اكد ودعانا ان لا يشرع لاحد القامة اكد عليه او يشرع فان كان الاول لزم الشرع

فيمكن ان يكون الامام غير معصوم فلا يشك في ان الامور لا تكون طاعة ولا يكون طاعة

من غير مرجح ان يكون مستنداً على وجوده فيه ونصبه على المكلفين المتأخرين دون المتقدمين ذلك وهو
 ايضا خارج عن الدواعي وان كان الثاني فاما الرعية فترى علمهم ونفهمهم عليه وهو متفق واما
 الرابع فاما العلم بمصونها جواز المكلف خطأه في وجوب الدعاء الى الجهاد فلا يثبت لنفسه لعدم
 تيقينه بالحق وانما القاسم فيسقط غير المعصوم بالاجماع عليه احتمال النظام فقد ظهر ان
 مع عدم عصبه الامام لا يجعل شي من هذه القاسم فقد ظهر ان عدم عصبه الامام ينافي
 الفرضين يقتضي فائدة نصبه لا يفي بوجوب المعصوم فاعلمت جميع وكل امام فاعلمت جميع لا يفي
 بغير المعصوم بابا اما الصغرى فلان لا لشرط عدم احتمال التيقين واحتمال الخطأ
 فيه لظاهر وجود القدرة وهو الشهوة والصارفين لغيره من المجتهدين اذ لا صارف
 الفقيه والعلم بغيره وهو منازع غير المعصوم والامامة زيادة في التمكن بطلان صارف في
 المجتهد الذي هو غير اولي الخوف من الرعية واما الكبرية فلا قيام مقام النبي علم وهي
 ظاهرة عدم فعل الفقيه اما لعدم القدرة عليه او العلم بغيره مع انهما الصارفين وطلب
 اذ يثبت الصارفين وقد يكون لعدم العلم بنفس الفعل على الاختيار اذ الفعل الاختياري
 لا يقتضي العلم اذ يثبت القدرة والجهل باليقين وثبوت الاداعي وانما الصارفين
 والعلم بالفعل على الفعل فطحا لعدم انما الامام باليقين اذ لا يعلم القدرة عليه وهو باطل
 لوجود القدرة او العلم بغيره وانما الاداعي وهذا العلم اذ لم يكن الامام معصوما
 مساوي بغيره من المجتهدين ولو زاد عليهم كان تلك الزيادة بطلان عليها الا انما
 النادر واداعي الشهرة موجود متحقق مساوي بغيره وعدم الحق لا يطرح عليه احد

الاجاب واما المعارف فليس الا التكليف والقوة العقلية لا مدخل لها عند الاشاعة ولا في
 كراهة القوة المشهورة اذ لو سلمت الصارفية التامة دائما كان معصوما وصار فيه التكليف
 غير المعصوم واللام يجب نصب الامام والمساواة غير واما فيلان ذلك الصارفة اما ان يجب
 تحققه دائما او لا ولا ورسيلته ذكره معصوما مع انه خطا الاجماع والناهي لا يحل في
 الاجاب لسائر المكلفين العلم بحجوه وهو ظاهر وايضا فان الامام اذ لم يكن معصوما لم يحل
 الجزم بغير الصارفين لانما بحث في الصارفين انما وايضا فان الامام اذ لم يكن معصوما ساوي غيره في
 الصارفين وانما ثبت تفاوت لم يذكره كل احد بل الاجاب لا يدركه واما عدم العلم باختيار الفعل فباطل لان
 التقدير عليه ولا يكون من ياد الاتفاق والضرورة ولا يجب فيه اذ ان ذلك فنقول الامام اذا
 لم يكن معصوما لم يكن فعله حجة على المجتهدين مساو انما في العلم ولا يلزم من لان حجة انما يكون حجة
 عدم احتمال التيقين ولما رافقه غير من المجتهدين فليس ترجيح بالتقليد او بالاعتس والامامة
 زيادة في التمكن الامر ولا يسلح للمصارفة ومن ليس فعله حجة لا يصلح للامامة لان الامام خليفة النبي
 وقام مقامه علمه لا جاز الامام هو التكليف وعدم العصمة فلو لم يكن الامام معصوما
 لم يحصل اندفاع الحاجة اليه على ما يحتاج مع وجود الامام الى امام فلا يكون ما قرره علماء اختيار
 اليه عدم المعصوم قوة القوة المشهورة في القرآن من كسب الخطأ والامام مانع ومانع السبب
 يكون الامام معصوما الامام لا يستدرك الخطأ في الناس والمزلة لخواص عليه ذلك لا تقتضي الفرض
 انما على المشهور انما الذي لا يجوز عليهم الخطأ تارة يفعلونه وتارة لا يفعلونه ولهم
 مراقب في التقريب من احد الطرفين والفعل في الاخر لا ينافي في نقض رأي الامام الى

الاجاب لسائر المكلفين العلم بحجوه وهو ظاهر وايضا فان الامام اذ لم يكن معصوما لم يحل الجزم بغير الصارفين لانما بحث في الصارفين انما وايضا فان الامام اذ لم يكن معصوما ساوي غيره في الصارفين وانما ثبت تفاوت لم يذكره كل احد بل الاجاب لا يدركه واما عدم العلم باختيار الفعل فباطل لان التقدير عليه ولا يكون من ياد الاتفاق والضرورة ولا يجب فيه اذ ان ذلك فنقول الامام اذا لم يكن معصوما لم يكن فعله حجة على المجتهدين مساو انما في العلم ولا يلزم من لان حجة انما يكون حجة عدم احتمال التيقين ولما رافقه غير من المجتهدين فليس ترجيح بالتقليد او بالاعتس والامامة زيادة في التمكن الامر ولا يسلح للمصارفة ومن ليس فعله حجة لا يصلح للامامة لان الامام خليفة النبي وقام مقامه علمه لا جاز الامام هو التكليف وعدم العصمة فلو لم يكن الامام معصوما لم يحصل اندفاع الحاجة اليه على ما يحتاج مع وجود الامام الى امام فلا يكون ما قرره علماء اختيار اليه عدم المعصوم قوة القوة المشهورة في القرآن من كسب الخطأ والامام مانع ومانع السبب يكون الامام معصوما الامام لا يستدرك الخطأ في الناس والمزلة لخواص عليه ذلك لا تقتضي الفرض انما على المشهور انما الذي لا يجوز عليهم الخطأ تارة يفعلونه وتارة لا يفعلونه ولهم مراقب في التقريب من احد الطرفين والفعل في الاخر لا ينافي في نقض رأي الامام الى

1872

المادة ولا شيء من العلم كذلك مع الشيء من غير المصنوع كذلك اما التصرف فلا احتمال خطاؤه
وكذا به ولا يدفع هذا لاحتمال الا لا اصل في عادة الصدق وكلما سماه لا يوجد ان جرم الاحتمال يقتضي
محوها والما الكبرى فلان مخالف كلام الامام من حيث انه كلامه اذا لم يعلم صدقه من جهة اخرى قطع
بخطاؤه ويجازى به ويخرج ما به فلا شيء من مخالف الامارة كذلك وكلام الامام ليس بالمادة بل
بالشيء العلم الامام له دليل على التقريب من الطاعة والتبعية من المعصية والماشي من غير المصنوع
كذلك مع الشيء من الامام بغير مصدوم ويلزمه كل الامام مصدوم اما التصرف فلا تلوادك لا ينت
فايده نصبة اذا هو والمكلف كون ادواره مقرية لى المعصية ونواحيه سجدة عن الطاعة لم يحصل له
الوفوق فلم يتفرقا على ابتداء وتفرقت نحو اطروحة ولم قطع بخطاؤه وانما قد ولم يعقد على قوله
نفي الوجود وقوله ما الكبرى فطابق الدليل المنفي به العلم ~~وغيره~~ الحجة للعلم عدم احتمال النقيض مع
احتمال كونه المادة لو لم يكن الامام مصدوما لزم تكليف الا ليطاق واللازم باطل كذا للملزم اما المكلف
فلان المكلف مأمور بالعلم بقوله والامام يحصل التقريب من الطاعة والتبعية عن المعصية ولم يحصل
الاقتداء له ولما دام الناس على مخالفة ومنازعة فلم يكن قوله منزه للعلم كان الله عز وجل
قد تكلف بالعلم من شيء لا ينبغي وهو تكليف الا ليطاق وغير المصنوع مع التكليف بالعلم بقوله
لا احتمال النقيض فهو ~~يحتج~~ لا ينبغي الا الفتن ~~والا~~ بلطان الثاني فلا من اينها الكلامية
ادوار الامام ونواحيه وارشاده دليل على المكلف لشيء من غير المصنوع كذلك اما التصرف
فالمادة والامام يكن مقربا ولم يتق المكلف به فينتق فأيده وهو ظاهر وما الكبرى فطابق الدليل
ما ينبغي العلم ادوار غير المصنوع ونواحيه يحتج النقيض فلا يكون دليلا مع امثال ادوار الامام من جهة

بما والكلف ويحصل له يوم الحق والعاينة ولا شيء من غير المعصوم كذلك لما صنع
فلان للكلف لا بد من طريق الى الامر ويجزم والعائنة والسنة والعنوان لا يحصل هذا ذلك
خصوصا على القول بان الدلالة اللغوية لا يندى اليقين وذلك ما في عزم وطراهره النفس الى
على الاحكام قليل منها والذي بعد البنيان منقطع فليس الى الامام وانما ان لا بد من طريق
الى كل فظا هو كيف لا يقدحها عن اتباع الفظ وانما الكبرى فظا علة لاحتمال الخطا
كلما كانت مكلفين بالحق والصلوات في جميع الاحكام كان الامام معصوما لكن المتقدم في الثاني
مثله اما الملازمة فلان الصواب في جميع الاحكام لا بد من طريق الى العلم به ولا لم يقع التخليد
به الاستدلال بظلال الاطلاق والسنة والكتاب لا يثبتان بذلك للمجتهدين فظواهرهم ان
يكون هو الامام والما حجة المتقدم فلا يجزئ احد ما ان يكون مكلفين بالحق والصلوات
في جميع الاحكام اولى يكون مكلفين بالصواب وفي شيء من الاحكام اولى بعضه من البعض
والثاني باطل لظواهر الثالث لا تخرج من غير مخرج والاني البعض لا فرق لم يكن
مكلفين بشي فهو اولى بالخطا وهو لا لم يكن خطا لاننا لا نفي بالصواب الا
ما كان له تعالى به ولان الخطا يستحيل التكليف به فحين تمام العمل ثبت باقنا وبها
ان احكام الله عز وجل فرضه الشاوا الى اختيارنا ومن مكلفين بها في مقابل اذا لم يجز
فيها حكم الله تعالى بل نحن ما نورد من ذلك الحكم بعينه والموتى لا يمكن تحصيل ذلك في الكتاب
والسنة فحين الامام المعصوم اذ غيره لا يندى الامام لطف في قول الواجبات و
الطاعات وتجب القبيح وارتجاع الفساد وانتظام امر الخلق وسو لطف ايضا

في الشرايع بان يشير بحملها ويبين صحتها ويردع عن الاوضاع الملبسة فيها ويكون
المفرد في اختلاف الواقع في الدلالة الشرعية عليه كما لمكانة ويكون من دله النافين
فان وقع منهم ما هو باين عليهم من الاوضاع من استقلال بين ذلك وكان المجتهدين في اعتراض
فما هي القضية بعد اختيار بان قال المكلفون يكفلون كون الامام حجة باخطا او باسناد لال
فان قلتم باخطا وبمعصوم لا يورث في ذلك فظنا يجوز ذلك في سائر امور الدين ان يعلم
باخطا او باليقين بالعضو فيقع الالاف حقا عن الامام وان قلتم بالاسناد لال فظنا
فبعضهم منع من قيامهم باخطا من الاسناد لال على كونه حجة فان قلتم نعم لزمنا
الى امام اخر وليس لان الكلام فيه كالكلام في الامام الاول ومنع النفس لا يورث الالاف
التي لا تستلزم الا يورث الواحدة فلابد من القول بان لا يمكن معرفة المجتهدين والالاف بغيره من
غير حجة فتقول في مثل ذلك في ما راها كلفه وان كان البعض قائما اجاب السيد المرتضى
في احد هذه ونور من غير مرجع **ان هذا الامر امر الله** يعني على متدين احدى ان علة
الاجابة الى الامام هو ان يعلم به ما ان عليه عند عدم الاجابة وبما فيها ما كان لظفا في عين التكليف
يجب ان يكون لظفا في جميعها وانما ان الله تعالى بالان اما في الاشارة الى اهل العلم
المقدمة الى المقدمة الاولى فتقول انما لم يتوجه الحاجة الى الامام لاجل تعليمنا ما يعلمه من
بالاحتياج اليه في اشياء منها العلم ومنها كونه لظفا في مجازة القبيح وقول الواجب للشيخ المستنير
عنه ولو قلنا ان الخطا لا يخطا لان الاختلال باقنا اخطا او استوقع متأكد في الامام
ولا ينع العلم بالبرهان من الاختلال به ولان العلم بتجسيم الاختلال قد علم عليه فان كثر من

قدم على فعل الصانع والظلم يكون علما بغيره واما المقدمه فان اللطف المبيح هو
 بل في الاطلاق العلم والخصوس الخط لقان ومن وجه فلا يجب في كون العلم للظلم
 انما العلم والبعي ولزم العدل والاضاف ان يكون اللطاف في كل كليف حتى يمتنع
 ان سلب من بالشراب والعتاب ومعرفة الله تعالى فاما اللطف في الحاجات
 والامتناع عن الصانع فان كانت اللطاف في سببها حتى لا يفرق الشراب من والفتا
 ومعرفة الله تعالى اولى يكون كذلك والاول ظاهر النساء والاشافى نقول اذا جاز ان
 بعض المكلفين عن هذا المعرفة كونها اللطاف جاز لا يستفاد عنها في سائر المكلفين لا
 يقال المعرفة بالشراب والعتاب ولن لم تكن اللطاف فيها من حيث لم يصح ذلك فيها
 فيما لا يقوم مقامها وهو اللطف فلم يفتى المكلف في اللطف في تكليفه الموقوف وان لم
 يكن مائلا للطف في سائر المكلفين لاننا نقول فنفتح مناجاة الخطف عنها في زمانها
 ان معرفة الله تعالى يستحيل ان يكون اللطف فيها معرفة الامام لانه لا بد في قول
 الله من تكون معرفة وان لم يتقدم للمكلف معرفة بالامام غيره وان استحال ذلك
 بان ان يقوم مقام المعرفة بالامام في هذا التكليف ولا يجب ان يعم هذا الوجه سائر المكلفين
 كما لم يجب ان يعم اللطف كما حصل للمكلف في الاستعداد لعل على الله تعالى ومعرفة تواريه
 وعقابه على الوجود يخرج المخلول من الامكان الى الوجود وعلى عدم تخرجه
 من الامكان الى الامتناع واخرج الى الوجود والامتناع الموقوف ان يكون في
 الامكان بل لا بد ان يكون واجبا او متفقا او الامام على في الطاعة وعدم الخي

نعم وجوبه الاول واستنجا الثاني وهو المظن انما بعد النبي صلى الله عليه وآله
 انما مقتريا الى الطاعة وسببها من العصية او لا يكون مقتريا بالغيره ولا مبيحا وهو
 كغيره وان لا يكون مقتريا بالغيره ومبيحا غير مقترب لغيره في هذا الزمان ولا بعد وهو
 مقترب وانما لا يكون مقتريا ومبيحا وهو الوسط ولا غير المعصومين في حكم الوسط او الطرف
 لا يخير لانه علمه لا يحتاج الى القرب والبعد هو عدم العصية ولو لم يكن المبدأ موجودا لزم
 ان يكون الوسط والا عبدا وهو محال الامام لم يحتاج اليه المكلفون من جهة عدم
 الصانع اليه مغاير المحتاج من جهة الاحتياج فالامام مغاير للغير من جهة العصية
 وكلما هو كسب من حيث عدم العصية فهو معصوم وهو المظن كل محتاج فهو نافذ من
 جهة الاحتياج وكلما له حصول ما يزيله الحاجة فالمكلف غير المعصوم محتاج الى الامام
 من جهة عدم العصية فكذلك في رد ذلك هذا الوصف دعوى راي الامام تحصل العصية للفتن
 غير المعصومين على حسب ما يمكن من ان لا يكون معصوما لان الامام كامل في ذاته ولا يتحصل
 العصية لا يتصور من غير المعصوم اذا انما يلزم بالعمل على الطاعة والنية في العصية بحفظ الشريعة
 فيما يشبه وجب نصب امام في الجبل اما فعلا او شرعا كونه معصوم ما لا يخفى على
 الناس فيقتضي الثاني اما الثاني فلان عدم عصية المكلفين اما ان يقتضي وجوب
 نصب الامام فعلا او لا واستلزم اما عصية الامام او يثبت على الحاجة معه فليزم وجوب
 امام اخر وتب ومنه انحر عصية زات على الحاجة وعصية الامام ولا تثبت الحاجة
 الى امام اخر خارج عن الامة لغير الشاهي والاعتلال باطل في الاستحالة والثاني يقتضي عدم
 وجوب نصب الامام لان وجوب على نصبه هو التكليف مع عدم العصية اجماعا

المتشبه لوجوب الامام امامهم عصية كسائر الامم من حيث هو مجموع او بغيره عليه البعض
 والاولى بالاجل اعصية كل الامم والثاني يستلزم نصب الامم من الامام مع عدم عصيته فيكون على وجه
 يستلزم التمسك لا غير الواجب من علم العصية نصب الامم فقد جعل فلا يبيح آخر لا نقول كما
 نقف على الحاجة ان يتفق الحكم ناذرا كان حلة الحاجة وبعض الوجوب لم يتفق في الجملة
 بهذا التصويب وجوب آخر لا يقال نعم عصية الامام لا يثبت على الحاجة عليه والى عصية غيره
 على عصية باقي المكلفين فيلزم الجذور لا نقول منع طاعة المكلف له وانقياده لغيره
 وعليه يثبت على الحاجة ولا حارس من المكلف هنا فلا يلزم للفقهاء ما مع عدم عصية الامام
 فلا يلزم مع انقياد المكلف وطاعته فلا يمكن المكلف من جبر هذا البعض
 بحمل المكلف على طلب العصية من المكلف مع عدم عصية الامام كونه مكلفا بالحاجة
 المحتاج الى فهو من حيث هو بالقوة وانما يحتاج في خروجه من القوة الى الفعل والحاجة
 اليه حال الحاجة اليه لا يمكن ان يكون له ذلك بالقوة بل يكون واجبا له اذا انقضى ذلك
 فالحاجة الى الامام مع غير العصور في تحصيل العصية فيه فهي بالقوة فيجب ان يكون الامام
 الذي هو العلة الفاعلية واجبة وهو المكلف قابل للعصية والا فاعلم ان مقتضى الفعل
 الى العادة لا يمكن وصيته الى الفاعل بالوجوب فيجبه العصية بالنسبة الى الامام وهو المكلف
 هنا مقتضى ما **القدمة الاولى** فيقول حال المخرج من هذا حال التشاؤم والتمسك
 حال الرجعية **القدمة الثانية** انما وجب الامام لكونه مقربا بعد ان في حصوله وان
 الطاعة ورجحان ترك المعاصي **القدمة الثالثة** انه بالنظر الى المخرج في حمل التمسك
 ان كان ما فرض مرجا **هـ** **القدمة الرابعة** العصية مكلفة المكلف لا

تحتها فعل الواجب ولا تنافي عن الفياض والله اعلم ان هذا كله ككل مكلف **القدمة**
الفاس شرائط ترجيح الامام قبول المكلف لا لغير الامام ولو اجمعه وعدم مخالفة
 في شيء **ب** قدرة هو اما ترجيح الى المكلف بحيث لا يلزم للغير **القدمة الثانية**
 مع وجود هذين الشرطين اما ان يجب ترجيح العصية بالنظر الى الامام او لا والثاني مع
 لا فرضه مرجا **هـ** وجود الشرطين فقد تحقق الشرطين فلو لم يوجب لم يكن
 فرضه مرجا **هـ** وان ترجيح فيكون يقتضيها مرجوحا وقد فرضناه ان الفعل
 المرجوح منع يكون مع وجود الامام وشرائط العصية واجبة اذا انقضى ذلك فنقول لو لم
 يكن الامام معصوما يلزم من تحقق هذين الشرطين وجود الامام والعصية اذا يلزم من
 قبول امر العصور او امر غير العصور ونواهي وجود غير المعصية وحكمه وانقياد الناس
 له وجوب العصية وقد ثبت وجوب العصية عند وجوده وتحقق الشرطين المذكورين
 فلا يكون مرجا وقد فرضناه مرجا **هـ** هنا مقدما **الاول** فرق بين وجوب
 الفعل على المكلف مرجا او عتلا ضد الفاعلين به وبين وجوب صدره منه وهذا ظاهر
 ولا يلزم من الاول الثاني **القدمة الثانية** انما وجب الامام لكونه مقربا الى الطاعة
 ومبعوثا من العصية **القدمة الثالثة** ليس المراد من الانبياء والتقريب من
 بعض الطاعة والتقريب من بعض المعاصي بالتقريب في جميع الطاعات والتجديد عن
 جميع المعاصي مع قبول المكلف منه وقد رتبنا فالمراد منه التقريب الى العصية
 وعدم ذلك انما حجب من قبل المكلف لا من قبله **القدمة الرابعة** لم يتم التقريب
 من الطاعة عن العصية بوجود الامام وتكليفه وقبوله المكلف منه والاعتقاد بانفاله

بل بعد العلم واليقين من عدم جعله لمصلحة لا قد اد الكلف به لانه بعد من انشأ فيه
 او امره فيبطل علة من الظن وعدم تركه لو اوجب هو الكلف هو فعل الامام الطاعة
 واستناعه عن المعاصي الذي به حيث لو قبل الكلف لا امره ونهيه لكان لطف والطف واجب
 لا يوجب من جهة التقدير بالواجب هو ذلك وهذا هو التعصية ووجه خروج ذلك عن
 الخلق حق الا لا زجده بخلاف معنى الكلف ذلك وبروجه وان كان بالظن الى القدرة
 يتبادر الى الطرفان ولا منافاة بين الامكان من حيث القدرة والرجحان من جهة الداعي
 قد ظهر ما ينبغي ان الامام مع الشرطين المذكورين في موضع اشتراطهما ومع عدم
 اشتراطهما يكون هو المرجح الامام وفي نفس الامام لا يمكن اشتراطهما فيكون هو المرجح الامام
 بالنسبة اليه ويجب التعصية له ولا يمكن ما فرض من حصار معناه كل غير معصوم
 يمكن ان يقرب الى المعصية والاشي من الامام يمكن ان يقرب الى المعصية بالضرورة فيجب لا
 شي من غير المعصوم بامام بالضرورة وهو المطلق الامام يتقدم ما يدعى انشأ ان يقرب
 الله مع الامام ب نصب الادلة عليهم فيقول الامام للامامة نصب الله مع على
 المكلفين طاعة واشتغال او امره وتحليل فقال من خالفه ع اعلمهم ذلك نصب الادلة
 عليهم طاعة المكلفين له واشتغال او امره ونواهيهم والاول من فعله مع وفعل الامام
 والاشي من فعل المكلفين فلو لم يكن الامام معصوما لا تنفي الاول اما اولاما للاجماع فان
 الشايع بين قائلين منهم من قال بالبشر فوجب التعصية ومن لم يوجبها لم يقبل بالانصاف
 فالقول بالانصاف مع كون الامام غير معصوم خارج للاجماع ولم يحرم الكلف بقبضه
 فينتهي بايده نصب الله مع عدم جرم الكلف بذلك لا يحصل له داعي الى اتباعه ولا

طه

عند الرجوع ايضا ولا يمكن اجتماع النقيضين او خروج الواجب والتعصية عنه وكلاهما متعص
 وامكان المنع علة مع اجتماع هذه الشرايط يجب التقرب لوجود العلة والشرط
 المانع ولا يولد ذلك لانكف فائدة الامامة لان فائدة التقرب المكلف من الطاعة وتبعيد
 عن المعصية وهو العلة فيه مع اجتماع الشرايط فاذ لم يجب لم يكن العلة فيه بل هو من غير
 لكن ذلك باطل اجماعا وضرورة ايضا ولو لم يكن الامام معصوما لم يجب التقرب الممكن بالاجب
 لم يوجد وقد تقرر ذلك في علم الكلام والعدد ان تعصيتي الرجوع لا ترجح الجود والامام مع
 تلك كونه علة في التقرب والتعصية ولو لم يكن معصوما لم يجب التقرب معه وكل ما يجب فيه لم
 الترجيح ايضا لا محالة فافضل اقله الترجيح في المانع من النقيض فلا يكون مرجحا للتقرب ايضا
 بل ينبغي معه التقرب على مرادة الاحكام فلا يكون علة فينتهي فائدة لا يستلزم خروج
 فيكون معصوما الامام مع هذه الشرايط العلة في التقرب والتعصية فلو لم يجب بذلك
 فاما ان يجب شي اخر منه لا ولا علة له غير ذلك والاول مع الانعقاد الاجماع عليه فان الاجماع
 ان المعصية هو الامام والاشي وهو ان الكلفة له عن ذلك مع والاكاف اما واجبا او ممتنعا
 او كون الممكن مع علة متداعية صفة امكانه هف وكل مع اذا اجتمع الشرايط الثلاثة
 الى الله تعالى والامام لا ينبغي ان يسعى للكلف عذرا اصلا البتة ولا يمكن الامام معصوما البتة لا عند
 من وجهين احدهما انه جاز ان يخل الامام ببعض الاحكام فيكون الكلف قد راي عذره وتاثيرها
 تقول انه لا وثوق لي بما يقول ولا امرن صحة الامن قوله وقوله لا يفيدني العلم والوثوق ينقطع
الامام بغيره والامام الامام اما ان يكون شرط في التكليف او لا والاشي يلزم عدم وجوده ولكن
 قد عرفت انه واجب وان عذر طه ولا واما ان يكون اشتراطا له من حيث انه مع اجتماع الشرطين لا يمكن

ان يتقرب اوجب او يتقرب والاول باطل لانه لو كان بعد اجتماع الشرايط لكان في المكلف
 الامكان بعد اجتماع الشرايط لا يكون ان يتقرب بمجرد اجتماع في الامر الا في الوعد والوعد
 يكون الامام شرطاً من فرضه ان شرعاً هو الثاني هو الخطا مع وجود الامام والشرط
 الواجب في المكلف لو لم يكن الامام معصوماً لم يجب التقرب للخطا الذي هو مقرب
 في الطاعة ومع عدم المعصية الذي هو الشرط في التكليف انما هو عصية الامام معصوماً بالقدرة
 الاول والثاني انما هي الشرط لان الامام انما هو لطف من حيث توفيق العملية للحكم والعدل فلا يلزم
 ان يسهل في المكان والاقتضاء في التكليف فيه فكان الامام في كل حال اول بالخطا من غير ان يكون
 الفعل اول في الاقتضاء في التقرب من الامكان من غير ان يسهل في شرابط الفعل
 الوجود بل لابد وان يكون حاصلاً للفعل بالفعل والامام يعمل بالفعل ولا يصدر التقرب من
 الامام الا في توفيق العملية العلم والعدل فلو لم يكن حاصلاً فيه بالفعل لم يكن مقرباً بالفعل من الشرايط
 الواجب في المكلف لانه مقرب هو الامام لا يصح ان يكون عليه شيء والامام عليه في فعل
 المكلف به ولا بد من ان علمه ببلوغ الشرايط العائدة اليه المكلف وليس عليه بوجوده
 وانسانيته بل بقوته العملية بالعلم ولا يعمل فلا بد ان يجب له وهو العصية يخرج ما يتوقف
 عليه الفعل المكلف به من المكلف والتكليف والعمل به ونصب الامام والدلالة عليه واقتضاء
 التكليف له وامره ونهيه فعند اجتماع الشرايط العائدة اليه المكلف وسعى متوقفاً على ما يرجع
 اليه الامام واحوال التكليف لو كان الفعل مكتوباً في علي حده الامكان اما عدم فعله من
 منع يتوقف عليه فعل التكليف لو كان الفعل مكتوباً في علي حده الامكان اما عدم فعله من
 شرطاً في فعله عليه من حيث التكليف والتكليف يكون الداعي قد اذن بالشرط الذي من خطه وهو يجوز

في خطا

ان يعمل المكلف المقدور وانما من جهة المكلف وقد قلنا انه قد اجتمع الشرايط وانما
 من جهة الامام فلا يكون ما فرضه تمام المقدور عليه وهو خلاف المقدور فحينئذ يجب
 الفعل مع اجتماع الشرايط العائدة اليه المكلف مع توفيق الفعل على ما يرجع اليه الامام
 بخلاف ولو لم يكن الامام معصوماً لم يجب له ان لا يامر المكلف ولا ينهاه او يامر بالمعصية
 وينهاه عن الطاعة مع انتفاء المعصية لا يحصل تمام ما يتوقف عليه الفعل ومع وجوده
 يحصل نتيجة ان يكون الامام معصوماً وهو الخطا الاسباب اما القاطنة او الكثرية
 وعنده الامام قيام التكليف بالتكليف وادفع الموج ودفع الفتنة مع اقتضاء التكليف
 له اما لا يلزم فيحتاج معه ومع الشرايط العائدة اليه المكلف اليه لطف امره لان الاسباب
 الاتفاقية لا تصلح للتجسس ولا يجوز ان يكون من الثاني والامام يمكن تمام اللطف فتعين ان يكون
 امراً وانما يكون من الاول ان كان معصوماً والا لكان معه حكماً فلا يكون شيئاً ثابتاً
 الذي يخرج بالضرورة الى الفعل لا يجوز ان يكون بالقوة بل يجب ان يكون بالفعل والشيء حال
 تقييده من منع بالنظر الى تحقق تقييده والامام هو المخرج للتكليف في القوة العملية علماً وعلاً
 من القوة الى الفعل في حال فرض بالضرورة الى كل واحد وتركه معصية غير من احتياجهم
 اليه ذلك حكم عام لكل واحد من اسطة توفيق العملية علماً وعلاً فتقول كيف ان يكون ذلك
 في الامام بالفعل لا بالقوة ولا يكون تقييده متحققاً من كل حال بالنسبة اليه كل واجب
 له وقد ترك كل معصية وهذا هو وجوب المعصية الناس اما منع الخطا
 او جواز الخطا والامر بالخير من جهة الامام لم يخرج اليه الامام والثاني هو المحتاج اليه
 الامام فاما ان يبق على حاله او يمنع هو الاول باطل والامر بحصول الخصال الثاني

هو المكلف وانما يتبين مع عصية الامام اذا خرج عدم العصية عن الامكان وهو ظاهر فلا يخرج الى
 الامتناع الامامية اما ما قيل من فعل الواجب من حيث هو واجب وتركه العصية من حيث
 هو تركه العصية او مفروضة له اولاً فانه له ولا يلزم من والاولى ان يتحقق بالضرورة وبه
 عليه لا ينافي مع فعله تعالى والعلم في الشيء لا ينافي في الثالث باطل والام لا يتحقق في الامامة
 العدالة ولو تكن علم في واجب او تركه عصية من حيث هو واجب او تركه عصية كما قلنا
 يكون مقرباً وعقد فرضاً كذلك هو فتبين الثاني وهو المبدأ اذا تحققت الامامة
 وكانت لها آثاراً مستقره لفعل الواجب من حيث هو فعل الواجب وتركه العاصي من حيث هو ترك
 العاصي فحينئذ يكون مفروضة لكل لا تمنع خلف المعلوم من علمه تمنع اجتماعها مع ترك
 واجب كما ان فعل معصية لان كل مفروضة تمنع اجتماعه مع تفويض لانه نوجب العصية وهو
 الامامية مقربة من سجدة لانه يعني المصلحة فلا نلوا لما واجب وقد تحققت في الامام
 فيكون رغبة للطلوع بعده من العاصي والفعل حال التنازل تمنع حال الرجعة اولاً بمنع
 تحقق تركه واجب او فعل حرم جوازاً وهو المبدأ كما كان المكلف مطيعاً للامام
 الامامة مقربة الى الطاعة سجدة عن العصية بان الامام معصوماً والا ينافي بقدر عدم
 اختيار الامام للطاعة واختيار العصية وقوله عليه السلام بان الامامة مقربة فاذا لم يكن الامام
 معصوماً كان هذا التقدير ممكن الاختصاص مع عدم الشرطية التي هي مقدم فلا يكون الثاني
 لازماً على هذا التقدير بل لا يكون الشرطية كلية ليكن عليه والام لا يمكن للامام واجباً اذ ليس
 المراد من التقريب في حال اولي البعض الواجب او البعض المكلفين بل في كل الاحوال
 بالنسبة الى كل الواجب لكل المكلفين ولا في تمام الشرط بعد طاعة المكلف والواجب لطيف

بعده وهو بالمرأى بانها كانت المقدم حتى وهو ظاهر فالباقى مثله دائماً كما كان المكلف مطيعاً للامام
 جميع احواله وانما كان كالمكلف اما مقربة من الواجب الطاعة سجدة عن العصية او لا يكون الامام معصوماً
 مانعاً جميع ما تقدم من المذهب من ان مقتضى اللزوم الكلفة مانعاً للجمع من غير التقدم فحينئذ
 لكن الثاني صا دق بالضرورة فتبين كذب الثاني فيجب ان يكون الامام معصوماً دائماً
 اما ليس كما كان المكلف مطيعاً فالامامة مقربة من سجدة او يكون الامام معصوماً مانعاً
 لان كل متصلة سقلم متصلة مانعاً للجمع من تقويض المقدم وعين الثاني لكن الاول
 كما قلنا فتبين صدق الثاني وهو المبدأ اما او جينا الامامة لدفع المفسدة التي
 يمكن حصولها من خطأ مكلف مع قبوله وتفصيل المصلحة الثانية من فعله المكلف به اذ
 لو اخرج المبدأ على أي من المكلفين لم يجب الامامة فلو لم يكن الامام معصوماً مع وجود
 لم يحصل العلم بالرائد لتلك المفسدة والمصلحة للمصلحة مع زيادة مفسدة فيها وهو جواز
 خطاؤه وحمل المكلف على الخطأ والمفسدة التي يمكن الحصول في احوالها يمكن في زيادة مفسدة
 شرط الرجوع بخلوه من وجوه ثلثاً من ولولم يكن الامام معصوماً لما كان ان يترك المكلف
 الى العصية هذا واجب مفسدة ولا مانع له اذ الامامة لا ينافي فعل المعاصي والالزام ولا ريب
 ان ايضا طاعة من يميز منه دعا المكلف الى المعصية وتقريبه منها مع عدم مانع له وليس الامانة
 وهي زيادة في الكتمان وكلمة منه مفسدة لا يمكن له ليجابها وجوب الامانة مع عدم
 الامام مالا يخفى ان دائماً ولا ريب ان يفتي الثاني اما الثاني فلا يخرجه من الخطأ من المكلف
 اما ان يتقدم وجوب الامامة لولا الاول يتقدم نفي الرجوع والثاني فيكون العصية
 لا يمنع عدم العصية بخير الخطأ من الامام لم يفسد وان يلزم به غيره فلو جيب كذا فاما ان

يتقدم وجوب **امام اخر** بلزم **الشيء** وهو **الوجوب** وهو **المعصية** وهو **المعصية** **اذا**
كان يجوز **لخطا** لا يستلزم **الوجوب** لان **المتقني** ليس **لا يجوز** **لخطا** **فاما** من **كل** **المكلفين**
 وهو **لا** **متقنا** **اجتماعهم** على **الخطا** **منهم** **فكان** **بلزم** **الا** **تحقق** **المتقني** **للامانة**
 او من **بعضهم** وهو **المقصود** **اما** **بوجه** **الاول** **لما** **من** **وجوبها** **دائما** **ان** **يكون**
 معصوم **موجود** **اذ** **يجب** **تقبل** **الامام** **بانه** **خلو** **التكليف** **وتحيز** **الخطا** **موجب** **لخطا** **للتقريب**
 الى **الطاعة** **للمعصية** **لان** **بينا** **ذلك** **في** **وجوب** **الامام** **وانما** **يجب** **على** **هذا** **المتقني** **وبين**
تقبض **العلم** **عدم** **الحلول** **بانه** **لخلو** **والا** **لثقل** **الحلول** **عن** **العلم** **ههنا** **فنعلم** **كلما** **يكن**
 معصوم **تتقنا** **وجوب** **الامام** **واذا** **لم** **يكن** **الامام** **معصوما** **وجوب** **الامام** **لما** **لا** **الاول** **فستلزم**
 تحصيل **الطاعة** **او** **غيره** **فيكون** **النس** **تبي** **وجدة** **القدرة** **والداعي** **واسبق** **الصافي**
والارادة **وجب** **وجود** **الفعل** **والامام** **ليس** **للامانة** **هو** **الحال** **للمعصية** **للكلفين** **بالاعمال**
الداعي **والارادة** **فاذا** **كان** **الحلول** **هو** **الداعي** **والارادة** **وجلب** **كون** **الامام** **معصوما**
لان **العلم** **هو** **الداعي** **الامام** **الى** **الطاعة** **مع** **انما** **الصارف** **فيكون** **واجبا** **لان** **الحجاج**
هو **جواز** **لخطا** **حيث** **انما** **داعية** **ممكن** **فيكون** **علمه** **وهي** **لا** **داعي** **الامام** **واجبا** **واذا** **كان**
واجبا **ثبت** **للطاعة** **ولا** **للمساوي** **للكلف** **في** **جواز** **لخطا** **يكن** **داعي** **احدهما** **او** **الآخر**
في **الامكان** **ولنفرض** **للكلفين** **طاعة** **مساوية** **في** **جواز** **لخطا** **ولان** **الخطا** **ينبغي** **للكلف**
من **اتباع** **طاعة** **ولسقوط** **محل** **من** **الخلو** **لو** **كان** **الامام** **غير** **معصوم** **لما** **سقط** **الامام**
بالداعي **بالطاعة** **مقدم** **شله** **بيان** **للازمة** **ان** **وجود** **القدرة** **والتكليف** **مع** **عدم** **وجود**
المقرب **في** **الامام** **وجوب** **الامانة** **لكن** **الامام** **ليس** **بمقرب** **من** **حيث** **انما** **ينبغي** **ولان** **حيث**

قدرة

قدوة **ولكن** **ولا** **الامانة** **من** **حيث** **هي** **لا** **تأخر** **ازيادة** **في** **الكلين** **ولا** **اسقط** **الربا** **له** **لغير**
فقط **فان** **بعض** **الروعاء** **الذين** **ادعوا** **الامانة** **كيني** **امية** **فما** **في** **غاية** **التجسس** **حيث**
يعلم **الاقتداء** **ايمن** **في** **الطاعة** **ويعتصم** **تجاة** **بقربنا** **فانما** **يكون** **من** **حيث** **قرب** **من** **الطاعة** **فعله**
اياما **والقرب** **ليس** **لذاته** **ولان** **حيث** **التكليف** **ولا** **من** **حيث** **القدرة** **لان** **غير** **حاج** **للتجسس** **فعله**
والا **لحيث** **الطاعة** **ولا** **لغيره** **الغصة** **ايضا** **فتعين** **للعجب** **من** **وجه** **اخر** **فاما** **الامام** **اخر** **الامانة**
وهو **العلم** **لكن** **من** **هو** **حجاج** **الى** **علم** **مغايرة** **له** **من** **حيث** **الامكان** **ولا** **يكن** **ان** **يكون** **ذلك**
لتنسج **فتعين** **ان** **يكون** **هو** **الواجب** **داعي** **للكلفين** **هو** **الحجاج** **الى** **الامام** **في** **اليجاد** **والمؤثر**
داعي **العلم** **الى** **الطاعة** **وصار** **من** **للعاصي** **فيكون** **واجبا** **وعند** **وجود** **القدرة** **والداعي** **للتقنا**
الصارف **لحجب** **الفعل** **الامانة** **للاعمود** **واعوان** **حيث** **نتم** **فايد** **فما** **وقبول** **للكلف** **لا** **واسره**
ونواهي **واما** **العمود** **فهو** **لحي** **الدالة** **على** **جدة** **وحيث** **تولد** **وتعلمه** **واجبا** **طاعة** **على** **للكلف**
وذلك **اما** **الادلة** **المنفصلة** **على** **خصوصيات** **المسائل** **وهو** **حج** **والام** **عبد** **ذلك** **الاعلى** **للمجمل**
لتحريم **التقليد** **في** **الامانة** **فتعين** **ان** **يكون** **على** **كل** **اقواله** **وافعاله** **من** **حيث** **هي** **اقواله** **وافعاله**
ولو **لم** **يكن** **معصوما** **لم** **تتحقق** **الادلة** **على** **ذلك** **لقيام** **الاحتمال** **في** **كل** **فعل** **واما** **الاعوان** **فقد** **اقوال**
وافعال **امان** **غيره** **فمن** **الشيء** **علم** **او** **الامام** **قبله** **او** **الله** **لن** **ولو** **لم** **يكن** **معصوما** **لما** **العبادة**
النسج **عليه** **لوجوب** **طاعته** **في** **جميع** **اقواله** **وافعاله** **من** **احواله** **كسلكه** **ومواظبه** **على**
ولو **لم** **يكن** **معصوما** **لكفا** **فما** **منفردة** **في** **حاله** **لكن** **الامام** **يكن** **يكون** **داعي** **بما** **مقربا** **لغيره**
للداعي **او** **الطاعة** **للكلف** **او** **في** **نفس** **الامر** **فول** **بان** **تتحقق** **للكلف** **بان** **قصده** **بالطاعة**
من **لا** **لا** **يقصد** **الا** **الاعوان** **ولا** **بالجمل** **وذلك** **لا** **يحيل** **الا** **بالامانة** **وبان** **يحقق**

محنة تكونه بغير ذلك البطل في فعله ولو لم يكن معصوما لما تحقق ذلك **الامام** غياث
 في تمكين المكلف في قوة العلم بقوة العلم عند العمل بجميع الاوامر الواجبة **والا**
 عن المعاصي **فان** هذا هو غاية الامام فلم يكن كاملا في هذه القوة لما حفظ منه الكمال
 معصوما **فان** لو لم يكن العصمة عالية للحاجة الي الامام لم يكن لعدمها تأثير في عدم الحاجة
 لان علمه لعدم عدم العلم **فان** مع عدمه يتوقف الحاجة لوجود المتعدي اليه **لان**
شيين اذا نظر اليه من حيث هما **واحد** واعتبارا ثالث **لو لم يكن** احدهما علمه جاز انفعال
 احدهما عن الاخر **ولو جاز** ان يحتاج المكلفون الى الامام **مع** عصمتهم **فان** ان يحتاج **الا**
 الي الآية والدعاء **مع** ثبوت عصمتهم والعلم بانهم لا يتبعون شيئا من متابع وهو معلوم
 الفساد بالضرورة **منعني** ان يكون علمه للحاجة او نفع العصمة وجواز فعل التعبد فلا
 يخيل احال الامام ان يكون معصوما متوقفا منه فعل التعبد او غيره معصوم **والذي** بالمرور
 لا يحتاج الي امام اخر معلوم علمه للحاجة فيه ونفد الكلام الي ذلك **الامام** ونفسه **وتدبر**
 نفسي علمه للحاجة **فيحتاج** الي امام اخر فلا بد من عصمة الامام اعرض بوجهين **فان**
 الكلام على المعصوم لا يحتاج الي امام **وتدبر** في ذلك على امر الاتيان فلم زعمهم ان كل من
 عصمة لا يحتاج الي امام **فلم لا يجوز** ان يعلم الله تعالى من بعض عباده انه اذا فصله اما ان
 الانتفاع من كونه القبايل **فعل** جميع الواجبات **ومني** لم ينص له الامام غير ذلك **فان** يكون
ب لم لا يجوز ان يحتاج المعصوم **مع** عصمة الله الي امام ليكون **مع** وجوده **ان**
 الي فعل الواجبات **وذكر** التعبد **اجاب** السيد المرتضى **قدس** الله تبارك عن **الاول**
 بان هذا التقدير الذي قد وقع لم يقدح في قولنا ان المعصوم لا يحتاج **مع** عصمة

٧٥
 الي امام لان كونه امام عصمة لم يوجب الي الامام **مع** عصمة **والا** احتياج اليه ليكون
 فلم يستقر له العصمة بغير الامام **وحاجة** الي الامام **وانما** يكون مفيدا **لما** اقتضاه
 مراعاته **انما** علي المعصوم **لم** يكن عصمة **بما** به الامام **والا** يقتضي اذا **مع** غيره **فان** ذلك
 او هو **مع** ذلك **فان** يحتاج الي امام **في** ان يما عليه لئلا يسقط هذه المعارضة **لانا**
 علمنا وجوب حاجة الناس الي المعصوم لعدم العصمة وتعيينها ان من كان معصوما
 بحيث **يحتاج** الي امام **وانما** يقتضي **لانا** **مع** غيره **فان** لا يتدبر **فان** اعتدناه **لان** الحاجة
 هي الامام لا غيره **للمعصوم** **ومن الثاني** **انما** نظر فيما قد علم انه لا يجوز معه بل واجب **بما**
 ويكفي **واذا** تلك هذه الجملة بطل ما سألته عنه **لان** المعصوم الذي قد علم الله نفعه اذا
 يحتاج شيئا من الفبايح عند ما فعله من الاطاعة التي ليس من حزمها الامام **فمن**
 عن امام يكون عند وجوده **اقرب** الي ما ذكرناه **اقول** انه قد بين الاعراض **فان**
 لتكثير المطالبة اذا كان المعصوم يحتاج الي امام يكون معه اقرب الي الطاعة **الاجد**
 عن العصمة **فان** غير المعصوم **اول** **والد** **واغترض** **في** الدين **الذي** يراه على احد الدليل
 بانه مبني على ان **الشيئين** **ان** لم يكن احدهما علمه في الاخر جاز انفعال كل واحد منهما
 عن الاخر **وانتم** **انتم** **عليه** **شبهة** **بطل** **ادق** **فان** **الدعوى** **الاخر** **وهذا** **الاحتمال**
لو لم يكن له شاك من الوجود **الاقتضا** **بطل** **الي** **بغير** **هان** **لانا** **تصديه** **مفقرة** **الي**
البيان **لظهور** **فان** **ليس** **من** **المستبعد** **ان** **يكون** **كل** **من** **الشيئين** **غيبا** **في** **ذات** **عن**
الاخر **لان** **حقيقة** **كل** **واحد** **منها** **تقتضي** **ان** **يحل** **لها** **هذا** **الوصف** **بما** **يعني** **بغير**
فهذا **الاحتمال** **له** **شاك** **في** **الوجود** **فان** **الاضافا** **كالا** **بوة** **والنبوة** **وغيرها** **لا**

يوجد ان الاشياء لا يكون لواحد منها خاصية الى الاخر لان احدي الاضافتين لو احتاج
 الى المعنى لما خرج وجود المحتاج عن وجود المحتاج اليه لكان كائنا ما خرج محتاجا لثلاثة
 ولا يفتقر الكل في اضافتين متماثلتين كالاشوة والمائة فانها لما اقتضا لاحتاج احدهما الى
 الاخر فلو احتاجت الاخرى الى الاولى واحتياج كل واحدة الى نفسها وهو محال فيقال
 هذا النوع من التلازم لا يعتد به في الاضافات لانها لا تقول اننا نحتاج هذا النوع من المقادير لثلاثة
 فتفقد معنى الاحتياج في الاضافات الى البرهان **باب فصل في حقيقة الاحتياج**
الطوسي بان التلازم من كون شي عينا عن غيره ليس الاحتياج وجوده مع الغير وكونه
 هو المعنى بعينه بل المعنى ان المعنى واحد بنفسه غير محتاج الى برهان وانما اريد
 ذكره بعبارة اخرى ليرتفع الالتباس اللفظي واسا المتضايفان فليس كل واحد منهما
 عينا عن الاخر كما ظنه بعض الاحتياج منهما ابرأ كما لو لم يلهما ذاتا ادا في ثبات
 كل واحد منهما صفة تنسب لغيره وبذلك الصفة التي تسمى مضافا حقيقة فاذن كل
 واحد منهما محتاج الى ذات بل في صفة تلك وهذا لا يكون دورا ثم اذا اخذ الصفة
 الموصوف بها على ما هو المضاف المشهود وجد به حملان كل واحد منهما محتاجا
 لا في كليهما في بعضهما الى الاخرى لا في كليهما بل في بعضهما الاخر المحتاج الى الحمل
 تظن ان الاحتياج بينهما ابرأ ولا يكون في الحقيقة كذلك فاذن ليس التلازم حقيقيا على
 وجه الاحتياج لاحدهما الى الاخر كما ظنه ولا على سبيل الدور فظهر من ذلك ان المعينة
 التي يكون بين المتضايفين ليست من حسن ما تقدم بطلانه بل هي حقيقة عقلية خطأها
 وجوب مطلقا معارفه فظهر ان كل واحد من حلول العلة اذا ظهر اليه مع علة كان

من الاخر ولا يخرج وجوده مع عدم الاخر بهذا الاعتبار وكون المعنى هو العلة في عبارة
 على الخط الاول ولا يدل على وضوحه وقد عذرني المنطق عن استعماله وكيف يصح
 بالبيان مع عدم تصدق شي بالاضافة يعني بعبارة اننا ان كان المتضايفان
 لهما ذات الاب وذاة الابن فظهر نفس العارض في المضاف الحقيقي كالابوة والبنوة وظهر
 التلازم من الاحتياج للاضافة الحقيقية وبذلك المضاف للشخص في الاحتياج في الاحتياج
 مثلا اضافيان فثارة هما الابوة والبنوة وهما ذاتان وجوديان فعدم استحالة التلازم
 عن الاخرى وهما ساهلا لا يمكن تقدم احدهما على الاخرى في الوجود العيني والذاتي ولا
 احتياج بينهما لانه ان كان بين الطرفين لزوم الدور وان كان من احدهما كان المحتاج
 متاخرا والمحتاج اليه متقدما وهو ما في المعية الذاتية قوله وايضا المتضايفان الى
 قوله وهذا لا يكون دورا ينسب اليه الذاتين اللتين عرفت انهما الاضافة وهي ذات
 الاب وذاة الابن واحدهما متجددين عن الاضافة فانها ذاتان احاديتان
 وهو كسبب الاضافة كالتوليد ذات الاب هي صفة الابوة بسبب ذات الابن وذاة
 الابن صفة البنوة وبسبب ذات الاب واثان الصفتان هما المضاف الحقيقي فكل واحد
 من ذات الاب وذاة الابن محتاج لاني ذات بل في صفة الاتي هي الاضافة الحقيقية
 العارضة له في ذات الاخر وليس كذلك في هذا كما قرناه بل في الصفتين وقوله ثم
 اذا اخذ الموصوف والصفة معا الى قوله وجب تعقلها معا في ذلك الى المقادير
 المشهودين وهو الذات مع الاضافة وليس البحث فيها بل في المضاف الحقيقي فلم
 يظهر ذلك ان المعية التي بين المضافين ليست من حسن ما تقدم بطلانه من التلازم

لث

من الشايع وان جازيت حاجتها الى امام العوج الذي ذكرناه **توكم** يكن الامام حصونا
لزم العيب والى بيده فالحق ان شذوذاً في الملاءمة ان الغاية هو ارتفاع جوار الخطا
ما اذا لم يرفع ذلك لم يحل الغاية فيكون الحجة عشا **اذ الشرح من الكتاب**
لا بد ان تنفذها الاحتياطاً وان كان ذلك اختلوا في حقنا **ما جرح** انما فهم في كونهم ادلة
للايمان من بين عرف معنا كما اضطررنا من الرسول ومن امام فلو جاز خلاف لم يفتح
ان لا يتولد الله في كتاب ولا يتقيا في الزمان فلا يطل ذلك من حيث انه لا بد من معنى التواتر
بالكتاب لا يتولد الحاصل فيه وكذلك يجوز في الامام **اعترض قاضي القضاة عبد**
الجبار ان هذا يعني ان الكلام لا يدل بظاهره وقد بينا فيما بعد ان ذلك لا يخلو
الا ما يدل على انه كذلك وفيما يلزم عنهما من السلب **واجاب السيد الرضي**
رحمة باننا قلنا ان جميع ادلة الشرع تختلف غير ان بعضها يدل على ما يدل
ان البيان بظاهره مطابق لحقائق اللغة وبعدم العلم بالسند امان المحل بجهنم والله
لا يجوز ان يرد خلاف الحقيقة من غير ان يدل عليه ولا يشهد بان جميع ادلة الشرع ليست
عنده الصفة لانعلم ان في القرآن شواهداً في السند بجملة وان العلم من اهل اللغة
قد اختلفوا في المراد بها وقد تفوا في الكثير مما لم يتضح لهم طريقه والتواني مراعى الى
طريقة الظن والاولى للاجتماع للمار هذه من بين الاشكال وتخرج للخاص كون قوله
محمد كقول الرسول وليس جرحي بعد هذا الا ان جميع ما في القرآن اما معلوم بظاهر اللغة
او غير بيان من الرسول لم يفتح المراد وان السند حار به هذا الى اوجه اقول ان علم
بطلان ما في القرآن لا يوجب انما اصح كبره من القضاة والسند قد اشكل على كثير من الجاهل

47
راعيهم المفتح فيها على في عينه ولو لم يكن في القرآن الا ما خلاف في وجوده ولا يمكن ان
ذنبه وهو الجبل الذي لا شك في حاجته الى البيان والاشباح من قوله حق من اول العلم
صحة وكونه في امر الحق معلوم الى غير ذلك كونه وهو كبره واذا كان هذا لا بد
من ترجمته والبيان عن المولد له ولو شملنا ان الرسول قد تولى بيان جميع ما يحتاج الى
البيان منه ولم يخلف منه شيئاً على بيان خلقه والقائم بالامر بعده على تعاقبه ما اقتضيه
للتخصص في هذا الموضع كانت الحاجة من بعده الى الامام في هذا الوقت ثانية لا ما علم
ان بيانهم وان كان حجة على من شاك فيهم به وسببها من لفظه مع حجة ايضاً على من ياتي
بعده من لم يماره ويلحق زمانه ونقل الاية له في البيان قد بينا ان الحق بغير ريب وان
غير ما سئل منهم بعد ذلك فلا بد من ما ذكرناه من امام مود لوجه النبي في شكل
القرآن وموضع ما غرض عننا من ذلك في ذلك الحاجة الى الامام المعصوم تتلوه اكثر قواعد
الحقائق **اعترض قاضي القضاة** بالمعارضة بالامام بان من غاب عنه امان ان ينقل
كلامه اليه بالتواتر لا فان كان الا في ملحوظ في الرسول وان كان السامى ليجز ايضا في
الرسول شكله **اجاب عنه السيد الرضي** ان في الله **رحمة** بالقرآن بان الامام
من البيان في الامام بعده بان في الله في خلاف الرسول بوجه الامام يجب ان ياتهم به
وحيث يتولد منه وان نقول انه ولو لم يكن معصوماً لم يوجب فيما ياتهم به وما به ان يكون قسماً ولا حجة
تلك حيث الرعية لا تقيد في هذه حاله والتمسك طاعة بما اذا لم يكن معصوماً لا يفتح ان
يرتد وان لم يولد الا في اوله وليس بعد موت المعصية الا القول بانه لا بد من امام معصوم
عيني كل زمان **اعترض علي** هذا **الشيخ عبد الجبار** بوجوه **انه** انما يلزم

هذه الوجوه بحسب اتباع الامام في كل شيء وليس على الامام عندنا حوله في القيام بالامر
في الشرع والذي يلزم طاعت الله ما بين الشرع حسن ذلك كما قد بينا في كتابنا في الجواب
ما لمحت الله فاذ عصى الله فلا طاعة لي عليكم وهذه طاعة على علم فيها كان ياتى
لا يتاح اذا قوما الى بخاربه او غيره وهو يعلون وحيثما يلزم طاعة فان علم منهم ان
يكون معصوا لانه ان لم يكن كذلك جاز فيها ياتى به ان يكون معصا وان علم لانهم انما
يرون لاننا نقول الوجوه اتباع فيها لا يعلم تغير وان كان لا يتغير امره باليقين لكن فاعلم
مقدم على حسن من حيث يفعله الا على الوجه الذي يفعله كما ان العبد مكلف ان يطيع مولاه
في الاجل فيجب على الوجه المذكور في هذه الامام **باب** قد ثبت ان الماسم في الصلاة
مكلف بان يتبع الامام اذا لم يعلم صلواته فاستدركه ولا يخرج منه ان يكون مطيعا وان جاز
حلاله الامام ان يكون فينبغي ان انما كل شيان يلزم اتباعه في اركان الصلاة ولم يكف
بغير ما نحن متعلقه كذلك في الامام وعلى هذه الطريقة نرى الاحكام في الفتاوى
والاحكام **باب** في غير ما يلزم من قوله ان لا نقفاد الرعية الامم اذا لم يكونوا معصوين
لنحوه المعلة التي ذكرها واذ لم يجب لاجل ذلك معصيتهم ولم ينتج ذلك من وجوب
طاعتهم بالعلم وعلمهم الى المعصية فكذلك القول في الامام **باب** **الاول**
من وجوبه انما لم يجب اتباعه الا فيما يعلم حسنة لزم اتباعه لان المكلف يقول لا
اعلم حسن هذه او حبوب اتباعه فيها لا يعلم فيجب الابذخ وجوب المنسدة لانه
الفتنة انما لو لم يكن من عدم من المكلف من امره باليقين ويجوز ان يتكلم بالخطا
ولا يندفع هذا الابد فيجوز هذا الاحتمال وتبين في المسئلة انما هو في الجواب بان

التي عليه وهذا هو المعصية **باب** ما ذكره السيد المرتضى رحمه الله تعالى من ان وجوب
الاتباع غير المعصية فيما لا يعلم حسنة يستلزم ان يكون ان يتبع الله تعالى بفعله على وجه
لا يمكن ان يكون ذلك الذي ياتى به للقول **باب** فيلزم معصيته **باب** ما ذكره السيد المرتضى **باب**
الفتح **باب** ايضا وهو ان الامام انما هو امام في جميع الدين وحاله ان يكون متبعاً فيه
الدين يخرج عن كونه اماماً فيه وهذه المعصية لا خلاف فيها فليكن لاخذ ان يتابع فيها لان
المتابع في هذا الاطلاق في حق الاجماع واسما واه عن اي يكره فلا يفيد علماً ولا عملاً
الفتح من المسئلة انما فانه خبر واحد لا يقبل في المسائل العلمية وايضا فلا بد ان يكون ان كل ما
يقول ليس بحجة وانما ان لا يكون مني منها حجة فلا حجة في الخبر المذكور وانما ان البعض
حجة والبعض الآخر ليس بحجة فلا بد ان ايضا يجوز ان يكون ذلك البعض والآخر فيه
ان الجزية لا ينبغي كبري في الكل **الاول** قوله هذه طاعة امير المؤمنين علي بن ابي طالب
ذلك زيادة على الدعوى ولم يذكر رواية عنه تفصيل ذلك فلا دلالة لتسليم عليا
والذي لم يسم ما خلفه قيام الله عليه في امامة وقتها على ان الامام يجب ان يكون معصوا
فقد رايه في جميع الدين قوله الوجوه اتباع فيها لا يعلم حسنة وان كان امره باليقين لكن فاعلم
مقدم على حسن من حيث يفعله الا على الوجه الذي يفعله كما ان العبد مكلف ان يطيع مولاه
على وجه من بعض الفاعلين وينبغي على ذلك الوجه من فاعل اخر فلا يكون متبعا
لانما ملته باليقين الوجوه والاعتبار في الجارية اذا اتى الامام اليها وتعللها
تبعه منه لم يجب منه لانه عالم بتبعها بل لانه يمكن من العلم بذلك لان المتكلم في هذا
الباب يقوم مقام العلم ورعية الامام اذا كانوا متبعين في العلم بغير الجارية وما

للخطأ على القائل واستلزامه لا يتلزم من اشتراطه في كل من كان له الحق والركان الواسع في كل حكم وحال ونحوه على ذلك
 مع كنهه وما كان من الخطأ مع كنهه كما انما قبلوا خطأ وقت عالم من انما ان الخطأ
 العامة تقتضي الدابة خطأ فيلزم ان يكون على ما يستحيل ان كان تحقق الشيء مع فرض وجود
 ضده وتحقق تعينه والا فحققت التيقن والامانة ضد الخطأ والسيان واقرى الاشياء متافذة
 يستحيل اجتماعها في كل واحد في نفسه واحد وانما قلنا بالعبادة لان الامانة هي البعوضة من
 الخطأ والعاصي والتعصي للبعد من الشيء وعدم متفادله وسعانه وهذا هو حقيقة تفكر
 تحقق الامانة في كل وجه اشتراك عليه الخرج الى الامام ليس اشتراك الخطأ بل هو المعنى عند
 التوسيع والتوسيع ولا وجوب الخطأ والالام تكليف لا لا يطاف بقي ان يكون هو مكان الخطأ
 لتوسيعه عدمه فالامام هو الخرج للخطأ من عدم الامكان الى الاشتراك في الاثر اقرى في العبادة
 في الوجوب من عدمه الاشتراك مع تحقق الامانة يستحيل الخطأ وهو الخطأ نفسه الموجود
 الى الخطأ مع الامانة لما الوجوب وهو مع عدمه عندما الامكان اجتماعها واما
 ترجيح عدمه كن دحان غير المنهي عن الوجوب مع والاحاد فرض وجود المرجح مع عدمه
 الرخا في وقت وعدمه في غير فرض مع احد الوثائق بالوجود والافق ما يعلم انما ان
 يكون عندك الى مرجح اول والثاني مع والاحاد المرجح بلا مرجح والاول يستلزم عدم
 كون ما فرض مرجحاً تاماً واما الاشتراك وهو الخطأ معلول الامانة اما ترجيح عدم
 للخطأ او اشتراك الخطأ وانما كان يلزم الخطأ المعاني التوسيع فلا احد طرفي الكين مع التوسيع
 يستحيل وثقته كبح المرجح اول واذا استحال وجود الخطأ انما الى الاشتراك وان كان البين

فالمعنى

بالخطأ المحرر من العلة متى تحقق وجب تحقق العلة فاما تحقق الامانة اشبح الخطأ
 وهذا هو العصبية كمرص يرتفع على استبعاد سبق باستعداد المحل له والاستعداد
 امام امرى يوجد عيبه لا فصل المستعد له والامانة هي المستعدة عن الخطأ والمبعد عن
 الشيء شأنه لانه موجب لخطأه لا استعداد للموقف عليه وذلك الشيء قاله امامه شانه
 وتحقق احد المتناهين يستلزم اشتراك الآخر فاما موجب لا متنازع الخطأ وهو مطلوبها
 كل شيء اذا نسب الى الاخر فلا يكون مثله اول والثاني اما ان يكون متافذة لا يستحيل ان
 اول هذه فيه حاضرة مريدة بين الشيء والاشياء فلا ممانعة اذا نسبت الى الخطأ واما
 يكون في الاول وهو مع والاول لا يتلزم الاستعداد ولم يكن انتقاء مطلق للخطأ والامانة
 من حيث هي هي غايه في وجودها وهو ظاهر لان احد البين لا يكون عدم الامانة المطلقة
 حيث هي هي غايه في وجوده لا استحال عدمها معه اذ يتوهم وجوده فيلزم وجود
 الامانة المطلقة فكيف يطلب بقاء عدمه واما ان يكون من الثالث وهو مع والام لا يمكن معاً
 بعد لان كل ما يمكن اجتماعه مع الشيء فلا يكون شافياً بما مع عدمه وجوده فلا يكون مع
 بعد ويتساوى فيه الوجود والعدم او رخصان الوجود قطعاً فتعين ان يكون من الثاني
 وتحقق احد المتناهين يستلزم اشتراك الآخر والا لم يكن اجتماع التقيضين وهو مع
 الامام كما ديد اياً ما العاصي ليس بهاد في الجملة فالامام ليس بعاصي اما الصخر
 فانه المراد من الامام اذ ليس المراد منه العقاب في وقت دون لغز ولا في حكم دون لغز ولا
 البعض دون البعض واما الكبري فلا ان العاصي حاله ادام عاصياً والفضل ليس
 بهاد مادام فضلاً الامام مقيم للشرع حاصل على العبد دائماً ولا شيء من العاصي

حكم

كذلك مادام عاصيا فلا يفي من الامام بغيره من الامام بغيره من الامام
 ذلك ولما اكبر في ظاهره **الحالة الثانية** في الامام ارتفاع الخطا والغايه على وجه
 محمول بوجوده فاذل على ارتفاع الخطا معلول للامام وقد تحققه الامام فيحقق
 ارتفاع الخطا مادام مستحقه في محله وهو الامام كل من العصية كل من اذا
 لا غيره فاما ان يكون واجبا معه لا يستلزمه او ممكنا معه فاداسب للخطا في الامامة
 فتح فرض تحقيقه اما ان يجب وجود الخطا معها فيكون مستلزمه لانه بدو واجبا
 فاذا كان واجبا كانت مستلزمة هه وان كان معها جازيا ليس وجوبا
 وعدمها فانت فادتها وهو **مطلوب** وان كان معها مستلزم للخطا
 الكلف لا مع الامام له شبهة في الطاعات وارتفاع المعاصي وهو جواز الفعل وقوله
 في الامامة اما ان يصير المكلف اقرب الى الطاعة وابتعد عن المعصية مع كمال الامام
 منه وعلم به والثاني **حج** والا لكان وجوبه كعدمه فتبين الاول فكل مكلف يمكن
 من تقرب الى الطاعة وتبعده عن المعصية ويعلم به **حج** لذلك فيمنع لفتة الرجوع
 والامام قادر على نفسه والامام يمكن مكلفا **حج** لذلك فيمنع منه فقيضه **حج** بعد
 معصوا ولا يخبر وهذا هو العصية **المطلب** **الحاشية من الادله**
 على وجوب عصية الامام على امتناع الخطا والامامة اما ان يكون بينهما الزام
 والا لارادنا **حج** والا لكان مع ذلك انه لا تنفع الطاعة وتنفع المعصية فتنتفي
 فائدة الامامة لان فائدة الامامة كانت مع طاعة المكلف له وتكفيه وتقدره
 من حمله على الطاعة وسد عن المعصية تحقق الطاعة وسد عن المعصية **حج** ان يكون

في

بينهما الزام فاما ان يكون الامام مع الشرطين المذكورين ملزوما لدفع الخطا بالانكسار
 او انقلازم من الطرفين والاول والثالث **المطلب** **حج** والا لكان **حج** تحقق الامام
 وطاعة المكلف للامام وتكون الامام من تبعيده عن المعصية وتقريرها الى الطاعة فكان
 يمكن ان يكون المكلف ابعد من الطاعة واقترب الى المعصية وهو **حج** والا لانتفت
 فائدة الامامة فاما فائدة الامامة من الثالث والاول لان الزام الامامة ولكن الامام **حج**
 المكلف على الطاعة وتبعده عن المعصية والطاعة المكلف له والثالث لا يتحقق في
 في الامام لان الطاعة لا تحقق بين الناس ونفسه فبقي الاولان وهما متحققان
 فثبت **المطلب** **حج** الامامة مع يمكن الامام من حمل المكلف على الطاعة وابتعاده عن المعصية
 ولعله يسبب ليعمل المكلف الطاعة وامتناعه عن المعصية اتفاقا فاما ان يكون من **الاسباب**
 الاتفاقية وهو **حج** لان الاتفاق لا يدوم وهذا السبب يدوم باثباته واما ان يتبين
 الذاتية الواجبة وهو **المطلب** **حج** كل امام يجب طاعته بالضرورة مادام اماما ولو لم
 يجب طاعته فكان الله تعالى فاقفا لغرضه والثاني باطل فالتقدم مثله بان اللازمه
 ان الله اذا نصب اماما وادجب عليه الامامة الى فعل الطاعات لم يوجب عليهم
 طاعته بل قال ان جميع فاقول واهب والطيعوه وان منعت فلا انتفت فائدة وانتقض
 الغرض ضرورة واما بطلان الثاني فظاهر فلو كان امام غير معصوم لعدق بعض
 الامام لا يجب طاعته فالا لكان حين هو امام لان الامام اذا لم يكن معصوما يمكن ان يرجع
 الى المعصية فانه وجب وجبت للمعصية حال كونها معصية هو وان لم يجب **حج** ثبوت **المطلب**
 لغرضه هذه المقدمة مع مدق الاول لا يجمع التقيضان اذ للثبوتية المكنة تناقض

المشروطة العامة لكل الاول صادقة لما فيها من الثانية كاذبة فمعرفة الامام غير ممكن
 كاذب **ج** هنا مفاد **الاول** كلما اوجبه الله عز وجل على المكلف فهو واجب في نفس الامر
 بالضرورة لاستحالة ان يوجب الله سبحانه على المكلف ما يراه بشي وهو يكون قد اوجبه عليه في
 الامر والا كان مغنياً بل هو واجب لانه لا يلزم بالامر بالخير ضرورة **الثاني** كلما كان
 طاعة الامام في جميع الامور والآمال التي يامر بها وينهى قد اوجبه الله تعالى على المكلف
 يكون المأمور به من جهة الامام واجباً في نفس الامر **الثالث** كلما هو محصور لا يجب
 بواسطة امر الامام لو فرض العباد ذبانه في ذلك وهو **ج** ان يوجب الله تعالى والامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر **الرابع** الامام هو الموقوف على الاحكام والشرع بعد النبي صلى الله عليه وآله
 احكام الشريعة **الخامس** التكليف بالمال **ج** رتب ذلك في علم الكلام **السادس**
 طاعة الامام واجبة ذرياً في جميع اموره ونواهيها لانه اما ان تجب ذرياً في جميع الامور
 والنواهي او في بعض الاوقات او في بعض الامور والنواهي دون بعض او لا تجب
 في شيء والكل **ج** سواء كان الاول اما المادي والثالث فلان ذلك البعض اما ان
 يكون جميعاً او لا والثاني التكليف بالمال وقد فرضنا استحالة الاول اما ان يكون
 مأموراً كما يقال في الفعل الفلاني او في الوقت الفلاني او غير ذلك كما يقال
 بغيره المكلف مأموراً في وقت بغيره على الحال المستقيم وهو باطل لا وجهين **السادس**
 ولا يستلزم من جهة اذ المكلف يتولى ان لا يجب على امتناعك الا فيما حصل في ظني
 بملكه مصيب فيه او علم وان لم يراه الظن في وقت اعلمك او اظنك في الحال
 المستقيم واني لم يحصل في هذا الظن فينتطح الامام اذ حصول الظن والعلم

الوجه الثاني

الواجب انما هي لا يمكن اقامة البرهان عليها وما يقتضيه لسانها **السادس** ان يعرف
 بالاحكام فلو لم تكن قوله لكان التكليف ان يقول في لا يعرف هذا الحكم واحكامه
 لا يتوكل وتوكل تجزئه لبي حجة عندي فينتطح الامام ايضاً ولا بد من تعينه البينة
 والراجح **ج** قطعاً والامكان وجوبه كعدمه فتعين الاول وهو وجوب طاعة ذرياً
 في كل الامور والنواهي مطلقاً اذا تقرر ذلك تنقوله كلما اوجبه الامام على المكلف
 اوجبه الله عليه **ج** وكلما اوجبه الله تعالى على المكلف فهو واجب في نفس الامر بالضرورة
 منه **ج** ايضاً كلما اوجبه الامام على المكلف فهو واجب عليه في نفس الامر بالضرورة
 تمام ان يكون عليه الخطا والفساد او لا والاول يستلزم جواز امره بالمعصية فان لم
 يجب نافي **السابعة** وان وجب فانما وجب في نفس الامر نافي **الثالث** في نفس
 ولزم التكليف بالمال وان لم يجب المكلف صدق قولنا بعض ما يامر به الامام غير واجب في
 الامر غير طاعة وهو تقيض النتيجة الضرورية وهو **ج** فقد طهر ان جواز الخطا على
 الامام يلزم بالمال فيكون **ج** فتعين الثاني وهو امتناع الخط والعصيان عليه
 وهو المطلق **العرض** **بعض الفضل على هذه الدلائل** باننا لا نرى ان
 امكان صدق قولنا تقيض ما يامر به الامام غير واجب في نفس الامر غير ثابت وصدق
 الضرورية لا ينافي امكان صدق لان امكان صدق قولنا تقيض ما يامر به الامام
 غير واجب في نفس الامر امكان صدق التعقيب والمذي ينافي اصل القضية
 قولنا تقيض ما يامر به الامام بالفعل غير واجب في نفس الامر بالامكان ولا
 يلزم من صدق الاول الثاني لانه امكان صدق القضية لا يتوقف على صدق

بالأولاد الملائكة فلا لا قد يكونون من الله وأعيه أما على الله في فقدنا هو على الأمة عند
الخيرين وعلة وجوبها جزاء لخلقها على الكلف وهو عدم العصية فإذا لم يكن الإمام معصوما
أما أن يجب إمام آخر لا والأول يستلزم النسخ أو القول وروايتي إلى إمام معصوم فيقول
هو إمام لا يستغنى عن غير المعصوم وعدم الاستغناء بغير المعصوم وعدم وجوب
تحويل قوله وجوب قبول قول المعصوم فإمامه غير المعصوم تكون عبثا فتستفيق الثاني
يستلزم أحد الأمرين إما اختلال الله في مع استناده وهو لما تضمن التحقيق عليه
الوجوب في الإمام مع عدم إمام له أو اجتماع كل الأمة على الخطأ حيث لم يجعلوا الإمام
فأخلوا بالواجب كمن الأمة في اختيار اجتماعها على الخطأ وهو ما تضمن أيضا وإماما عدم
كون ما يرضى عنه وهو ما تضمن وإن كان في غير الإمام بوجبه إماما وإماما لا بوجبه إمام
الرجوع من غير مرجح لتساويها في علم الحاجة وهذا أيضا راجع إلى كون ما ليس بعلمه عليه
لأنه لا يكون علمه تاما والتدليل بغيره وإذا كان اجتماع الأمة مع عدم
في عمل واحد يستلزم ما لا يمكن كان محال أو ما لم يثبت الأول فظاهر لتحقيق الأمامية بإمام
بعينه عدم عصية الإمام مع عدم كونه نائبا نقضا للعرض فلا يجتمعان والثاني ثابت
فيبقى ولا ريب أن الثاني أن غاية الإمام ارتفاع الخطأ والأمن منه ورتبوا الكلف إذا
لم يكن معصوما فيكون الكلف به لم يحصل له داع إلى قبول قوله فإذا أوجب الله تعالى
الإمام لا يحصل منه العرض كان ناقضا لخصمه وإن كان معصوما نفي عدم
وأما يتصور الثاني فظاهر كما لا يكون الله تعالى ناقضا للعرض كان الله معصوما
والمتقدم حتى قالوا في تلك سائر اللزوم أن كل ما نفعه جمع يستلزم منضبط من غير أن يجر

كما قد ينطبق الآخر كما لا يكون الإمام معصوما كان الله تعالى ناقضا للعرض والثاني بالظن
بالعدم شبهة بين الملائكة أنه كلما لم يكن الإمام معصوما لم يحصل الكلف الوتوق بقوله بل يجوز
أن يكون الكلف في قوله وذلك ما ينفرد عن الطاعة فلا يحصل له داع إلى قبول قوله والعرض
تقتضي إمام قبول الكلف قوله وحصول الداعي بخلاف قوله ومع عدم عصية الإمام لا يحصل ذلك
فكون نصب الإمام غير المعصوم نقيضا للعرض كلما كان الإمام غير معصوم كان الكلف
عن الطاعة وأقرب إلى معصيته وكل ما كان كذلك أن تكليف بالمخرج فكل ما كان
غير معصوم كان تكليف الكلف بطاعة والبعد عن معصيته محالا أما المعصية فلا
الكلف في يعتقد مساوات المحقق للعرض فيكون تكليف طاعة من دون العلم
من غير مرجح ومن غير مرجح فيعتقدان تكليف طاعة وذلك يستلزم البعد عن
طاعة والتقرب إلى معصيته وأما الكبرى فلا تكليف نقيض للزوم مع وجود للزوم
تكليف بالمخرج وهو لا يتعارض الاجتماع وأما استحالة التبع فلا نصب الإمام مع عدم
التكليف بقرب الكلف من طاعة والبعد عن معصيته ينبغي فإدراك الإمام ونصبه
دائما إماما أن يكون الإمام غير معصوم أو يكون الكلف أقرب إلى طاعته والبعد عن معصيته
ماتوه الحجج لأن الكلف يعتقد تساويه وقوله متساو وقوله فتخرج قوله عليه السلام
بلا مرجح ذلك يستلزم بعده عن طاعته فلو كلف الله تعالى الكلف بذلك كان تكليفه له
بالحج من جزئي مائة الحج وهو حج وإنا يكلفه كان نصبه عبثا دائما أما أن يكون
الإمام معصوما أو لا بوجبه الله تعالى على الكلف كونه أقرب إلى طاعته وأبعد عن معصيته
ماتوه فلو كان كل منصفه فيقتل من مائة خلو من الثاني فمعت بالضرورة فيكون الأول

أما كذا كان الامام غير معصوم كانه نصيبه على الكلي باطل بالمقدم شمله بيان الملازمة انما
الكل من طاعة المرجح بلا مرجح وذلك ما ينفرد عن طاعة من قبلها فيكون نصيبه
عينا ما انما الكلي ظاهر **دأيا** لما ان يكون الامام غير معصوم ولا يكون نصيبه عينا ما
يجب لان كل منفصل يتلزم بغيره **ج** من غير التقدم وبعض الثاني لكن الثاني ثابت بالبروز
فيستفي الاثر **دأيا** ما ان يكون الامام معصوما ويكون نصيبه عينا ما فانه مخلو لان
كل منفصل يتلزم بغيره لعل من تعيق التقدم وعين الثاني لكن الثاني شتت بالبروز
فيكون الاول ثابتا **ك** كذا كان الامام معصوما نرجح احد طرفي الممكن بلا مرجح لكن الثاني
باطل فالمقدم شمله بيان الملازمة انما **ج** متابعه مع سائر انما المكلف ولا يجب
عليه طاعة المكلف **ج** تشار بها وهذا هو المرجح بلا مرجح وبطلان الثاني ظاهر
كذا كان الامام غير معصوم **دأيا** اما ان يجب طاعة **دأيا** او لا يجب طاعة **دأيا** او يجب
في وقت دون وقت وكلما وجبت طاعة **دأيا** امكن وجوب العصبة او اجتماع التعيين
وكلما لم يجب طاعة **دأيا** كان نصيبه عينا واجتهد التنقيض ان ايضا وكلما وجب لي
وقيته دون اخر فاما في وقت اصابت لوفي وقت خطابه والاني معلوم التناقض
والاولى يلزم انما **ج** كذا كان الامام غير معصوم **دأيا** اما ان يمكن وجوب
العصبة او يكون نصيبه عينا او يلزم الغاية او اجتماع التعيين والاني بالتأثير
بطل فالمقدم شمله بيان الصوري ان الامر لا يتلزم من غير هذه التكاليف على هذا التقدير
وتدل هذه الحقيقة التي هي مانعة لعل من حقيقة على تقدير التقدم صدق الاثر
ظاهر لان الكبرى فلان وجوب طاعة **دأيا** **ج** امكان امره بالعصبة امكن ان

71
فصلهم ان وجبت بامره والامام يجب طاعته **دأيا** او وجب على المكلف الفعل ولم يجب عليه كذا
جتلزم اجتماع التعيين وعدم وجوب طاعة **دأيا** استلزم التعيين في نفسه وعدم كونه
اما ما يقتضيه الطاعة وهو اجتماع التعيين وعدم وجوب طاعة في وقت اصابت
المعلوم لعل من قوله وليس **ج** حتى يعلم اصابته فيكون عينا ما فانه معلوم للبروز **ج**
فيكون محالا فيكون انما **دأيا** باجتماع المكلف اجتهود ولم اعلم اصابتك **ج** انقطع
فيتم الغاية واما الاستنتاج فلما ظهر من الثاني المنطق **ك** كما كان كل اجتماع التعيين
والتعريف بنص الامام والغاية وسكان وجوب العصبة محالا **دأيا** اما ان يكون نصيب
الامام غير واجب او يكون معصوما ما فانه مخلو لكن التقدم حق والاني الذي هو المتصل
لانما للقول صفة انما الملازمة فلا نأيلنا ان عدم عصبة الامام يلزم من هذه الاشياء
فلا كانت محالة يلزم اجتماع الامام غير المعصوم واجتماع الركيب يستلزم الاجتماع احد
اجزائه نأيلنا ان يكون هذا الاجتماع وجوب الامام او لا متناع عدم عصبة **دأيا**
حقية المقدم تقدم شيئا فيما مضى وهي ببناء ايضا بنفسها يحتاج بعض من عرض
له شبهة اليه **دأيا** واذا ثبتت هذه القضية لما بعد للقول فتقول لكن عدم **ج**
نصيب الامام بغير لما بين من وجوب نصيبه فيجب ان يكون معصوما **دأيا** اما ان يكون
الامام معصوما **دأيا** او ليس بمعصوم **دأيا** امكن ان يكون العهدة ببناء ناقضا لغير
وكلما كان معصوما في وقت دون وقت امكن ان يكون العهدة ناقضا للعرض ولزم الغاية
او تكليف **دأيا** بطلان **ج** اما ان يكون الامام معصوما **دأيا** او يكون الله عز وجل ناقضا
للعرض **دأيا** الامام معصوم ما فانه مخلو ولزم ايضا اما ان يكون الامام معصوما

ان يكون الله تعالى ناقضا للعرض او من غير الامام او يكون ككثير من الاطراف واجبة
 واما الصغرى فتدعى بان الله تعالى لا يصدق الملازمة الاولى فانه يمكن ان لا يصدق الملازمة
 الثانية في وقت من الاوقات فيكون الله تعالى ناقضا للامام لا يحصل منه عرض في وقت
 فمما هو ناقض للعرض واما صدق الملازمة الثانية فلا يمكن ان لا يصدق في وقت
 عدم عكسه مع ان العرض يكون مقربا في كل الاوقات امامته فيكون ان كان نقض
 العرض ايضا واما الملازمة الثالثة فلا يمكن ان يكون بين وقت عصمة وعلم
 عصمة بقوله وقوله عليه السلام لا يصدق الملازمة فينتج ان لا يكون
 ان كان باجتماع الكلت وان لم يكن الغير المكلف يكون ككثير من الاطراف واجبة
 الانتاج فقد ظهر في الفسطح فان امتناع المعلوم يعني والمعلوم ينتج امتناع
 المعلوم ومن اللازم اذا صدق في زمان النتيجة ان نقول في الاولى ان الله تعالى
 ناقضا للعرض فيكون عصمة الامام ثابته في الماضي بقوله كله واحد من
 الخبز الاخيرة فينتج عصمة الامام اما ان يكون الامام محصوما بالعرض
 او يكون ليس محصوما بالضرورة او يكون يمكن ان يكون محصوما ويكون ان لا يكون
 محصوما وكلا كان ليس محصوما بالضرورة امكن ان يكون ذلك الامام اما
 مع وجود النص عليه او لا جماع وكلا كان يمكن ان يكون محصوما ويكون ان لا يكون
 امكن ان لا يكون اماما دائما ينتج دائما اما ان يكون الامام محصوما بالضرورة
 او يمكن ان لا يكون اماما دائما ما دفعه خلافنا الصغرى فتدعى بان الله تعالى
 واما صدق الصغرى فبين قلنا في المحصور يمكن ان لا يدعي الى الطاعة دائما فالجواب

قد

٢١٩
 ان يكون الله تعالى ناقضا للعرض او من غير الامام او يكون ككثير من الاطراف واجبة
 واما الصغرى فتدعى بان الله تعالى لا يصدق الملازمة الاولى فانه يمكن ان لا يصدق الملازمة
 الثانية في وقت من الاوقات فيكون الله تعالى ناقضا للامام لا يحصل منه عرض في وقت
 فمما هو ناقض للعرض واما صدق الملازمة الثانية فلا يمكن ان لا يصدق في وقت
 عدم عكسه مع ان العرض يكون مقربا في كل الاوقات امامته فيكون ان كان نقض
 العرض ايضا واما الملازمة الثالثة فلا يمكن ان يكون بين وقت عصمة وعلم
 عصمة بقوله وقوله عليه السلام لا يصدق الملازمة فينتج ان لا يكون
 ان كان باجتماع الكلت وان لم يكن الغير المكلف يكون ككثير من الاطراف واجبة
 الانتاج فقد ظهر في الفسطح فان امتناع المعلوم يعني والمعلوم ينتج امتناع
 المعلوم ومن اللازم اذا صدق في زمان النتيجة ان نقول في الاولى ان الله تعالى
 ناقضا للعرض فيكون عصمة الامام ثابته في الماضي بقوله كله واحد من
 الخبز الاخيرة فينتج عصمة الامام اما ان يكون الامام محصوما بالعرض
 او يكون ليس محصوما بالضرورة او يكون يمكن ان يكون محصوما ويكون ان لا يكون
 محصوما وكلا كان ليس محصوما بالضرورة امكن ان يكون ذلك الامام اما
 مع وجود النص عليه او لا جماع وكلا كان يمكن ان يكون محصوما ويكون ان لا يكون
 امكن ان لا يكون اماما دائما ينتج دائما اما ان يكون الامام محصوما بالضرورة
 او يمكن ان لا يكون اماما دائما ما دفعه خلافنا الصغرى فتدعى بان الله تعالى
 واما صدق الصغرى فبين قلنا في المحصور يمكن ان لا يدعي الى الطاعة دائما فالجواب

يقال وهو يتلزم إمكانه لا يتلزم إمكانه حقيقة معروفة ذلك فيكون الله متعزلاً
 بالكلية لأن الأمر يتلزم دائماً من عدم وجوبه في الإمكانات يكون أمراً واجباً
 وطلبا لكل غير لازم لا يقتضي الكلام كلما وجب نصبه الإمام كان واجباً
 في نفس الأمر بالضرورة لأن الوجوب هنا إما على الله أو على كل الأمة وعلى كل واحد من
 المتقدمين بخلافه **ج** وكذا كان الإمام غير معصوم وكذا يمكن استقاء وجوب الوجوب
 أمكن استقاء الوجوب دائماً وكذا كان الإمام غير معصوم أمكن استقاء الوجوب دائماً
 وكما وجب نصبه الإمام فاجد الأمرين لازم إمكانه خصوصاً بالضرورة
 أو إمكانه صدق قولنا لا يجب نصب الإمام حين وجب لأنه على تقدير وجوب الإمام
 أمكن أن يكون معصوماً أولاً والثاني يستلزم إمكان استقاء وجوب الوجوب المتلزم
 لا مكان استقاء الوجوب في عدم التعلق عن النبي علم والملزوم يستلزم استقاء التعلق
 ومن اللزوم كمن صدق الثاني على تقدير صدق وجوب نصب الإمام **ج** لأن
 الوقيعة المطلقة والوقعية الممكنة متناقضتان ولا حين وجب نصبه يستحيل أن
 يصدق إمكان عدم نصبه فتعين علي هذا التقدير صدق الأول ويكون معصوماً
 بالضرورة وهو المطلب **ج** لو لم تكن عصمة الإمام واجبة أمكن استقاء وجوب الوجوب
 في كل وقت وكذا يمكن استقاء وجوب الوجوب لا يستلزم وجوب المعلول **ج**
 أمكن العلم بكون الإمام غير معصوم استقاء وجوب نصبه الإمام
 فقد ظهر أن وجوب الإمام لا يحتاج عدم وجوب العصمة لأن الأول متلزم
 لوجوب النصبة والثاني يستلزم إمكان عدمه ونفي اللزوم يستلزم نفي اللزوم

والأول الثاني

وفيه وثباته يقتضي لو لم يكن الإمام معصوماً أمكن أن يكون متعزلاً بالكلية معصوماً
 عن الطاعة وكذا وجب مقتضى حين وجوب نصبه وكذا كان نصب الإمام واجباً كان
 متعزلاً بالكلية معصوماً عن الطاعة ومقتضى حين وجوب نصبه بالضرورة مادام واجباً ولا يتلزم فائدة
 الوجوب فيكون الوجوب عيناً ويلزم من هاتين المقدمتين مع استقنا عين مقدمتهما
 اجتماع التقيضين **ج** لو لم يكن الإمام معصوماً لم يكن الفرق بين العادق والكاذب لكن الثاني
 لا تقدم مثلاً بيان الملازمة أن الإمام إذا لم يكن أن يقرب من المعصية ويأمر بها وينهي عن الطاعة فاما
 أن يستقاماً على هذا التقدير فيجوز طاعة الله والأمر **ج** لأن الإمام لابد ذلك والثاني إذا بقي على دعواه
 وكلمه لا طريق لم يكن إلى العلم ببلوغ الفرق بين العادق والكاذب في دعوى الإمامة لكن
 ذلك **ج** لعدم عصمة الإمام **ج** لو لم يكن الإمام معصوماً لم يعلم ككذلك هو طاعة متعزلاً
 الطاعة متعزلاً عن العصية وطاعة غير راد إلى المعصية متعزلاً عن الطاعة إذا ساءت لا تنفع
 من ذلك لأن غير معصوم **ج** ولا طريق في الحقيقة ذلك وهذا اعظم المنكرات عن استقامته
 يكون نصبه غير معصوم نقصاً للفرق **ج** لو لم يكن الإمام معصوماً لم يعلم الكليات أن اتباعه
 لها مقتضى ولا طريق إلى العلم إذا لم يكن الإمامة ومعها يجوز كونه مقتضى ومع هذا
 مستحيل اتباع المكلف وتكليف المشاق وتقتضي فائدة لو لم يكن العلم معصوماً لا يستلزم
 هو ثبوت بوجده ووجده وأمره ونهيته وكلامه وذلك اعظم المنكرات عن اتباعه
 فلا فائدة في نصبه **ج** لو لم يكن الإمام معصوماً كان وجوب اتباعه إلى العلم بتفريقه إلى
 الطاعة وتبعيده عن المعصية أو اللعن أو لا مكان ذلك والثالث **ج** والأساد في غيره
 فكان يجب أن كل واحد يتبع غيره كما ذلك والثاني **ج** والأساد في غيري الخ

فكانت تحسب ترجيحاً بلا مرجح فتبين الأول والثاني يعلم ذلك بالتشامع التقيض من غير معصوم
 وأما الثاني فيكون الاسم إذا كان في جهة المعصية حال كونها محصورة على تقدير كونها انتفاءً وتقيضاً
 واجتماع وجه القائل أول من يفرق بين ما يجب اتباعه وبين ما لا يجب اتباعه فيه مائة خلوة
 لا بد أن يكون الاسم معصوماً أمكن أن ياتر بالمعصية على هذا التقدير المذكور فيها فانه وجبت
 الثاني والثالث يجب أن لا يأتوا بالشرع وهو الذي يفرق بين الظاهر والظاهر لزم الثالث إذا جردت
 في جهة أن يكون معصية فلا يحيط العلم به لكن الغشيان الأخير انما يطلان في جهة انتفاء الأول وهو
 الثاني نصيب غير المعصوم فلا خلاف ولا خلاف في تحصيل وقوعه من الدلائل ومن إجماع الأمة
 نصيب غير المعصوم من الدلائل ومن إجماع الأمة وكل من لا يمكن حصره من الدلائل ولا من إجماع الأمة
 لا يكون أمناً ولا الترخيص بلا مرجح واجتماع التقيضين وانتفاء الفائدة فيه ودفع القائل
 أما الأول فلا نصيب الاسم إذا هو للتقريب إلى الظاهر والتباعد عن المعصية والتقريب إلى المعصية
 بسبب ذلك أمره بالباطل والزمان بها وتبعية عن المعصية وتجرد عنها وذلك من غير المعصوم
 يمكن له واجب فلو كان غير المعصوم أمناً كان جعل الامكان على في الوجوب ولكن الامكان لا يصلح
 لتعليق ما ثبت في علم الكلام نصيب غير المعصوم يستلزم جعل ما ليس بجعله على وهذا ضلال وأما
 المقدمة الثانية فظاهرها لو كان امكان التقريب كما في ان كان امكان المقرب في نفس المخلوق
 كما في تشابه الامكانين والاتصالين وزيادة احتمال الكذب في الغيب ولو كان كافياً كان نصيب
 الاسم وإجماع طائفة مخالفاً من لطيف فيكون محالاً لا نأجب لكونها طائفاً ولو كان
 الاسم غير معصوم قد ايماناً يتبادر الواجب في الوجه المقتضي للوجوب أو إجماعاً لا
 فائدة فيه أصلاً لكن الثاني معاً فالمقدم مثله بيان الملازمة ان امكان التقريب لو كان
 كافياً لكان امكان التقريب فيقتضيه نصيب الاسم وعدمه في وجه الوجوب وأما ان يكون

إجماعاً

في علم الكلام لو كان الاسم غير معصوم قد ايماناً يكون الترخيص بلا مرجح أو يكون
 كل واحد أمناً بواسطة اما على سبيل البطلان أو البطلان ما فقه خلوة لا بد أن يكون معصوماً
 كان نصيب التقريب إليه بالامكان لا احتمال التقيض ولو كان والامكان يتحقق في كل واحد
 ثبتت امانته من دون كل الناس مع تساويهم في وجه الوجوب لزم الترخيص بلا مرجح والثاني
 كل واحد أمناً على البطلان أو على المرجح وبيان مطلقاً الثاني ظاهره اما الأول فمفهومه وأما
 الثاني والثالث فمفهومه أيضاً ولا يستلزمه خرق الإجماع بل مطلقاً فظاهره في أيضاً لا يتصل
 الاسم من فعل الدلائل عندكم والدلائل في كل مقدور والقادر عندكم يجوز ان يرجح أحد دورته
 لا المرجح فكيف يمكنكم الحكم باستحالة الترجيح بلا مرجح هنا ثم هو سؤال وارد على كل تقدير
 أو كل من اختاره من الأمة لا مائة يرد هذا السؤال عليه فيكون باطلاً لا بد من الجواب
 لا نأقول امكانه على تفسيرين أحدهما غير الاحكام الخمسة والثاني إجماع الاحكام
 الخمسة مالا يلحق بغير المرجح بلا مرجح فيه لتخصيص وقت خلقه في جهة إيماناً أو إجماعاً
 فلا يجوز منه الإجماع والتخيم بغيره فخير والامكان ظاهراً وقد تقدم ذلك في علم الكلام وأما
 قوله سؤالا لا بد من الجواب في كل تقدير يرد علينا بل هو سوء الدلائل لا بد من الجواب في كل تقدير
 لو كان الاسم غير معصوم قد ايماناً يكون الوجوب شرعياً محضاً كما تقول الأشاعرة
 أو اقتضى القوة القائمة بعلمه في ضرورة دور أخرى مائة خلوة لكن الثاني معاً فالمقدم مثله
 بيان ان اذا وجب نصيب الاسم فلا يخفى ان ان يجب لغيره من اوله والثاني لا يحيل الوجوب

المقضي لا ما يجب فانه لا يغيره ولا يحد منه وحيث ان لا يقتصر على ظاهره ولا على غير الاحتمال
 وشا وهذا الوجه لا ينافي في الفعل اجمالا من حيث الغاية وانما يتحقق على قول الاشارة ان
 الوجه لا يقتصر على محض ثبوت الامر من المنة صلة والاول ليس الا التقريب والتبديد وما وصل
 اليها وتواليا ان عليه اجمالا ان كان غير المعصوم لكان كون ذلك بالقوة المحضة كافيا لكان
 الكل شاركا في ذلك وهذا هو العلم الناقص في الوجوب فيلزم احد الامرين اما تحقق
 لكل واحد واحد اذ هو العلم الناقص في مختلف حالاتها عنها وانما يطلون الثاني فلما
 بر في علم الكلام من ان الحسن والقيس عقليان او استحال مختلف العلول عن علمه الناقص
واما ان يكون الامام معصوما او عين الله في الوجوب المتساويين في الوجه المقضي للوجوب
 مع عدم مرجحه او الترجيح واجب وغيره مع تساويهما في الوجه ما نعه حاكم لكن الثاني هو
 فالقدم مثله بيان الملازمة ان الوجه حقيقة كان التقريب وليس يختص به الامام بل ينافي
 غيره فيه فاما ان يجب طاعته عنها فيلزم اجمالا احد التساويين في الوجه المقضي للوجوب مع عدم
 مرجحه وان خبره وبين طاعته غيره من الخلق لزم الخبر من الواجب وغير الواجب وهو
 خط لما بين في علم الكلام فان اجمالا عدم طاعته في الخارج عن الامامة كلما كان الامام
 غير معصوم لم يكن اماما على تقدير امامته والثاني بعد الاستلزام اجتماع التعيين والقدم
 مثله بيان الملازمة استحال الترجيح بلا مرجح ولا يجب طاعته عنها ولا طاعته لكل اجمالا
 تتعين ان لا يجب طاعته البتة فلا يكون اماما قطعيا كل واجب عنها فاما الملازمة او
 لمصلحة لا يحصل الا منه والامامة ليس من الاول اجمالا وهي من الثاني وكلما كان كذلك كان

مرجحا للمصلحة مع قبول المكلف ان لا يثبت مكنه حيث لم يكن لها يد من السبب والسبب في
 مرجحيه لم يوجد فاما غيره وهو خلافته راز السبب فيلزم استثناء الكائن من الموصوفين
 ولا يخلو في الامام الا التقريب والبعيد اجمالا ما يجب ان يكون مرجحا لهما مع قبول المكلف
 ومع عدم العصمة لا يكون مرجحا ولا يكون حجة مكنه ههنا فتصدق معانته ثانيا كذا لم يح
 قبول المكلف يجب ان يكون مرجحا بعد الا في غير المعصوم مع قبول المكلف يجب ان يكون
 مرجحا لا في من الامام بغير معصومه وهذا هو المطلوب كلما يجب كون لفظا وجب
 تحقق اللطف عنده وكلما لم يكن الامام معصوما لم يتحقق اللطف عنده ويلزم ذلك صدق
 انما لا يجب الامام الا لكونه لفظا او يكون معصوما ولا يجب نصب الامام وصدق هذه المنفصل
 ما نعه خلوطا ههنا لكن الكلي سوى الثاني بما يتعين عصمته كلما لم يكن الامام معصوما
 يمكن حلة للملحة الى الموتر هو الاكثان والثاني بها فالقدم مثله بيان الملازمة ان الامام اذا
 لم يكن معصوما كان التقريب والتبديد بالنسبة اليه مكنيا لا يترفعه الامام ولا يجب تعيينه
 لكن لا يجب للامام امام والاقس وهو مع عدم فكل يتساون في علمه للحاجة فيلزم
 خاتمة والمخرج من كل الامة غير المعصومين مع كونه اماما ما يكون معصوما فيكون ثانيا
 او كذا عينا هو فيكون الاكثان مختصا ولا حاجة فلا يكون علمه للحاجة الاكثان وهو المطلوب
 واما بطلان الثاني فظاهر في علم الكلام اما ان يكون الامام غير معصوم او يكون علمه للحاجة
 الاكثان ما نعه جمع لا في منفصلة فخلو ما نعه جمع من غير القدم وتعيين الثاني لكن
فاما ان يكون الامام معصوما او يكون

عندئذ قلنا ان الذي بطل ما تقدم قلنا بيان الملازمة ان كان وجوده في المكان في الجسم في الزمان
 معترضا ان يتحقق في المكان فيقول الواجب في الجسم فلا يتحقق في المكان في الجسم في الزمان فيستلزم عدم
 بقوله في الاصل ان كان معصوما كذا كان الامام معصوما كان الجسم بلفظه اختصا
 بالضرورة كان ما بالضرورة مع المكان عندئذ قلنا في مطلق لا بد من بالاختصاص فيكون ما تقدم
 والملازمة ظاهرة ولان عدم محبة يوجب امكان تبعية عن الظاهر وتقرير الى العصب
 ومكس كذا كان الامام غير معصوم وقد عاينا ان يكون وجوب العصبية بغير اجزاء عارضا
 لها او عدم وجوب ما وجبه الله تعالى على الكل والثاني نفسه بلفظه قلنا المقدم بيان الملازمة
 ان غير المعصوم يمكن ان يامر بالمعصية فانه وجبه لزوم الامر الاول والا لزم الثاني لان المكلف
 يجب عليه طاعة الامام في جميع ما امر به واما بطلان الثاني فانه لان العصبية تجب في اجزاء
 عارضا ضرورة والثاني يستلزم الجعل كذا كان نصب الامام واجبا كان عدمه ايضا محذورا
 من وجوده في تحصيل الغاية منه بالضرورة وكلامه بكن معصوما كان وجوده اشد محذورا
 من عدمه في تحصيل الغاية منه بالامكان العام اما صدق الاول فظاهر واما صدق الثاني
 فلا بد من ان يامر بالمعصية فان اعتقد وجوبها لزم معي مع ارتكاب المعصية لغير الواجب
 والا لزم من عدم الامام جواز ارتكاب المعصية ومن وجوده امكان ارتكابها مع الجعل
 الواجب والغاية من الامام التبعية من امكان فعل المعصية ونصبه ملزم امكان فعلها
 مع الجعل الواجب وملزم من صدق ما بين العصبية كذا كان الامام غير معصوم كان عدمه
 اشد محذورا من وجوده في تحصيل الغاية منه بالضرورة وكذا كان الامام غير معصوم كان

عندئذ قلنا

عندئذ قلنا ان الذي بطل ما تقدم قلنا بيان الملازمة ان كان وجوده في المكان في الجسم في الزمان
 معترضا ان يتحقق في المكان فيقول الواجب في الجسم فلا يتحقق في المكان في الجسم في الزمان فيستلزم عدم
 بقوله في الاصل ان كان معصوما كذا كان الامام معصوما كان الجسم بلفظه اختصا
 بالضرورة كان ما بالضرورة مع المكان عندئذ قلنا في مطلق لا بد من بالاختصاص فيكون ما تقدم
 والملازمة ظاهرة ولان عدم محبة يوجب امكان تبعية عن الظاهر وتقرير الى العصب
 ومكس كذا كان الامام غير معصوم وقد عاينا ان يكون وجوب العصبية بغير اجزاء عارضا
 لها او عدم وجوب ما وجبه الله تعالى على الكل والثاني نفسه بلفظه قلنا المقدم بيان الملازمة
 ان غير المعصوم يمكن ان يامر بالمعصية فانه وجبه لزوم الامر الاول والا لزم الثاني لان المكلف
 يجب عليه طاعة الامام في جميع ما امر به واما بطلان الثاني فانه لان العصبية تجب في اجزاء
 عارضا ضرورة والثاني يستلزم الجعل كذا كان نصب الامام واجبا كان عدمه ايضا محذورا
 من وجوده في تحصيل الغاية منه بالضرورة وكلامه بكن معصوما كان وجوده اشد محذورا
 من عدمه في تحصيل الغاية منه بالامكان العام اما صدق الاول فظاهر واما صدق الثاني
 فلا بد من ان يامر بالمعصية فان اعتقد وجوبها لزم معي مع ارتكاب المعصية لغير الواجب
 والا لزم من عدم الامام جواز ارتكاب المعصية ومن وجوده امكان ارتكابها مع الجعل
 الواجب والغاية من الامام التبعية من امكان فعل المعصية ونصبه ملزم امكان فعلها
 مع الجعل الواجب وملزم من صدق ما بين العصبية كذا كان الامام غير معصوم كان عدمه
 اشد محذورا من وجوده في تحصيل الغاية منه بالضرورة وكذا كان الامام غير معصوم كان

المحصل

لكن المقدم حتى فاقنا في شدة بيان الملازمة ان الامام يجب طاعته في جميع ما يشر به وادام يكن
 معصيا لا يمكن ان يامر بالمعصية فاما ان يجب وجوب طاعته في جميع ما يكون التكليف بالاطاعة والاعتقاد
 فانه وهو خلاف التقدير اذ يخرج كونه معصيا بغيره فيكون معاملة الامام كما كان معاملة غيره
 التقدير واما حجة المقدم فاقا حجة كلما كان التكليف واجبا كان طاعته واجبا على التكليف
 معقولا له من الطاعة وسبعا على المعصية بالضرورة كان معصوما وكذا كان طاعته له واجبا
 لم يكن دائما ونقربا له وسبعا على المعصية بالضرورة كان معصوما بل يجب كلما كان نصب الامام واجبا
 كان معصوما بالضرورة لكن المقدم حتى فاقنا في شدة والمقدسان طاعته ان كانا تقدم
 وجوب نصب الامام لكونه لطفيا في التكليف وكما وجب على الله تعالى لكونه لطفيا في التكليف يكون
 التكليف موقفا عليه ويدور لا يحسن التكليف وكما كان كذلك فاما ان يترقب فانه قد علم فعل
 من انما التكليف او لا فان كان الاول وجب على الله تعالى ان يجاب على التكليف ثم اللطف وحصول اللطف
 له بالضرورة وان كان الثاني الملتزم فيه وكما لم يفعل الله تعالى او من ليعقد بفعله تمام
 اللطف ذلك الفعل انتهى التكليف بالفعل على التكليف اذا اقررت ان تقول ما يتوقف عليه
 حصوله الغاية من لطف الامام الذي من فعل التكليف هو طاعته في جميع الامور والقرى
 تقول اذا فعل التكليف ذلك وطال الطاعة واما ان نتم لطفية الامام بالضرورة او لا والاو
 المعصية والامام بين القطع بتمام لطفية الامام وان كان الثاني فيكون عدم اللطف للضرورة على الفعل
 من الله تعالى او من الامام ينتهي لتكليف التكليف بالفعل حيث لا يبي مكلما بالفعل ولو لم يكن الامام
 معصوما لما كان يخرج التكليف عن التكليف بالفعل مع حصول الامر الظاهر مقدم علم التكليف
 عن التكليف وهذا هو حجة كون ما لا يطابق كلما كان الامام غير معصوم لم يبق التكليف
 وتوقف بقاء طاعته بالاجبات الشرعية والاشرف الى الامام لانه ليس الامام

ومعها عقلهم فيجب تكليف بالاعتقاد وجاز خبره عنه ورواه واذا لم يبق له وتوقف بقاء التكليف
 وجب ان لا يكون مكلما كان من الطاعة احد ان التكليف فيه مكلما ومصلحة دليله تركه وان كان
 فيكون مقتضى نصيب اكثر من مقتضى تركه الامام انما نصب لتأكيد التكليف وانما هو في
 نصيب غير المعصوم قد عجل زواله فلا يصلح الامام به وفي نصب الامام لا سبب التكليف بالاعتقاد
 به وفي نصب الامام غير المعصوم يجب ان لا يترك في نفسه التكليف فيجعل احدا من المكلفين بالاعتقاد
 بما تقتضيه الغاية نصب الامام جدا استبعاد المشتري المعصية في فعل المكلف التي من فعل الله تعالى
 غير الامام ونصب الامام غير المعصوم قد يبق التكليف كما بينا فلا يكون الامام بعد استبعاد الزيادة
 الى من فعله لا يقال هذا انما هو على قول من يحفل الامام به من فعله نعم اما اذا جعلنا الامام من
 فعل المكلفين فلا قد بينا في الكلام بطلان الاول وصحة الثاني لا نقول بل قد بينا في كتابنا الكلام فيه
 بطلان الثاني وصحة الاول ثم يعين الدليل على وجهه ثم نقول الامام بعد التكليف فلا يصلح
 ان يكون باقية له والامام كانت بعده فاجاب الامام فعمل التكليف به ودعا به اني سيجوز ان
 يكون شيئا جدا كما كان نصب الامام غير المعصوم فلا يكون شيئا من زوال اصل التكليف فيسقط
 اصل التكليف به فيكون شيئا جدا الامام تحصيل الثواب يستحق بالتكليف او نصب الامام
 غير المعصوم قد يترك التكليف فلا يبقى الثواب المستحق كلما كان الامام التكليف بالضرورة
 ولا يشترط الامام غير المعصوم لان التكليف بالامام ينتج وتعين من الامام غير معصوم كل ذي
 غاية فانه سيجوز ان يكون شيئا في ضد ما والامام غايته تحصيل التكليف بفعل التكليف ما كلف به وغير
 المعصوم قد يكون شيئا في ضد ذلك كما بينا فيستحيل ان يكون اماما كلما كان الامام واجبا كان
 الامام معرا بالتكليف ومظهر الاثر على قدر طاعة المكلف له وكذا كان الامام غير معصوم
 فقد لا يكون الامام معرا بالتكليف ولا مظهر الاثر ولا مظهر الاثر وقد يكون الامام واجبا
 لا يكون الامام معرا بالتكليف ولا مظهر الاثر وهو شيئا في الاول لا يترك الامام غير التكليف
 لعدم فعل التكليف به بالضرورة وكل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك فيجب ان لا يكون الامام غير معصوم بالضرورة

يتبين وايضا ان الامم اذا اختارت ان يدعوا الى المعصية وجاز ان يكون هذا الذكاء اللطيف اتباعا على
 ضرر مطعون وقد اريد دفع الضرر المطعون عنه في ترك اتباعه عند ذلك الثاني بطريقا للقدم
 شدة كلما كان لازم امامة غير معصوم منتقيا كانت امامة غير المعصوم منتقبة لكن القدم
 حتى قال في مثل هذا المأثرة فطاهرة اذا انتفى اللازم بوجوب انتفاء المأمور واما انتفاء الامم
 فلان اما غير المعصوم مستلزم التكليف بازتناع النقيضين وازتناع النقيضين **ح** بيان استلزام
 ذلك ان اتباع غير المعصوم وطاعة اركاب الضرر المطعون كما قلنا وترك اتباعه وترك
 لذلك الاحتراز عن الضرر المطعون واجب يجب ترك اتباعه وترك ترك اتباعه **ح** اما
 اما ان يكون امامة غير المعصوم منتقبة او تكون مثابة مع انتفاء ولا يلزم ما نعت خلو ولكن الثاني
ح فثبت الاول بان صدق المنفصلة اما امامة غير المعصوم فتستلزم وجوب اتباع غير
 المعصوم وتحريمه ان يشمل على غير مطعون وفعل ما يقتضي على غير مطعون حرام ترك اتباعه
 للامامة واجب التحريم **ح** وهذا المأثر منتف لأن **ح** الثاني يقتضي من فاما ان يكون امامة
 غير المعصوم ثابتة او لا **ح** لما فيها فان كانت ثابتة ولا يلزم منتف على كل تقدير قبله
 الامر الثاني وان كانت منتقبة لزم الاول واما استحالة الثاني فطاهرة اذ وجود المأمور **ح**
 انتفاء اللازم **ح** الامم شرط التكليف وسبب ما في فعل المكلف به والا كما يجب **ح**
 ان يكون مانعا وغير المعصوم لكن ان يكون مانعا **ح** ان يكون الامم غير معصوم الامم
 مغرب الى الطاعة وسبب عدم المعصية وعليه الاستعداد للشي بالذات وعلية السببية
 الاستعداد للظهور بالذات انتفاء لان لا يمكن اجتماعهما في محل واحد بان يكون بعد الشيء
 بالذات وسبب عدمه او بعد الضد في الحال وعدم المعصية بعد التحصيل المعاصي وعلم

23

الكلمات مع الشهادة والمنفعة فلا يمكن ان يتحقق مع الامة الواحدة لعدم
 الكثرة فلا يمكن اقامة غير المعصوم ^{الامة الواحدة} مع قول المكلف او امره
 ونواحيه وهذا المسترط لا يكون شريطة الامة الواحدة لان ليس له امام اخر حتى يتكلم به
 الامام ونواحيه ولا يتحقق الامتناع لان امره لا ينفذ ونواحيه لا تسمع والمأمور مستأثر
 ولا يمكن ان يقال الشرط اشتراط الامر بالاعتناء او اختياره للطاعة والامتناع خاليا عن اللطف
 فيكون مانعه من عدم العصية في حق الامام لطفاً وتجب تحقيق الشيء مع المانع له لوعلة
 عدمه فيستحيل اجتماع عدم العصية مع تحقق الامة في محل واحد وهو الموضع والامتناع
 ان الامة مانعه من عدم المعصية مطلقاً لان الامة الواحدة لا تقرب من الطاعة والتشديد
 المعصية لكل واحد والامر يجب بالشيء لكل طاعة وكل معصية في وقت ^{دائماً} بالامانة يكون
 والامر منه او علة عدمه متحققان في محل واحد في وقت واحد او يكون الامام معصوماً مانعه
 لان الامة مانعه من عدم العصية فاما ان يكون الامام معصوماً اولاً وكلما لم يكن الامام معصوماً
 اجمع الشيء مع مانعه ومنع عدمه وانتفاع المأمور من الشيء والمأمور يستلزم انتفاع المأمور من الشيء
 واللازم لكن الامر متوقف قطعاً وما ينفذ عليه انه لو لا انتفاءه لم يكن احد الامور مما يكون
 المانع ليس بالامر او يكون الشيء الواحد ثابتاً متفقاً وكلما كان ثابتاً في كل زمان وهو الموضع
 دايماً اما ان يكون الامام ليس بمعصوم او يتغير الامام مع المانع من وجوده
 وعلة عدمه مانعه جازع الامة مانعه في عدم العصية ويستلزم العلة في عدم العصية
 او يكون هي علة فيه فلا يكون الامام غير معصوم ^{الامام غير معصوم} يستلزم هذا ان المكان والمكان ثابت قطعاً
 مستغنى الامر كل ما سب غير المعصوم اما ما يحفظ والامر او كل الامة يستحيل ان يكون

يتم

حقيقة مع صاحب غير المعصوم اما ما يستحيل ان يكون المانع وان يكون كل الامة وكلما لا يتغير
 المانع او كل الامة يستحيل ان يكون المانع غير المعصوم يستلزم ان يكون اماماً باين الامور الامة
 غير المعصوم يستلزم اجتماع الشيء مع مانعه لوعلة عدمه لما تقدم واما المكلف فله امره واما المقد
 المانع فلا يمكن ان يكون الامام ليس الا بالاجماع ^{صاحب الامام غير المعصوم} اما ان
 يمكن ان يستلزم سبب احد الضدين شيئاً في الآخر حال كونه شيئاً للضد او يمكن ان يكون
 يستلزم وان يكون مطلقاً بالاجماع والكل خطأ وهو على الدخ ^{وعلى الامة} مع اما
 للامانة فلا يمكن غير المعصوم يمكن ان يدعو الى العصية فاما ان يستلزم اماماً معصوماً فيكون
 قد جعل سبب احد الضدين شيئاً في الآخر حال كونه شيئاً في الضد واما ان لا يستلزم اماماً
 مع انه نفس عليه ونفسه ولم يزل به فيكون معصياً للضد واما ان يكلف بعدم قول قوله
 وعدم الانتفاع بالشيء وقت عصيانه واركانه مع انه لا يعلم ذلك الا بقوله للكونه
 حوالاً لظن الشارع والمدين للاحكام ومع انه الفاعل لظن لا يمكن مخالفة فيلزم تكليف
 بالايدي والامانة لا يقال هذا لازم الوقوع لا لا يمكن الوقوع وفرضه بين
 الوقوع بوقوعه وبين المكان الوقوع لا يقال المكان لازم لان المكان المأمور
 لا يستلزم استلزام ذلك والامر استلزام المكان والمكان لا يمكن ذلك بل يمكن بل هو
 على الشيء وعلى كل الامة يستحيل ان يقال اذلة الاجماع دلت على عدم وقوع الخطأ الا على
 استحالة الفرق بين الدائم والغير ديم فلا يرد على كونه يكون الامام نصب
 الامة لا يقال قد بينا في الكلام استناد نصب الامام على المكلفين بل هو من خطئ
 وايضاً اذلة الاجماع دلت على ان كل ما فعله الامة حسن وكلما هو حسن وهو من الغرض

تدور الامام علي بن محمد الكوفي علي الطائفة ومعه من العصبة وعلمه ان يقف
السبب المرجح للفعل المنعجب له علي شي اخر اوله والثاني حج والامام من مقرها
يقوقف علي شي اخر مكانه يجب العلم وجوبه دليل علي عذبه والاول يستلزم الوجود
عنده والافان ان لا يقوقف علي شي اخر فيكون ذلك السبب ليس له سبب تام
وكما كان الامام غير معصوم لم يجب التوجه عند اجتماع هذه الاشياء بطلان الثاني
مستلزم بطلان المقدم فنقول عند وجود الامام والكليفي وعلم الكليفي وقوة
الامام علي حمل الكليفي علي الطائفة وردعه عن العصبة وعلم الامام وانقضاء الثاني
امانه يعني رجحان وجود الفعل وعلمه في نفس الامر وهو وجوبه المتكبر منه في نفس
الامر موثوق به في شي اخر اوله والثاني حج لانه سبب غير تام كذا في الاكابر وقوته
عليه تاما لا يكون هذا في السبب الاول ولا يكون له سبب تام والثاني حج لما تقدم في الاول
تتبعين الاول واذا كان كذلك وجب عصمة الامام لوجود الامامة وقوة الامام في
صوره نفسه والامام من سلكا يتحقق السبب العام ذاك في نفسه السبب ويتحقق
نقيضه ولا يعني ما بعده الا ذلك اما ما لنفسه وقا به لنفسه لا نقول الامر ونقضي
والقدرة والعلم في حق الامام كافي اوله ان الاول حصل السبب العام وهو
الطاعة وان كان الثاني تاما ان يكون الثاني في نفسه السبب العام وهو
الثاني حج والاول لا يخلو باللفظ الواجب الا ان الثاني في نفسه السبب العام وهو
ايضا فان الامامة لطف تام بوجود الامام والاول مستلزم حصول السبب العام
فاحتجني بها من غير ان الامامة لطف كذا غير معصوم في حصول الواجب

الطائفة
الامام
الاول
الثاني
السبب
العام
الخاص
الاول
الثاني
السبب
العام
الخاص

لنفسه في الكون في طاعة الاحياء وعدم قيام غيره في طاعتها والامام يجب عشا وكما كان الامام
تأخر علي حمل الكليفي علي الطائفة وابعداه عن العصبة عشا فوجب تحقير ذلك والامامة
ان يجب او يفي علي صفة الامكان او مرجح بالسبب الي ادراعي والثاني حج والاول لا تقتضي
ثابت له والثاني يقتضي الوجود والاول المقصود فلو كان الامام غير معصوم لم كان معصوما
الحق ما يجب عذبه لا يقال لا يلزم الحج وهو اجتماع النقيضين وتحيل المصداق ايضا لو لم يكن
الامام معصوما لزم احد الامرين الاربعة اما كون في السبب لاسيما تاما له او جعل علي دي
السبب شي او عدم الجواب ما يقوقف عليه الفعل من الفعل في المصداق او الجواب احد النقيضين
في وجه الوجوب شي لا مرجح ما به خبر والاول بانسائه بطائفة المزدوم اما الاربعة
لا طريق للكليفي الي حصول الحق والعرب من الطائفة والتجدي عن العصبة الامامة لانه اما ان
يكون طريقا اوله والثاني مستلزم جعل عين السبب شي والاول اما ان يقوم غير ما يحتاج
اوله الاول مستلزم الجواب احد المتساويين في وجه الوجوب شي لا مرجح والثاني اما ان
يقوقف بعد ما علي شي اخر اوله والثاني مستلزم عدم وجوب اللطف الذي يقوقف الواجب عليه
والثاني اما ان يكون شياما يتقرب المكلف معناه ويعلم الحق اوله والثاني مستلزم كون
في السبب لاسيما تاما والاول يلزم ان يكون معصوما لا يكون امامه غير المعصوم شي
تاما لا ينافي طاعة المكلف واستحالة لا امره يمكن ان لا يقرب الي الطائفة واما ما ان يكون
الاول بانسائه ظاهر امامه غير المعصوم مع طاعة المكلف للامام وانتشار الامر
ليس طريقا للجزم بالجماعة والتقريب والتعبد ولا طريق غير الامامة لما تقدم فليزوم
ان لا يكون المكلف طريقا الي معرفة حق الله وحكمه افعاله وهذا حج ونصب الامام
والدلالة عليه وطاعة المكلف في جميع امره وعلمه عاقلته في شي احلا جعله الشارع
شيئا تاما في التقريب والتعبد ولولم يكن الامام معصوما لا يمكن انفعال التعبد والتعبد

غير

عدم

منه وكذا يمكن ان يقال انه غير ممكن ان يكون سببا في حادثة الكثرة فيقول كلما كان الامام
 غير معصوم كان المذبح قد جعل للسبب الاكثر والاعتقادي حجة في انما كان الثاني دليلا
 لا سيما في الهلاك كذا للتقدم **ج** كذا امام فان حادثة المكلف له مع نصيبه كان في اللطف
 بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم طاعة المكلف له مع نصيبه كان في اللطف بالامكان بل
 لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة اما الصغرى فلا بد ان لا يكون له كذا فانه يخرج عن اللطف
 الذي يتوقف عليه التكليف وهو **ج** واما الكبرى فلا بد ان يكون ان يدعى الى المعصية فيجب
 عن الطاعة او يعمل يمكن ان لا يكون كافي في اللطف **ج** الامام غير المعصوم يمكن ان يخرج
 عن اللطف ولا يتقدم به فان لم يكن اما لم يحصل اللطف وكان قد اقيم ما ليس بلطف ولا
 يحصل منه اللطف مقامه وهو **ج** لا سيما على الغير والجهل والركب وان لم يكن اما
 فان لم ينص عليه فلا عن اللطف الواجب وان نص عليه لاما غير مع عدم دلالة عليه
 ولا يخرج عن كونه ذلك مستلزما للتكليف بالاطاعة **ج** لا يخرج بايامه الا هو وكل لا
 ذلك يودي الى المخرج والفتن وهو غير الزم من **ج** **ج** كانت الامامة ثابتة في كل
 وقت كانت لطفها تنسب اليها في التكليف **ج** ايا وكلما كان كذا استحال ان يكون عنه
 وقت لا جوابا على الله **ج** او على الامامة على القولين فانها خطأ وكلما كان الامام
 معصوماً **ج** ان يكون وقت تمام عن اللطف او اللطف لا يتم بنصب الامام خاصة
 بل بدعيه على نقد طاعة المكلف له وهذا يمكن ان يحل به غير المعصوم واجتماع
 الكلمة المناقضة للضرورة **ج** **ج** كذا جعله الله في سبب موصلا الى المكلف
 الى اقامه مطلوبه له في يتوقف خصوصها عليه وانما حصل تلك الغاية منه لا من غيره
 فلا بد ان يكون واجب التاديب اليها اذا طلبت الغاية التي لا بد من الامن كذا السبب
 وبما في المكلف **ج** عدم حصولها منه دليلا كانت سببا في انما اذ كل سبب يودي الى سببه

دليلا

فاما ياداني **ج** والى سبب ذاك فيجب حصوله منه **ج** فرض عدمه فعدمه وكل من ليس
 لا يجب عنه **ج** ايا واما ان يكون الامام معصوماً واما ان يخرج الواجب عن كونه واجبا حال
 كونه حائلا على وجه يقتضي وجوبه واخرج الشرط عن كونه شرطا او يلزم تكليفه ما لا
 يحتاج ما معه حاكم لان الامام غير مكلف من الطاعة بل حاكم فيها فانما هي الفعل الذي
 هو اللطف شرطا فيه واجبا او لا يعني فان لم يكن بين ذلك الاول وان سمي رخص اللطف عن
 كونه شرطا لزم الثاني وان لم يكن لزم التكليف بالمسروط حاكم عدم الشرط وهو الثالث
 لكن الثاني بافتقاره **ج** كذا التقدم **ج** حاكم كان الامام غير معصوم يمكن ان يكون استلزام
 معانداً احكامه كونه شرطا لكن الثاني بطاعة كذا التقدم **ج** **ج** ان يكون غير مكلف
 عن المعصية حال كونه اما شرطا في التكليف اذ لم يكن معصوماً **ج** الامام اذا احتج اليه
 لا جرم عدم معصيته فالمراد منه في هذا المخرج اذ اقامه المكلف في جميع احواله وكما كان
 كذلك كان الامام معصوماً اذ يستحيل ان يطلب نفي شيء من هو متحقق فيه **ج** لطفه
 الامام الرابع سببه غير المكلف الطائب الحق في اقامه فيما يامره به وينهاه عنه من
 الاوامر والنواهي الشرعية وان لا يصد عن الامام ما تنفر عنه وحذرت المعصية منه
 ما بعد زعمه المكلف في اتباعه وينفر عنه فيستحيل عليه المعصية ولا انتفى طاعة
 اذ اتركيب المذاهب **ج** حاكم ما يدعي هو اليه كان من اعظم الدواعي الى عدم طاعته فلو
 اتركيبه تمام معصيته **ج** انتفى فادبه بالكلية **ج** لا اعظم في النفرة عن اتباعه من
 حرمته المكلف انه سائر له في وجه الحاجة وانه لا يثبت عنه بوجه فلا ياديه **ج**
 كلما كان الامام غير معصوم فاما ان يجب اتباعه او كونه الله سبحانه ونحو ذلك طلبت في المكلف
 بعد الصبر مع ثبوت حالة الصدا الاخرى عدم فذلك المكلف على الرضا والثاني
 بتعيينه بطاعة التقدم اما الملازمة فلا ان الامام اذا لم يكن معصوماً كان موجب
 النفرة عن اتباعه **ج** لان موجب النفرة سببا واقعه في جوانب الطاعة وطاعته **ج**
 لا يخرج وعدم التوقف باقواله وافعاله وكما كان موجب النفرة ثابتا فانما يجب طاعته

المعلوم وانما لم يرد في المقام ان عدم عبادة الامام يستلزم الكفر
 بائس حجة لاجل عدم الفاعلية فيكون عدم العمل ليس على لعدم ما لا يخلو
 فظاهر في علم الكلام لو كان الامام غير معصوم كان وجوب العمل مع امكان
 العمل او عدم اللطف الذي هو شرط في التكليف من جهة الله تعالى اذن الامام مع طاعة
 الامام وانما يتناول جميع او امره واطاعته والتالي في ذلك فالحق ان الامام مع طاعة
 نصب الامام وجده غير كافي في اللطف مع دعاء الامام الى الطاعة ويدر عن المعصية
 فاما ان يكون فيه الامكان فيلزم وجوب العمل مع امكان العمل عند طاعة الكائن
 له في جميع احواله وتواهيده لا يكتفي بالامر بالاطاعة والتمني عن المعصية في طاعة
 الامام فلا يجعل فيكون اللطف قد استقام من جهة الله تعالى في وجوب الامام فلا يتوحد
 المكلف ويكون معذوراً فيكون له الحجة لا بد في اللطف من نصب الامام ونصب غيره
 المكلف اليه معرفة والى العلم بانه لا امر بالطاعة ولا جمل به ونبه عن المعصية ولا يخل
 بها وانه لا يفعل ذلك فاما على سبيل الوجوب او كلفي بغير الامكان في العلم بانه لا
 الامكان للتساوي الطرفين سيما للفرج والاعتقاد بسبب وجوب العمل وهو
 شغل لادله وهو العبرة من جهة احد الطرفين في الممكن لا بد وان يكون ذلك الطرف
 واجبا لانه المتساوي للطرفين بالصحة العبر بان يكون مرجحاً لاحدهما
 كلما كان الامام غير معصوم كان قد رتب على حمل المكلف على الطاعة وحرمان المعصية ككيفية
 وامكان تحريمه الصحيحين الطرفين السوي هو المقرب الى الطاعة والمبعد عن المعصية
 وهذا ينبغي هو مستحق في المكلف نفسه فيلزم ان يكون اجبا عليه اذا لم يكن العايدة
 في الجاهل بالفضل والامر ان لا يكون الكافر مكلفا بطاعة الامام ولا العايدة في الجاهل
 وان يكون اسلافه التي كانت عذرة او امتناعا في شية منه والامام من الثاني معقول اما ان لا

طهر الله

في ذلك المصلحة منه ومن غيره بحيث يكون كل حيلة ينبغي وجوب تساوي العقول
 في حصولها والاعمال بوجوبها فبما والثاني انما يكون احدها مستلزما للآخر لا ينبغي
 الوجوب بل ينبغي ترجيح كون العمل فيجب على نفسه ومنه فاما ان لا يخلو اما ان
 يكون احدها مستلزما للآخر في العمل المستلزم للوجوب دون وجوب الاخر في الثاني
 الاصل تعدد الامور فكذلك ينبغي ان يعلم الواجب المعين والغير الذي على اليد انما
 يقرر ذلك فيقول الامام الوجوه التي تقتضي وجوب نصبه ووجوب طاعته حقيقة
 المكلف نفسه كالتزامه بحمله اما طاعة واجبة طاعته عليه نعمنا مع شراكم اياه
 في وجبه الوجوب **ج** لو كان الامام غير معصوم لزم ان يتخير الشارع بين طاعته وطاعة
 اي مكلف كان بحيث لا يخل طاعته عيناً لان قد رتب الامام على حمل المكلف ليس شرطاً مطلقاً
 بل هو طاعة المكلف وكل واحد هذا المعنى متحقق فيه فيبقى باقية الامام لا يقال
 يجب التحيز على تقدير ايمانه غير المعصوم لما رتب وهو كون الامام يجب التحيز على
 لا نقول لا نفس ان المانع متحقق على تقدير تساوي الامام وغيره واذا لم يخل
 الصالح في امر لا يقال انه مانع بل يستند الحق في ذلك على استحالة ذلك الامر
 ايمانه غير المعصوم مستلزم ارتفاع الواجب وكما استلزم ارتفاع الواجب فليس بواجب
 يتبع ايمانه غير المعصوم غير انما الصلح في الامام مستلزم احد الامر من اما ترجيح
 احد الفعلين المتساويين في المصلحة المتساوية فبما مقتضيه لوجوب من غير مرجح
 او تساوي الامام وغيره في وجوب الطاعة لما تقدم كلامه خلافاً للواقع واما الكبر في الامان
 كلما استلزم ارتفاع الواجب لو كان وانما لزم اجتماع التعيين وهو ظاهر **ج** كلام
 تساوي وعدمه في مشابهة المصالح التي جعلت مقتضيه للوجوب كان
 الفضل غير واجبه قطعاً واما في غير المعصوم فكذلك يتساوي عدمها فيها لا تقدم
 فيلزم ان لا يكون الامام واجبه **ج** كلما كان الشيء عذرة خساً وان في المصالح
 الظلمة واجبة التي لم يجز ان يكون الامام غير معصوم لزم ذلك **ج** لو كان الامام غير
 معصوم لزم الجواب التي مع خساً وان عدمه لوجوده في مشابهة المصالح الذي جعل

الموجب لا يتبين على اشكاله على مقتضى ذلك في عدمه والى في مطلق ذلك القدر بيان
 ان مقتضى ندرة الامام لو اطاعة المكلف وتكليفه وتخلله وتوسطه الشاوب والكلمات
 في الجمع والمقتضى الملازمة من وجود الامام انه يكون لحيارته على المعصية وكونه من
 علم المكلف بخلاف التكليف فان لو اراد الطاعة لم يتحقق اجبار نفسه على المعصية ولا
 يتحقق الكذب نفسه لو كان الامام غير معصوم لزم اجاب احد الشكوك المتعارفين
 في منتهى المصالح مع كون احدهما يحتاج الى شرط الردون الاخر والثاني بما تقدم عليه
 بيان الملازمة ان قدرة الامام على التقريب والتبديد شرط بطاعة المكلف له
 بخلاف المكلف نفسه واما بطلان الثاني فقد ظهر في علم المكلف ان لو كان الامام غير معصوم
 لساوى المكلفين في وجوب الحاجة لكن قد فوج ما يقتضيه من قول على دفع حاجته لا يحتاج
 في تحصيل شي لا يعين غيره في تحصيله الا بعد الاستعانة وتوسطه فان كانت امارة
 دفعه تحتاج لزم المعصية او وجوب الحاجة جواز الخطأ وان لم يكن دافعه لما يقتضيه
 وحقق احتياجه لم يدفع حاجته غير فلا يلزم للامامة كما كان الامام غير معصوم
 تاما او يكون فرض معصيته وامره ممكن او محال لا والى يتلزم المعصية والاول
 لا يلزم من فرض وقوعه في غير محله وقبح فاما ان يكون كمال الطاعة المكلف في جميع
 اوامره ونواهيها في جميع الاوقات يكون ليس بخطا دائما ولما ان يكون مخطئ في ذلك
 الوقت والاول مستلزم كونه معصوما فيكون ادبي بالاتباع فانه اتباع المصيب دائما
 اوله من اتباع المخطئ في بعض الاوقات خصوصا اذا لم يعرف وقت خطاها والثاني
 مستلزم انه لا يكون المكلف طوبى الى العزيم من الطاعة والتبديد عن المعصية اذ
 ذلك موقوف على الامام والامام يجب بعبقريه ولا طريق للايه لعدم وجوب موافقه
 وهو في حال امره الى المعصية لا يكون مستورا ولا هاديا فلا يكون للمكلف طريق
 اليه اركان الصواب تاما ان لا يكون متفقا فيخرج عن التكليف فلا يجب الامم في ذلك
 الحكم لانه انما يجب التكليف فاذا اتفقت في اتفقت فلا داعي لاتباعه اذ هذا التكليف بالاتباع
 بطلان بعبقريه لعدم تعيين وقت الاتباع وقت عدمه وان بقي متفقا كان تكليفا با

لا بد

لا بد من وجوبه كما كان الامام غير معصوم لكن في كل تكليف ان يكون قبيحا
 تدرك المكلف وعلمه ووجه وجوب العمل لان الامام اذا خطئ فيه وهو لطيف في التكليف
 لا يحسن خبره وليس لطيفيته باعتبار ذاته بل باعتبار ما يقتضيه التكليف الذي يكون العزم
 به صحيح وان يكون قبيحا امارة غير المعصوم تتلزم شدة حاجة المكلف وكذا المستلزم
 شدة الحاجة استغناء ان يحصل به العنا وكذا استحالة ان يحصل به العنا كان نصيبه
 محال لا شأنا لا مستلزما ان المكلف يحتاج الى التفرغ والى من يحصل له الاضطرار والى
 وليس يحفظه من وجوب غيره عليه ودفع الحكم من الغرض فان كان الامام غير معصوم
 احتاج الى تعرف انه اذا داه الى الطاعة ودفع طاعة ان طاعة المكلف بانما
 الامام زباده في التكليف لكن معزوم جواب ذلك لا يحصل من الامام لاحتمال الخطأ
 فلا بد من وجوب اخر الامارة بزيادة تكليف الامام مع جواز خطاها وكونه غير معصوم
 فحاجته الى الامام ازيد من حاجة المكلف **سب** اذا كان في التكليف المتعلقة بالنفس
 فزيد في التكليف عند تولي صاحب غيره وهو الى المعزوم احتوج لزيادة تكليفه
ج فلا بد من خروج من القوة الى الفعل **ج** ان يكون بالقوة بل لا بد ان يكون بفعله
 والامام يخرج المكلف من قوته العزيمة من القوة الى الفعل في العمل ولا بد ان يكون
 له بالفعل بالنسبة الى كل واحد واحد من الواجبات وهذا هو المعصوم **سب**
 ان مبدء الحكم ان كان كماله بالفعل والامام مكمل المكلف من حيث عدم العزيمة
 فلا بد وان يكون كاملا بالفعل بالمعصية **سب** غير المعصوم فانفس فاراد الله سبحانه
 تكليفه وكان لا يتكامل الا بامام فخص الله الذي جعله عظيمه وتقدس استمارة
 الامام لتكميله فلا بد ان يكون تاما **سب** لو كان الامام غير معصوم لزم ان يكون
 احد المسلمين علمه في الاخر والثاني بما تقدم مثله بيان الملازمة ان غير المعصوم
 تواجر العزيمة مستلزما قوة الامام مساوية لقوة الامام مع ان قوة الامام علمه
سب لو كان الامام غير معصوم لم يمكن كون المحلول اقرب استغناء الى الرد
 الى العمل والثاني بما تقدم مثله بيان الملازمة ان المعصية والنجس وطريقان الى العمل
 مراتب لا تتباين فيكون الامام غير معصوم لزم ان يكون بعض المكلفين اقرب من الاخر

ولو في بعض الامور كان قوة الجلبه على **لو كان الامام غير محصور لزم** إمكان كون
الامكان البعيد عن الوجود على في الفعل والشيء نطقا فالقدم مثله بيان الملازمه بان
الامام اذا اجتمع عليه لكون المكلف غير محصور ويمكن به وتعمل الامام لقوة الجلبه
من طريق الحضيض بها يمكن حيث يوصله اليها ان ادعى المكلف فقد يكون الشك في ما يقوم
اخرى منها الى الامام يكون الممكن لا يجد من الوجود ان يوجب في الفعل وهذا **لو كان**
الامام غير محصور لزم اما إمكانه كون ما بالذات بالغير او إمكانه في وجوده في نفسه نطقا فالقدم
مثله بيان الملازمه انه الامام **ح** باقي ما يتوقف عليه وجوده في الامكان في علة في إمكان
الطاعة للمكلف اذ في حصولها بالفعل والا في طوعه والا في الامكان الطاعة له فانه انما يكون
طاعة حلقه للغير فكان ما بالذات معلولا بالغير وهو الامر الاول والثاني ملزم للثاني لان المكلف اذا
لم يجد في الامام ولم يشبهه الامام ولم يوجه اليه ما كان في المكلف لزم المكلف الطاعة وان لم يبق
التكليف خرج عن التكليف فخرج الامام عن الوجوب والشرطية **ح** فيها فيكون الوجوب ساقط
انما يعلم بالذات والاعلام والوثائق ما خزان عن الوجوب وهو الامر الثاني وما جعلت في الثاني نفسه
نطقا في الامام والاعلام انما يكون مقربا بالفعل والامام يتحقق وجوب الطاعة بالنسبة الى المكلف في واجب
كونه مقربا بالقوة ثم بعد ذلك معينا ان بعد حيا الله اذا اطاعة المكلف او لم يكن من حله على الطاعة
ويؤتى كذا على مقربه لا يمكن ان يكون مقربا وثانيا في الامام لوجبه في استيعاب الشرايط في التقرب
و ما يتوقف عليه كمالا زيادة المستعقبه للفعل مع توقف الفعل عليه لوجبه ان يقرب وليس المراد
الاول والا ان كان تقتضيه مع استيعاب الشرايط قبل المكلف شوي التقرب وما يتوقف عليه
فيكون المكلف مقربا والامام مجهولا فيكون فائدة هذا المراد الثاني وانما يكون كذلك فيكون
محصورا اذ غير المحصور يمكن ان لا يقرب بما الفعل يتوقف على شرايط منها الامام وما
يتعلق به وهو تسامحها ما يصرف فعل المكلف كما استلزم او امره وطاعته والاداعي وغير
ذلك وحيا ما هو من فعل الله في كسبه الامام او من فعل الامام كقبوله الامامة وتقريبه نحو
المعاجزه وادعائه وحله على الطاعة مع قدرته نعمه انما يكون لعدم بعضها فانما ان يكون
ذلك من فعل المكلف او من فعله في الامام فعلى تقدير عدم الاول ان يكون قد انى المكلف

عنه

يجب ما يرجع اليه غير تابع فعل الامام كما رادة الفعل فتكون ما هو تابع للفعل الامام
بما له لو فعل الامام فعله فعل المكلف ذلك لو لم يكن تحقق الثاني لمكان الامام غير
ببعض الامام فلا يكون مقربا الى الطاعة **ح** مع قد رتب طاعة المكلف له فلا يكون طاعة
تلك الصوره وهو **ح** ان يتبع في ذلك من لا يعلم امامه حتى يعلم استماع ذلك وانما يعلم
ذلك مع العلم بوجوب كونه معصوما وان لم يجب طاعته مع العلم بكونه اماما او يمكن المكلف
منه مع نصبة طريق العلم لا بد فيه من طاعة فيوقف إمكان العلم باسائه على
عصيته وكذا الامامة فاعلمه غير محصور **ح** **لو كان الامام غير محصور** كان لعل
بوجوده وعدمه وانما هذا المقدم مثله بيان الملازمه ان كل حكم حق للمكان من حيث هو يمكن استلزامه
فيه وجوده وعدمه فتساوي الطرفين من جهة الامكان فالامام انما وجبه كونه طاعا فان لم يكن
لكونه لعل لا يمكن تقريبه او لتقريبه بالفعل لو طاعة المكلف لو لم يكن من حله او تقريبه بالفعل طاعة
لا اختيار هذين الشرطين والثالث **ح** لما تقدم والاولى والاعتماد في وجوده وعدمه
تعيين الثاني وانما يكون كذلك لو كان محصورا **ح** اما ان يكون الامام له لطف رايه على
سجوده فعل الحرام والاعتناء بالواجب او لا والثاني **ح** فيكون مساو له في التكليف في جواز
عمل كل محصيه فلم يجز الكذب في التبليغ ولم يذكرنا **ح** وهو مستغن عنه في كل
افراد يقتضي منع الحرام من حيث هو حرام **ح** احد الامرين لازم وهو ان يكون المكلف والقدره
والعلم في الامام كاف في تقريبه الامام بحيث يوتر ما يوتر الامام للتقرب لئلا ينال الطاعة والمبعد
من المحصيه مع طاعته الله او مع قدرته وتكليفه من حمل المكلف على ذلك مع عدم اعتداله بالتقرب
والتسديد في حال ولا في شيء وانما ان يكون له لطف رايه غير خارج عنه يقتضي ذلك كما استحقاق
ذكره مع مع زيادة معرفته بالمعصيه في من الاطاف يقتضي ذلك وانما كان يلزم عصيه
الامام وانما لعل ان احد الامرين لازم لان المكلف في متساوي في اللطف الذي هو شئنا وقد
انما الامام للطف الشريعه في التكليف يجب لو طاعة المكلف لو لم يكن منه غريم من التكليف الذي

فيكون استنتاج الذنب ما كانت الامانة **فصل** الامام قوله حجة ولا شيء من الذنب قوله حجة اما
 الصغر فلان الامانة بنيت على ذلك والامام يقتضيه العقل فلو لم يكن مقتضى فائدة الامانة وما كان
 مقتضى كمال الذنب بوجوب عدم قبول قوله حجة كما لا يخفى بقوله شريفاً بالعلم بعدم
 ان تعلم بوجوب عدم قبول قوله بالشرط الذي ان لا يحزم بقوله الامام فتدبر فائدة الحجة
 قوله ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا جعل صدور الذنب موجبا لعدم قبول القول بالامانة
 لا استلزامه الذنب او لسقوط حمله او لعدم رجحان صدق حجة فاذ لم يكن معصوماً لم يكن
 صدور الزعم منه امكاناً ثانياً لوجود القدرة والاداعي وهو الشهوة وعدم رعاها
 تمام للمصلحة فتلك الامانة حال التي جواز المكلف تقدم وجوب طاعته وتردد فيها وجوز
 ان يكون خالفها في غير امره ونهيها غير المأمور به فانه لا يحزم له ادعاء الى طاعته
 وتبقي فائدة **فصل** جعل العصية ممان لجواز قبول قوله وكما في جواز قبول قوله
 كان مقتضى على الامام حجة الامانة فيلزم استنتاج المحصية عليه اما الصغر في الامانة
 الكبر في كماله لوجوب المكلف ان يصدر منه ما يمنع جواز قبول قوله حيث يكون قبول
 قوله مبيهاً لغيره عليه ولا طريق الى العلم بغير احد الواقعين عن الاخر فانه يمنع ذلك من
 طاعته وتبقي فائدة **فصل** الامام مقرب من الطاعة وسبعده عن العصية ما دام اماماً بالضرورة
 لو طاعه المكلف وحده والذنب يستلزم تحريم قبول قوله فيكون بعد الطاعة المكلف
 حين صوابه فيلزم التناقض وهو **فصل** الامام كان دفع الضرر اولى من جلب النفع كان
 الامام معصوماً لكن المتقدم حتى قال في كماله بيان الملازمة ان كل ما كان دفع الضرر
 اولى كان السبب العارض منه بين كونه شيئاً للضرر او لطلب النفع كان تركه اولى من
 فعله والملازمة طاهرة فلو كان الامام غير معصوم كان قبول قوله وطاعته مژدراً
 بين كونه حجة للنفع او حجة للضرر فيكون تركه **فصل** اول هفت واما حجة المقدم
 فتدبر في علم الحكم **فصل** لا شيء من امانة غير المعصوم بحال من رجوع القائل بالامانة
 وكل واجب خارج عن رجوع القائل بالضرورة ببلوغ لا شيء من امانة غير المعصوم بواجبه

وهو **فصل** في تعارض الشيء بين الوجوب والتحريم ثم المحرم ولا يجب ان يترتب العزم على كل
 ان لا يفتى بكونه قبول قوله وامانة بوجوبه واما في الوجوب والحق تقدم العلم بوجوب قوله
 ليعتدل امانته **فصل** الامانة لا يقتضي ان يكون حراماً واما في غير المعصوم على ان يكون ذلك امام
 قوله واجب فلا يمكن ان يكون الامام غير معصوم **فصل** في تاسق فهو غير معقول قوله بحججه
 لا في شرح كالتفصيل فيمكن بعكس التفسير الى قولنا كل من يجب قبول قوله بوجوبه ليس فاسقاً
 بالمعصية وكل من استنتج فسقه والمعصوم الامام يجب قبول قوله بوجوبه **فصل** لو كان الامام غير
 معصوماً احتمل ان يقتضيه عدم قبول قوله في جوار المكلف ذلك كان المكلف الى امام آخر
 بين طاعة فسقه او عدم فسقه اخرج من امام بين له تحمل الخطاب والاحكام فيكون اماماً بين
 المعصوم بوجوبه الى امام آخر غير الامام غير معصوم كانت حاجته المكلفين في
 امام اخر اشد من عصية لان الامام غير المعصوم يمكن ان يحمل المكلف على العصية والفعل
 والامر والعقوبة لا يمكن في المكلف بل لا بد من مقرب سجد فلابد من امام اخر من المكلف
 به ذلك **فصل** كل امام ليس امتاع غيره من رعيته اذ في من امتاعه بالضرورة وكل ما كان
 بناط بقوله العقول العدالة وكان لها طرفان التجوز والعصية كانت قابلة للاختلاف بالاعتبار
 وكما كانت العدالة والصلاح اكثر كان اولى بقبول القول فالامام اما بشرط فيه العدالة
 او بالانسان حج لا بشرط في الشاهد والراي فكيف للشاهم المتصرف في امور الدين
 كمال الامانة لا يشترط فيه العدالة المطلقة التابعة للعصية وهو الخط واما ان لا يشترط ذلك
 فيكون زيادة غيره عليه في الصلاحية فيكون قبول قوله اولى وهو ياتي في المقدمة الاولى
 الامام بغير تدبر في التعيين فيكون في كلفه فيجب اخرج الى الامام اخر من رعيته
 الشرعية كما يحتاج اليه مقوله وبينه ودرجتي يحتاج الى حافظ ومعلم لها
 وهو الامام وقلة الاحتياج الى الاول هو حسن في الكليف واما في المكلف له
 وعدم الوجوب اليه وانما ينقطع الحاجة فيمن يوجب اليه التشرع الامكان بالوجوب

واصله

ومنه الحاجة الى الماني هو تكليف الكلف وعدم عصيته وعدم ضبطه الاحكام ونحو ذلك
 النبي **ص** اذا ما غابا ينقطع الخاضع بمعصوم ضابطا لها مستمرا وبان في التكليف المقرب
 للمعصوم قسما وبان في الوجوب **ق** الامام قائم مقام النبي في التبليغ وفي حفظ الشريعة
 وفي حمل الكلف عليها وادعاه اليها وانما يفرقان في التبليغ عن الله سبحانه وعن الخبر عنه
 والوجوب وعدمه وكما اشترط في الاول العصية كما بين في علم الكلام فكذا في الثاني **ق** اذا كان
 الامام قائما مقام النبي في هذه الاشياء كما لا يخفى ففعل النبي علم وتوكل فيها التقيض
 فكذا الامام وانما يكون كذلك اذا كان معصوما **ح** لا يحمل الغرض من الامام الا بشرطه
 ان ياتى التكليف من خطابه في الحكم وكونه في التبليغ والحكم باستماع تكليفه بغير ما
 كلفه الله تعالى ولا يكون ذلك الا في المعصوم **ق** اذا كان الامام قائما مقام النبي في تعريف
 الاحكام وفي حمل الكلف عليها وفي عتابة الكفار وفي جرح ما رسل به الى الامة شري
 الدين كان امره كامرا وتحتله كلفه وتحتل الغنة كما الغنة ولو لم يكن معصوما لم يكن كذلك
ق لما كان الامام قائما مقام النبي في تبليغ الاحكام وبيان الخلفاء والمثل عليه لم يخبر
 بجهل احد من المجتهدين مع التمكن من الامام لوجوب متابعت قوله كما ينبغي **ق** اذا كان
 كذلك يكون قوله قطعي الصواب ولا شيء من غير المعصوم قوله قطعي الصواب فلا شيء من الامام
 بغير معصوم **ق** الامام واسطة بين النبي والامة كالنبي واسطة بين الله تعالى والامة لو
 خالف الخطا عليه لا يمكن ان يكون واسطة في ذلك في وقت ما كلفه واسطة دأيا كيف تحقق
 منه المعاصي **ق** كل غير معصوم محتاج الى هذه الواسطة لئلا يفتقر في علة الحاجة فلو
 كان الامام واسطة لا محتاج اليه واسطة اخرى احتياجه انفسا **ق** لما كان الامام
 هو الواسطة بين الله تعالى وغير المعصومين لزم ان لا يكون معصوم والامام واسطة
 لنفسه **ق** لما كان الامام بين الله والامة بعد النبي **ق** لا بد وان يكون الحكم من الترخيص
 غيرا هو واسطة بين الله والامة في العلم بالاحكام والمثل والاكمل من كمال ومن يفرق
 وجوده انتشارا كعلم في علة الاحتياج الى الراسطة وهو عدم العصية دأيا لا بد وان

فكذا

يكون معصوما والا لا يمكن كذا لانه واحد منهم علة في وقت **ق** **ق** الامام هو جهة الله تعالى
 على كل كلف في كل حكم فلا يبعد منه ذنب لا يستحال ان يجعل في حجة على العباد
 الذنب في ذلك الحكم حاله وهذا ظاهر لا يحتاج الى برهان **ق** كل من يجوز خطاؤه محتاج الى
 هذا واسطة او خلا او لا في امر الامام بما كان ولذا في كل زمان مكان هذا الكلف لا يمكن
 ان يحتاج حوله هذا ولا يمكن هذا لانه لا يبعد تحقق هذا لانه لا يكون قوله وتحتله
 حجة حتى يكون له امام **ق** **ق** يتحقق من الله تعالى ان يتعصب للامة هذا باحتياج الى هذا
 من غير ان يجعل له هذا وهذا ظاهر وكل غير معصوم محتاج الى هذا لا لا ينبغي بالجملة
 المقرب الى الطاعة والمبعد عن المعصية فلو لم يكن عليه الفعل لم يكن واجبا فلو كان الامام
 غير معصوم ولا امام لا يستحال ان يجعله الله تعالى بالامة فكل امام **ق** **ق**
 الامة شرطها العدد والامانة امانه مطلق لا على منها اصل غير النبوة فتشروطها
 العدالة المطلقة التي لا اعلى منها وهي العصية **ق** لما كان يفتقر اخباره في ادبي الامور
 الخبرية فالامر والكلمة التي هي تقرير الشرائع بحسب سني الى ما بعده لا يقبل فيها الا
 اخبار من يخرج بطلانها بعدم جواز التشق عليه وهذا هو المعصية **ق** **ق** يتحقق من الله
 تعالى انما يبرأ في تحصيل العداية باتباع من يضلنا ولا يهدينا مع وجود العدة
 والادعي **ق** **ق** انفسا الضار في الخارج الذي هو التكليف والفعل غير كافي لغير المعصوم
 وعلم الله تعالى **ق** **ق** يعلم الامام ان يضلنا ولا يهدينا مع وجود العدة والادعي **ق** **ق**
 الا فلا لا ينافي لان من هذا الامكان الوقوع بخلاف ان يعلم الله تعالى ان هذا لا يقع
 فلو لم يكن التكليف يجوز ذلك ولا يحصل له داع الى اتباعه اذ لم يأت من اتباعه الطاعة
 حودا مع عظم الجوز ان شاء الله فلو لم يمتني فانيته **ق** **ق** امر الله تعالى وتعيده وتعيده
 في الثواب وتزيهه يحصل الحجاب مع جزم التكليف من انما بان الله تعالى صادق
 الوعد فيجعل الجزم بحصول النجاة باشياء والعدا باتباعه والصلح بعدم المؤذي

يتحقق

الا فلا

استحقاق العذاب وكذا لا يكون في حصول داع المكلف الى فعله وتقريره منه بل يحتاج الى
الي اسام والامام لا يجب لغير المعصوم فكيف يكون في حصول طريق يجوز المكلف كونه
لذلك وكيف يجوز من الحكم الذي حكمه لا يتقاضي ما من من علم انه لا يملكه الطريق المؤدى
الى الصلابة والصواب اذ اياها قطعاً باسباع طوبى في ذلك يمكن ان يكون طريقاً الى الصلابة
والي المبعوث عن الطريق الاول وليس هذا الامر المبعوث التام وحصول من الكامل
الاطلاق ان يعيد منه ذلك **التمساج** للضرورة انما يحصل مع القضاء بالضرورة
لما ثبت في علم البرهان فلو لم يكن الاسام معصوماً لكان الله تعالى قد امرنا بما استفاد
القضاء بالضرورة من غير ما والى ان لا نه انما يتحقق في القليل العيب في المقدم منه
وبين الملازمة ان الاصابة في اشتغال امر الله تعالى ونواهيته واستحقاق الثواب
والعقاب ضرورية وحصل ذلك من غير المعصوم الذي لا يكون ضرورياً منه ذلك لا كان
خلافه هو استفاد الضرورية من غيره وهو **التمساج** امر الاسام ونهيه واتباعه
والا يكون في حصول الاصابة في اشتغال امر الله تعالى ونواهيته وحصول استحقاق
الثواب ونفي العقاب في استحقاق العقاب ليس من باب الاستعارة ولا التمثيل لانها
ليسا دليلين والله تعالى حيي الامام دليلان بالقطر لا يختصا صواباً للعوام ولا
من بالقدرة لانه لا طريق بعده ولا من بالمال فله وهو ظاهر فحين ان يكون
برهاناً ان يكون معصوماً والا لا **استنتاج** التمساج للضرورة من البرهانات
الى البرهان وهذا **قد ثبت** في علم البرهان في حصول ان جعل الله طريقاً الى
بأمره **لو لم يكن** الاسام معصوماً لكان الله تعالى قد جعل الطريق للغير
ما يحصل اذ اده الى المطا والى ان لا يملكه مثله بيان الملازمة ان المطا
هو حصول الاصابة في امر الله تعالى ونواهيته لغير ضرورية والامام غير المعصوم
طريق من القضاء بالمكته وحصل **استنتاج** الضرورية من البرهان واما

منه

هذا الثاني نظاره اذ جعل طريقاً الى حصول شيء ان حصل منه من الحكم العالم
الاسام انما يكون معصوماً في التبليغ اولا والى ان لا يتكلم جواز الاضطرار
والدعوى الى المعاصي فلا يبقى وثوق بقوله ولا يحصل المكلف وثوق بانه لطف ولا
يستلزم عصيته مطلقاً لانه كما لم يكن معصوماً في الاضطرار لم يكن معصوماً في الاضطرار
للأمر والمؤثر في التبليغ والى ان لا يكون معصوماً في الاضطرار من هذا الامر الكلام في
الثاني من كما علم بين العباد بين العبد واليه من هذا اجزء القول الاسام الاضطرار
مكروه في الله والى ان لا يكون معصوماً من صفات انكسار الله ووجهه ونوره ووجهه
يكون داله عليهم السلام لطفه حجب التصديف والواثق بالاحد اللطيف الواحد في
وجهه وشفاعته فيه وايضا المعصومين عند الله تعالى **التمساج** عند الله تعالى
الذي اضطرر له لكانت الرتبة ومصلحة على وجهه وايضا صلوات الله عليه وآله
المادة **التمساج** من الاذلة الله الى على جوارحه **الامام**
الاول لم يكن الاسام معصوماً من ان يكون الله تعالى قد جعل طريقاً للغير ما يحصل اذ اده الى المطا
والى ان لا يملكه مثله بيان الملازمة ان المطا هو حصول الاصابة من امر الله تعالى
ونواهيته وهو ضرورية والامام غير المعصوم طريق الى القضاء بالمكته وحصل **استنتاج**
البرهان في البرهان واما بطلان الثاني فظاهر اذ جعل طريقاً الى حصول
شيء ان يحصل منه من الحكم العالم **التمساج** اما ان يكون معصوماً في التبليغ والا
الثاني يستلزم جواز الاضطرار والدعوى الى المعاصي فلا يبقى وثوق بقوله ولا يحصل
المكلف وثوق بانه لطف والا لولا يستلزم مطلقاً لانه كما لم يكن معصوماً
في الاضطرار لم يكن معصوماً في الاضطرار من هذا الامر الكلام في
الثاني من كما علم بين العباد بين العبد واليه من هذا اجزء القول الاسام الاضطرار

العقل البعد عما يوجد مما لا جزء المروضة في الحركة والاول حائل عليها يجب
 لها الوجود وهو المبدأ ثم لا يكون هذه وحدة لعدمها لا زعد بها في كل وقت كما
 يتناقض لطيف الكائن في ذلك الوقت كما نأجل الاسم لكيلا القوة العلية والتكليف انما يحصل
 من الكامل لا يتخلل اعادة الناقص الكامل وتكليف المبدأ ليس الى مرتبة دونها فوفا
 لا يتخلل ذلك باختلاف الكائنين بل الكامل الممكن لنفس الانسان فيه وذلك هو الحصة
 من المعصوم خاتم الامكان ولا شيء من الظاهر بايام يفتح لا شيء من غير المعصوم بايام بالضرورة
 اما المعصوم فظاهره واما الكبريت فلهذا فيقال في الطالين ووجب مطابقة الجواب
 السؤال واستحقاقه باختياره من وقت الحاجة فوجب ذلك وهذا ظاهر من التفتي
 الدائم والدائمة مستلزمة للضرورة كما بين في المنطق وهذا يعني على مقدما في تلك
 احداهم الممكنة المخيرة في الشكل الاول يفتح وقد بيناه في المنطق وعليه القدح ما بينا فيها
 استلزام الدائم الضرورية وقد بيناه ايضا في العلم الاخي لا يستلزم ان يكون الاخي في
 دأيا والثواب والثناء ان ينتج ضرورية وقد بان ايضا لانسان حالين دار الدنيا
 ودار الآخرة والاولى سماها الله نعيم دار الفردوس ولعمري وفي مشاهدتنا ان
 التكبات فيها لاحقة الانبياء والاولياء وهي منقضية وقد احكمها الله مع راجلهم بل
 الانسان وجعل من القوى المدركة والغاذية وما يتوقف عليه وجعل له العلم برأيهما
 وفيه من الحجاب ما يبرهن على كماله ولا يعرف ذلك من وقف على علم التشرع ثم
 خلق المخلوق ما والشهود ما والمركبات والنبات والحيوان والمعادن وحركات
 الكواكب وتاثيراتها ما يبرهن ما به لا يعرفه على تمام حكمه صانعها تبارك الله

في قوله

الخالق

العقل البعد عما يوجد مما لا جزء المروضة في الحركة والاول حائل عليها يجب
 لها الوجود وهو المبدأ ثم لا يكون هذه وحدة لعدمها لا زعد بها في كل وقت كما
 يتناقض لطيف الكائن في ذلك الوقت كما نأجل الاسم لكيلا القوة العلية والتكليف انما يحصل
 من الكامل لا يتخلل اعادة الناقص الكامل وتكليف المبدأ ليس الى مرتبة دونها فوفا
 لا يتخلل ذلك باختلاف الكائنين بل الكامل الممكن لنفس الانسان فيه وذلك هو الحصة
 من المعصوم خاتم الامكان ولا شيء من الظاهر بايام يفتح لا شيء من غير المعصوم بايام بالضرورة
 اما المعصوم فظاهره واما الكبريت فلهذا فيقال في الطالين ووجب مطابقة الجواب
 السؤال واستحقاقه باختياره من وقت الحاجة فوجب ذلك وهذا ظاهر من التفتي
 الدائم والدائمة مستلزمة للضرورة كما بين في المنطق وهذا يعني على مقدما في تلك
 احداهم الممكنة المخيرة في الشكل الاول يفتح وقد بيناه في المنطق وعليه القدح ما بينا فيها
 استلزام الدائم الضرورية وقد بيناه ايضا في العلم الاخي لا يستلزم ان يكون الاخي في
 دأيا والثواب والثناء ان ينتج ضرورية وقد بان ايضا لانسان حالين دار الدنيا
 ودار الآخرة والاولى سماها الله نعيم دار الفردوس ولعمري وفي مشاهدتنا ان
 التكبات فيها لاحقة الانبياء والاولياء وهي منقضية وقد احكمها الله مع راجلهم بل
 الانسان وجعل من القوى المدركة والغاذية وما يتوقف عليه وجعل له العلم برأيهما
 وفيه من الحجاب ما يبرهن على كماله ولا يعرف ذلك من وقف على علم التشرع ثم
 خلق المخلوق ما والشهود ما والمركبات والنبات والحيوان والمعادن وحركات
 الكواكب وتاثيراتها ما يبرهن ما به لا يعرفه على تمام حكمه صانعها تبارك الله

وجوده وعدمه الشيخ يرتفع وجه الحاجة بالضرورة الأولى يرتفع وجه وجود وجه الحاجة لاجتماع
 في رفعه الى شيء آخر لا ينفرد به فوجه الحاجة الى الامام جواز الخطأ على المكلف فاذا انكر الامام
 واطاعة المكلف ولم يسمع به اما ان يرتفع سقاء كل مكلف تحققت هذه الشرايط اولاً والثاني
يستلزم التمسك والثاني سقط فكذا المكلف وبيان للضرورة ان الامام اذا لم يكن معصوماً لم يرتفع
 وجه الحاجة وهو جواز الخطأ وهو ضروري فان جواز امره بل امره بطل تحقيق فتحتاج
 الى امام آخر وتسمى ما رجه المدفع وجه الحاجة لا يمكن ان يكون وجه الحاجة وجه
 الحاجة الى الامام جواز الخطأ على المكلف فلو لم يكن الامام معصوماً جاز الزامه المكلف بالخطأ
 فيكون حوكم الوجه الحاجة فيمنع كونه اماماً امامة غير المعصوم اولى بالرفع من عدم
 الامامة لكن رجع الثاني واجب فالاولى اولى بالوجوب اما الاول فلا بد عدم الامامة فيلزم
 جواز الخطأ واما امامة غير المعصوم فيجوز الخطأ ثابت مع جواز الزام الامام به ولكنه
 من التعدي على غيره والظلم والنوع كغيره من الفساد ولا يفتح مع عدم الامام فكان رجع هذا
 اولى من رفع عدم الامام لكن رجع عدم الامام واجب لوجوب نصب الامام اما على الله فيعقد
 او على المكلفين عند آخرين بالامانة الا فيمن شذ وهو من لا يصدق خلافه على وجوب
 رفع عدم الامام بلصحة فيقول بعد الامامة غير المعصوم وهو الخطأ كلما يلزم من
 عدم الامام من جواز الخطأ على المكلفين من الجحود ويلزم مع ثبوت الامام غير المعصوم
 زواجة مما ذكره الشيخ الامام لا يلزم من جواز الخطأ على المكلفين من الجحود ومع عدم الامام
 اذا كان الامام غير معصوم ولا امام له لازم ايضاً انه مكلف جازر للخطأ واما الزواجة
 لانه زيادة انكر غير المعصوم وجواز خطئه على الظلم وقتل النفس كما توقع وهو وجه
 من تقدم من الروايات كقبي امه فلا لعنه الله تعالى من علم واولاده وما تظاهروا به

يرتفع من ثبوت الضرر وغيره بطل الله الخدام وسد فيه الرسول من كذا لم يحصل احد من
 الرعية وكلما يحصل منه يحصل من شيء وزيادة لا يحصل من التكليف العلم به ان يجعله وانما
 لنفسه ذلك الشيء وهذا المزمع من التكليف العلم به من الامام غير معصوم ولا يفتقد
 منه ايضاً الا ان يفتقد الى ثبوت من يوجب الامامة على الناس بايجاب الدين لان الضرر في كفايته
 بان من يوجب رجع شيء بان يحصل منه ذلك مع زيادة معصية يكون اولى بالرفع بانما يتعدى
 ذلك الخاطىل به الى المحتاج او العارث والكل منتف في حق الله تعالى خوارج خطاه المكلف وظلم
 نفسه جهة حاجته المكلف الى امام معصوم وخطاه وادعى غيره اشك تحذير من خطاه على
 فيكون جهده حاجته اولى من كون الاول وهذا الوجه فيمكن غير المعصوم ورياسته استلزم
 كونه رعية فامامة غير المعصوم تكون جهة حاجته الى امام لغو اولى واشك من حاجته
 ناعمال الارباب اشك والنظر الى المرجح لا يفي بالتكليف العلم بكل معلوم فائدة الامام في
 اشياء في الامور التي تتوقف على الاجماع كالحج والحدود والعقوبات الشرعية
 وغيرها وبنها يرجع الى كل واحد من المكلفين في معاد ومعايشة ومباداة وفيما يرجع
 الى حفظ نظام الشرع وتبليغه في ذلك للملأ على النبي والمشيخ عن البطل بالنسبة الى الجوع
 والى واحد من المكلفين بالنسبة الى كل واحد من التكليف في الامور الشرعية في
 كل زمان وانما يكون ذلك لو امتنع عليه الخطأ في كل واحد من الاحكام الشرعية لان المراد
 استناع الخطأ في كل واحد واحد على غيره فعليه اولى بالفتح عليه الخطأ بالنسبة الى كل
 واحد من المكلف والاختلاف واحد من اللطف في كل زمان زمان والاختلاف زمان من اللطف
 وانما يكون كذلك اذا كان الامام معصوم بالضرورة امامة غير المعصوم مستلزمه لا يمكن اجتماع

التقيين والامام **محمد** الكوراني **بسم الله** ان غير المعصوم اذا امر بالخطا ويوقع من
 مخالفة الفقه كما اذا امر بسفك الدماء والمعصومة مثلا فوجب متابعتها مع ذلك **الفتاوى**
 الشخصية وجوب مخالفة مقتضى نفسه مع تحريمها كما سطره نقض العرض في الامام
 او المعصوم منه نظام الشرع وفي الفقه اختلاف الشرع وذلك مقتضى اجتماع التقيين
 وعدم متابعتها لذلك وجوب طاعة الامام كوجوب طاعة النبي وجوب طاعة الله
 كقوله **نعم يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم** واما تقاض
 الطاعة في الوجوب لم يأت في الامر لكن امر الله تعالى ان يكون خطأ فكذلك الامر الامام وخطئه
 ولا يعني بالمعصوم الا ذلك **الواجب** لا بد وان يكون شخص بنفسه لا يبدع على حشده
 تقتضي وجوبه اذا عجز احد المتساويين دون الآخر ترجيح من غير مرجح ولا يلحق
 بالحكيم فيما يجب اتباع الامام في افعاله واقواله لا بد وان يكون نصفه فيها وذلك هو كونها
 صوابا دائما ولا يعني بالمعصوم الا ذلك **قوله** نعم ذلك لمن الرسلين على صراط مستقيم
 هذا يدل على عدم النبي لان معصية كونه عام صراط مستقيم اي لا يجوز عليه الخطا بل
 كل افعاله صواب والاخرج عن الاتقان في وقت ما لكن انما يقال انه على صراط
 مستقيم ان لو كان كذلك دأبا وانه ترجيح في وجوب اتباعه واعلام الامة ان النبي
 صراط مستقيم فاتبعوه الى ذلك الصراط لكن الشبهة وكذا وجوب الاتباع دأبا على
 كل انتفاء بر يكون على صراط مستقيم دأبا والظاهر مقامه وخليفته داخلا في ما دعا اليه
 فيلحق به يكون على ذلك الصراط الذي هو عليه فيجب كونه معصوما **قوله** نعم
 المعصومين من وجهين احدهما انه قد حكم بان ما يأتي به كل رسول فهو

لا

فهو من الله ثم في نفسه انه هو الذي نزله عز وجل على نبي وانما نزله رحمة بكونه
 رحيم فيكون ما يأتي به رحمة من الله تعالى ولا يعلم انه كذلك الا بكونه معصوما الى مادام
 الله والظاهر مقامه في كل الاحوال والافعال يجب كونه كذلك **قوله** نعم وارضى لهم
 مثلا انما القوم اذا جازها المرسلون اذ ارسلنا اليهم انبياء فكذلك جازها فغزوا بها الله
 وجه **الاستدلال** لا يتوقف على مقدما **الاول** ان رحمة الله متبادرة به على اية عود اهل
الكتاب امة محمد من سابق الامم لقوله نعم كمنه خير امة اخرجت للناس
الثاني ان لطف الامامة كلطف النبوة اذا تقرر ذلك فنقول لطف الله تعالى في حق
 الامة كذا يوجب التكذيب ولا لطف اعظم من طريق مفيد للحلم لطريق اخري
 وتعميل السعادة الابدية والدلالة على الاحكام الشرعية وخطئها بمعصوم بلفظ الله
 بالكتاب لم يصب له عهد على من يطيعهم ويحرمهم من تنفيذ قوله اليقين **قوله** نعم
 الامة وعنايه الله بهم اشر هذا لا يتصور **تكرار** الاذار من لا ينفذ قوله اليقين
 ويجوز المكلف الخطا وكذا يجب تقصير الباقي والاول في ذلك الاحتمال ولا يرد العلم
 به عما كان في الاول لا يبدع حجة المكلف ولا تنفيذ غير ما كان اوله فلا تبادر فيه واما
 تحقق دفع الحجج والادار بالتكرار فثبت استتاع الخطا فثبت نصب البرهان في القيد
 العلم ومخالفته فتقتضي حجة الخطا لكن الامام هو قائم مقام النبي **اجيب**
 شي اخر لان **خاتمة** النبيين فيجوز عصية الامام المراد من النبي او الامام الدعا
 للكل في الاستقامة وارضاهم ونواحيه فاما ان يكون المراد صورة الفعل لا غير الاستقامة
 او الفعل مع الاعتقاد والنية والاختيار والاول كفي فيه الغير باليقين واما الثاني فلا يمكن باليقين

ولا بالعموم بل بالبرهان والادلة التي يمكن التمسك بها في العلم بما هو هذا على وجه ما عني
او نقل والادلة التي هي الامام فيه الطبيعية والارثية والقدما التي يتركها البرهان على
واما الثاني فلا طريق له الا قول النبي والامام اذا انزل ذلك فتقولوا المكاتب الشريف النبي
النبي والامام لطف فيها محصورة في هذه الاقسام وتعمل النبي والامام والقسم الاول والقسم
الاخير الكرامة **ف** ذلك فتقولوا التسم لا يعمل برهان فيه الا مع خصه المصلحة له وهو
النبي والامام لانه لو لا خصه لكان قوله لا يثبت العلم فلا يمكن نفس لطف اليه ليجوز له لطف
عليه فلا يجعل الاعتقاد لطف الذي لا يوجب الفعل الا به من هذا الامام فلا يحصل العرض من هذا
القسم والقسم الاول لا يوافق انه امر بالصواب فيه الا بعصمة فتكون يكن الامام حصصا لزم نقض
العرض منه الامام افضل من كل رتبة لان تقدم المفضل **ب** والتساوي ترجيح من غير
سراج مادام اما لكن امام في كل زمان بالنسبة الي كل مكلف فلو جاز عليه لفظ الامام لزم
من فرض وقوعه على تقدير امانته واقتضائه **ج** فاذا فرض فيه لفظ في زمان ما تاما ان
يضع خطأ كل المكلفين فيه فيخرج الامة على خطأ هفت فلا بد ان يكون مكلف ثما غير غلط بل
هو مصيب في قوله وانعاله فيكون افضل من الامام في تلك الحالة فتخرج التقيضان
السبب للشيء **ب** يقع ان يكون كسبا ففده والامام مع ملكته ومساها به وحضور
عنده وعلمه باقوله وانما للكلف او امره **ب** فيكون فعل المكلف صدقا وترتبه من الطاعة
وبعد من الحصصه فتخرج ان يكون الامام **ج** على هذه النقطة **ب** سببا في ضده وفي العصور
يمكن ان يكون سببا في ضده فتقولوا لا يفي من الامام بسببه في ضد ما ذكرنا بالضرورة ولكن
ولكن في العصور يمكن ان يكون سببا في ضده **ب** يقع لا يفي من الامام بغير عصور بالضرورة وهو
دعاه الامام حقيقه لثبوت ولا يفي من دعاه غير المعصوم بغير ثبوت ولا يفي

من ان يدعي معصوم اما المعصية لان دعاه الامام كما دعاه الله تعالى وهو مقدر بغير تلك الامور
فتقولوا نعم الاصلية والاطيعا الرسول والامام كما امر بغير عمل طاعة من سواه واولي الامر واحدة
كطاعة الله تعالى ومولا كما هي طاعته طاعة النبي والله تعالى كان دعاه كدعاه كما دعا بها قطعاً واما
في طاعة الله تعالى قول غير المعصوم لا يقيد اليقين بخبر الخطأ ومع يجوز التقيض لا يحصل للعلم
توهم ان كثير يخبرون الله تعالى بحولي جيبك الله يلزم من ذلك ان كل من لم يبلغ النبي الامام
الله ولا يحبه الله اي لا يكون مطيعا لله ولا يكون الله عز وجل شديدا له والاتباع اما يحقق
في قوله وانعاله كنه الامام على عدم وجوب الاتباع فيه وهذا لما يحقق في العلم انما يكون
انعاله وقوله صوابا وانما يكون ذلك في المعصوم فجب عصمة النبي والامام فام شانه وسائر
له فيما يرد منه شواهد اخرى فوجب عصمته اتباع الامام هو اتباع النبي بحكمها واحد اما
بعصمة الامام الامام بيطل دعاه ايليش دليخ عن متابعتة بالضرورة ولا يفي من غير المعصوم
كذلك بالامكان **ب** يقع لا يفي من الامام بغير عصور بالضرورة كلفنا في كل واقعة بحكم خاصي
والكفا والسنة كبرها استخراج كل الاحكام منها اما ان يكلف الله في كل عينة بما يوردها اجابا
اليه فلا يكون له نفع في الواقع حكم وهو خلاف التقدير واما ان يكلف استخراج ذلك الحكم
من الكفا والسنة مع عدم دلالتها ادحا سننا هيتان والوقايح غير متناهية وهو تكليف
ما لا يطاق ولا يفي ولا يفي بعد النبي على قلابين من طريق يرجح المكلف اليه وليس الامام
نانه لم يكن معصوما لم يكن المكلف دليل الى العلم بذلك ادقول غير المعصوم قد لا يقيد
العلم بيقين ان يكون الامام **ج** لفظا للسرور يجب ان يكون معصوما اذا كان فعل
به عمل العرض رعا به نصبه من ذلك العمل من فعل تلك الصفة فاما ان يعلم الفاعل ان ذلك
العمل مع فعل تلك الصفة فيه تقدر منه تلك الغاية او يرضى منه ضد تلك الغاية او يحقق

والا فانه قد لا يقع كلفه خصوصاً
فان كان فعله
فان كان فعله
فان كان فعله

تقتضيها العلم واحد منها والثاني على الله تعالى والماضي بقدره من مقتضى الغرض
محدود من باب **السلطان لا يحد من الكلام** فتبين الاول اذا اقتضت ذلك مقتضى
الامانة صفة من الله تعالى وحقيقته في عمل بعين وهو الشخص المجرب فعله من لا
يجوز عليه الخطاء اما من الله تعالى وهو الحق عندنا ومن اهل الاجماع عندنا **الحق**
والغرض منها حمل الكل على الحق وهذا يثبت الى الطريق **الاصح** والشرائط القول
في علم الله تعالى ان الامام يصدر منه ضد ذلك في رتبته كانت اما مقتضى ذلك الوجه
مناقضة للغرض خطأ لا يصدر من الله ولا من اهل الاجماع فتعبد استماع صدور
ذلك منه في رتبته من الاثر ما يكون معصوما لا يقال هذا يدل على عصمته في التبليغ لا
مطلقا لا نقول من جاز الخطا وكذا لغة الشرع في شيء جاز مطلقا بل العاقل قطعا
ان من صدر منه خطأ لو ثبت ان يفتيح غيره فيه لئلا يكون اقتضاه من وسياومه في ذلك
المقام **النبوة اصل للامانة والامام فرعها والامام قائم مقام النبي في املاء**
الدعوى ولطف الامانة اهم من لطف النبوة لقوله تعالى **انما انت منذر لكل قوم** **هاد**
وشرط في الامام ما يشترط في النبي لا اجل جزء المكلف بصحة الدعوى لكن بشرط
في الذي المعصية وشرط في الامام ذلك **الامام هادي** وجب اتباعه وكل من كان كذلك
لما احتاج الى هادي فالامام لا يحتاج الى هادي اما الصوري فلما تقدم **والا** فكيف
تقولون في ان يهدي الى الحق احسن ان يفتيح امر لا يهدي الى ان يهدي فما لم يفتيح
تكونون فاذا قلتم ان الامام هادي لا يهدي استنج عليه الخطا فبعض الخطا قوله
تعالى **انما انت منذر لكل قوم** هادي بالهداية في القول والاعتقاد والفعل ولا
يتم ذلك الا بوجه اشياء **ان يكون عالما بجميع ما جاء به النبي** ثم وكل حكم الله تعالى في كل

واحدة **الكلين** ولا يمكن القول في ان العلم لا يقتضي من العلم شيئا وان الهداية لا تكون الا بالعلم
وكون اعتقادنا برهانية **ب** تمامه جميع الاثر والوحي الشرعي حيث لا يقع الاثر
منه بشيء من الهداية ولا سيما اذا لا بد من تحقق الهداية المطلقة **ج** ان يكون حيا في جميع
انواله واداريه واداريه ونواحيه **الكلين** **ج** ان يكون الكل جازيا بذلك جزئيا اعتبارا بآثارها
حيث تترتب عليه وهي اتباع الكل لمقتضى جميع ما يامر به ومنها خصوص ما على الاشياء الدينية
على الاحتياط العام وتزجي المعارضة شقلا اذا اذاعة الى الجهاد وتقوم في نفسه وتزجي
لذلك مع قوله تعالى **ولا تلتزموا بالذي يكره اليكم** فان لم يعلم علم جازيا يحصل من رتبة الشهادة
ج انشال قوله بان يقتل ويقتل والام يذلل نفسه للملك قطعا وكذا في باقي الاحكام والامام
الثلاثة **مع العصمة** والامام **ج** وجوب العصمة تدل على ان الامام يجب كونه معصوما
وهو **المط** **الامام هادي** لا يهدي احد في زمن وجوب اتباعه وهو ملزم بامانة
وكل من كان كذلك فهو يعلم الاحكام بيقين ونصح منه فعل القبح والاعتقاد بالبر والالتزام
لما له **هاد** فتقول في امانته منذر لكل قوم **هاد** واما انه لا يهدي احد في زمانه
ولا كان اتباع ذلك اولى من اتباعه لقوله تعالى **انما يهدي الى الحق احسن ان يفتيح امر** لا يهدي
يؤدي الى ان يهدي فما لم يفتيح تكون فقد انكر على اتباع المهدي دون الهادي **وقد**
عقيد **واما** المكي اما عليه بالاحكام فله ان لا يهدي شيئا سحالا لا يحتاج الى هادي فيه ولو
لمنه فاطن متفاد فكان الاولي اولى بالاتباع والعلم اولى فاما ان يحصل لاحد منهم
بيان الله تعالى فكيف يفتيح او يحصل لغيره فيكون هاديا له فيكون هو وجوب اتباعه
لكن هذا في قوله تعالى **ان يفتيح** واما استماع نقله فتبين **وكره** الواجب والواجب على
الرعية الاتكان عليه واداريه بالعرف فيكون هاديا لك في كل باب

الامام بالا ينقل في الجملة لكن لم يرد ان يكون على رتبة غير صراط مستقيم فقد قيل بانها امور اختلفت
ان تقولون ما تسمعون كبر مقتا عند الله ومن قد ثمر ان طريقة الامام حرا مستقيمة
تولد في غير العصب عليهم ولا المصالحين يقولون لا اما ان يكون لهم وجود في الخارج
او يكون وجودهم متوقفا والاول لا يستلزم الا بغير الاهداء الي الطريق المعلوم
في الخارج وهو ضروري وان كان لهم وجود فاما الامام فيهم اولاد الثاني لا يستلزم
امرته بعبادة بان يسئلوه الهداية الي طريقه فقد قيل بان عبادة منابع طريقه من
منهم واستحال ذلك بدعي فتبين ان يكون منهم وهو الامام المعصومون فقد قيل ان
الامر بالمستقيم صراط الدين امرت عليهم غير العصب عليهم ولا الخلق
هو الا به علي ان طريقه الهداية واليه تدين هو الذي على هذه الطريقة فالامام مهيدي
اليها لا به هادي لا يبين في قوله انما الله منذر وكل قوم هاد والامام لا يهديه غيره بعد
النبي فقد قيل بانها في قوله انهم يهدي الواسع ان يتبع ام من لا يهدي الا ان يهدي فالكيف
تكون فيلزم ان يكون الامام على هذه الطريقة والا كان له هاد اخر لان الهادي تولا فعلا
واخر الزمان بحيث لا يخرج عن هذه الطريقة هو المعصوم بالضرورة فقد قيل ان يهدي
الي الحق احى ان يتبع ام من لا يهدي الا ان يهدي فالكيف تكون امر باتباع هادي
لا يهديه غيره وهو حرم اتباع من يهدي بغيره دايا ويلزم ان يكون هذا الهادي الذي
لا يهديه غيره معصوما كان فيلزم بالضرورة وهو غير النبي فقد قيل ان الله منذر
وكل قوم هاد فاما ان يكون هذا الهادي الامام او غيره فان كان الاول فالامام كان
الثاني فالامام ان لم يكن معصوما كان زايده لا خيماجه الهداية ذلك الهادي يجب
اتباعه سواء قارنه امر الامام ام نطه او لا فالامام وحده بغير ذلك الهادي لا يتبع

الحق

فان يهدي بغيره لان غير المعصوم يهدي بغيره فيكون الامام حشوا لا قابله فيه
فصله يكون عينا هاد ولذا كان الامام معصوما لا ملط الامام يجب طاعة
في جميع امورهم ونواحيه دايا وتقريره وتركه لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله
واطيعوا الرسول واولي الامر منكم والعطف على معنوا الفعل يقتضي المساواة فيه فاتباع
امرهم بمعصيته والامام يجب اتباعه فيه لا نهج لا يهدي فيه الا ان يهدي مع صدق الهداية
حرجه الاولى فكان رتب امره يوم اجتماع النبيين بالفعل استبح صدق الامر وكان حرجا
في تبليغ الحكم فيكون معصوما مطلقا لا في طريق الهداية فقد قيل بانها امور اختلفت
الفرق ولان العلة في فعل الوجها والاشناع فقد قيل بانها امور اختلفت
بابه في رتبته رتبته واستحقاق ذلك في تلك الحال على المعصية فقد قيل بانها امور اختلفت
بين عدم الاقدام على فعل المعصية وبين عدم الاقدام على الامر بها فقد قيل بانها امور اختلفت
اشتركت في عدم الاقدام على الوجوه فقد قيل بانها امور اختلفت
وكل امام يجب اتباعه دايا لا يبين في الشكل الثاني لا في من غير المعصوم بامام دايا
ويشكك بالعتك المستوي الى قوله لا شيء من الامام بغير معصوم دايا وهو ما نقص قلنا
بعض الامام بغير معصوم في الجملة لكن الاولى صادقة فتكذب الثانية لانها تنقضها فقد قيل
ان اتباعه من لا يشكك امره وهم يعتقدون الواو الحال قلنا نكحل من وجب اتباعه دايا
فهذه النسخة فيه دايا لكن الامام يجب اتباعه دايا لما تقدم من انه فكون هذه النسخة
ليداه ولا تعني بالمعصوم فقد قيل بانها امور اختلفت في جميع امور الله وفعاله وتركه وتقريره
اذا ورد امران احدهما مطلق والاخر مقيد بصفة واحد الحكم والموضوع او كان للبيد
امر حل المطلق على المقيد لما تقرر في الاصول فيفيد الامر بطاعة اول الامر في قوله تعالى

فظهر **قوله** ولا تقبلوا خطوات الشيطان فقد برز الاستدلال بتوقف على
 مقتضى **المتقدمة الأولى** المتابع الثاني فيها عزنا في هذه الناحية لا يتبع ذلك
المتقدمة الثانية انه هذه الآية عامة في الأشخاص وفي الأرباب وفي النبي عنه
 وذلك بالاختراع والمواد لخلو الشيطان العاجي وترك الحيوان اذا تقرر هذا
 فتكون غير المعصوم بالاعتقاد من اعتقاد الواجب او فعله حصصه فهو متبع لشي من
 خلوه الشيطان ولا شيء من هو متبع لخلو الشيطان يجب اتباعه مادام متبعاً لذلك
 يتبع لا شيء من غير المعصوم بالاعتقاد الواجب الا اتباع في الجملة وكل امام يجب اتباعه دائماً
 لما تقدم يتبع لا شيء من غير المعصوم بالاعتقاد بالامام دائماً وينعكس بالعكس الى قولنا لا
 شيء من الامام بغير المعصوم بالاعتقاد دائماً ويقتلزم قولنا كل امام معصوم دائماً لان
 العدد له الخلق يقتلزم المرجح للخلق عند وجود المرجح وعند برزوة الامام
 لا يتبادر هذا الدليل على ثبوت عصية الامام دائماً والمدة في وجوب العصية والدالة
 أهم من الضرورية لما ثبت في علم النطق لا تأتوا نقول قد ثبت لقوام وجوب
 أي علم الكلام ان العادة تقتلزم الضرورية لان قد ثبت بالبرهان في علم الكلام
 ان الاتفاق لا يكون دائماً ولا أكثر **باب** انما لا يعني بوجوب العصية المرجح
 الذي يلو الوجوب المعين والعصية من الامور التي يمكن وقد ثبت في علم الكلام
 لان لكن لا يوجد الا بعد وجود مسببه والامر المرجح من غير مرجح وهو
 في الضرورية واذا دل الدليل على عصية الامام دائماً ثبت وجود
 دائماً وهو يقتلزم وجود المسبب دائماً وهو المقتضى وتوقع النطق من
 الامام يقتلزم المقتضى وكذا استلزم المقتضى فتوقع الخطأ من الامام في آما

الحق

المعصية بغيره قد ثبت بحد ذاته كونه النبي من اتباع من يقع منه الخطأ وحيث قوله في رواية
 الامور وجوب اتباع الامام دائماً على ما خرج منه الخطأ في الجمل لزم اطلاق التبعيض لا يمتنع
 كون شيء الواحد في الوقت الواحد من الكائن الواحد سامو به وسنفي منه قول هذا القول
 على وجوب العصية بأي وجوب كان وهو مطلقاً **قوله** من والقرآن الحكيم لكن
 المرتكبين على مرأى منكم يضلوا عجزاً الرجيم فقد برز الاستدلال به انه نقول العجز الذي
 به هو النبي صلى الله عليه وسلم مستقيم وفي طريق العصية لانها تكون سواء بحيث لا يتخللها
 خطأ والامر لكن شرطاً مستقيماً ويكون نقولاً بحيث لا يتخلل في الله شك ولا احتياط
 التبعيض لقوله مع من يضل الطريق الرجيم وصف الطريق المذكورة بانها منزلة من عند الله
 لكن هذه الطريقة هي طريقة الامام لانه اهله في البيت النبي سند بها فقد اشتركا في دعوة
 خلق البيت والعبادة والدالة عليها فتكون هي طريقة الامام ايضا يتضح وصف الامام
 بانه على صراط مستقيم فيكون معصوماً دللت هذه الآية الله سبحانه النبي صلى الله عليه وسلم
 فوجب نظامه بكونه على هذا الطريق ووجب اتباعه لذلك وطريق غير المعصوم
 يناه في ذلك في وقت من وقتاً في الطبع والحق والرسول وادبي الامر من يد على
 وجوب اتباع النبي دائماً واتباعه الامام دائماً فيكون ذلك كل الكلف المتناهي في
 حالة واحدة في وقت واحد وهذا لما بين في علم الكلام من استحالة وجود طاهر
 تساو في الحكمين في اللطفية حيث يستلزم كل واحد منهما سلب الآخر يقوم مقامه بولسلي
 تساو في وجه النطق للتفتي لوجوب الحكمين في كل واحد منهما مثل ما في الآخر فيهم وتلك
 بين الله سبحانه وتعالى في هذه الآية استرعيه وجه لطف نبوة نبينا محمد عليه من الصلوات
 اخطأها من القضاة اكلها بغيره في كل على صراط مستقيم راشار الى وجه ذلك بغيره
 لتساوياً ما ان رابا وهم والامانة تأييده تمام النبوة في اللطفية فيجب ان تساوي

فَيْتَنُكَ

فيقطع الإمام فليزعم الخامة وان كان يقول العلم لا بالدور وهو الخاتم الامام ايضا وان كان
 يقول الامام اخر لزم التمس في الامة وان كان الاول فوقع الخطا منه يستلزم امره في
 قوله في الخطا لا في عموم الامر بما جده في قوله وانما في قوله ذلك لكن الله امرنا بالاستعاذة
 من شئ من عمل الكلف الخطا في الكلف الشرعي فليزعم انه يكون الله في قادر بفعل امرنا بالاستعاذة
 الله في شئ من غير ما يخطا او في وجه فعله عند الكلف يقول او فعل الامر واما استعاذة الامر
 باسمه فظاهر فاستعاذ ووقع الخطا من الامام وهو الخطا الامر بانواع الخطا والامر
 العقلا على تركه من العلم ان شئ من استعاذة المكلف بمجمل ~~بطله~~ بطله في خط الخطا
 لكن امر الله في بالاستعاذة به في شئ من اشياء من الاول او في فيكون امر بالاستعاذة
 من نفسه في عن ذلك علمه اكبر فاستعاذ ووقع الخطا من الامام المستعاذ به
 في شئ منه شر ما امر الله في به خير خاف من وجوبه المناسد لانه شرط التكليف فلا يكون
 شرطا مرجعا احدا فيكون خيرا من كل وجه فوقع من الامام الخطا والكلف ما مور
 بانواعه دائما لا تقدم لاحتمال الصدق في شئ واحد وهو كونه خيرا من كل وجه وان
 وجه في حاله واحده وهو ~~العقل~~ العقل اليم والصدق المستقيم بخلافه ان يامر الله
 في كلفه بالاستعاذة به في شئ من شئ وهو ظاهر في انفاذه منه ثم يامر به امر اخر كما دخل على
 القبر بالبشر اربع جزية ومقابل علي ترك فعله الخطا في مواضع فعل المحبة وتركه
 امر واجب والحل عليه والله عالمه والحل في امر الله في بالاستعاذة به منه واما في شئ
 ما قاله والافعال والنزوك لكن قد وجب اتباع الامام دائما ولو وقع الخطا من الامام في
 اجتماع الامر واليهي في الشئ الواحد في الوقت الواحد ~~لا شئ~~ لا شئ ما يصدر من العلم
 يستفاد منه دائما والا لكان الامام داخل في قوله في شئ الامر والعقل الصحيح
 حكيم يدينه بان الله في لا يامر بشئ شخص فيعلمه فلا يامر بالاعتوذ منه في وقت ما

وكذلك يتصور له ذاباً فيخرج لا شيء من ماضيه ولا يمتد إلى المستقبل وهو لفظ **قوله**
ومن يتوكل على الله فهو حسبه والاعتماد به تركه عليه وانما يستعاض به به ما يحاط منه
تقد امر الله به ما لا يستعاض به به ما يحاط منه ووعده بما به يتوكل من ذلك المروي
من الامم **قوله** امرنا بانباة ذاباً كان الله في خلقه لو عده في الله عن ذلك علمه الكبر
للفظ الله في مراتب احدها التوكل وهو خلق القدرة والالات وتبانيها
اليد اي بما يحتاج اليه الانسان ونصب الادلة وتبانيها الا انما هي في الامور الجيدة
والاخلاق المرضية وتبانيها الاستعداد به في ورعه بالاجابة وانما يكون في هذه المراتب
والامر بالبايع مما وقع منه لفظاً وعموم الامر في الاوقات والامعان بتباني هذه المراتب
كما انما في الامر من لازم اما عدم رجوب طاعة الامام في الجمل وكلاهما في لصد
تقيضها وهو رجوب البائع الامام ذاباً حصول الاجابة في الاستعاضة به في
ما استعاض منه ذاباً لانه في كل مقدور وعالم بكل معلوم والفعل خال
من القاسد والامور التي بطله منه فوجد القدرة والداعي ونسب
النار في الفعل به دائماً **قوله** الامور له صفات **قوله** انه عاجز
لنوله في انما الله مقدور لكل قوم عباد **قوله** انه مقتدر من الطاعة **قوله** وانما
انه ولي الناس كما قد لقوله في انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا ولا داع للكل
الي فعل الطاعة فقبض القوة الشهوية والغضبية من المعاصي مع علم الشهوة
وتجود القدرة اعظم من فعل المصنوع وهذه الصفات بها مع بقا على الائمة
ناله اذا راع هذه المراتب عند الله في فعل ذلك وهو باق على منزلة كان داعياً
عظيماً للكل الى فعل ذلك في الاستعاضة بالله به في انه يكون في الشيطان
وتبانيه والعقل الشرح فيجب ان يكون ما يب رسول الله طهر والقائم مقامه عند

او قاله

امرنا به في ما يتصور منه **قوله** مراتب **قوله** خلق القدرة والالات والتكليف
مراتب حصول العلم بالافعال ووجوبها مثل الوجوب او الندب او التحريم
قوله العلم عليها والمعاني على الفعل ولان في الامور وفي الزبانيات لا
يلزم ولا اشتغال على الاجابة بالامام ليس للبرية الاولى لانه من فعل الله في ما لا
الامام انما هو حصول المرتبة الاخرى بالنسبة اليه من فعل شيء منها يتصل بها
في وقت واحد يمكن ان يحصل منه ذلك لبعض المكلف الذي يمكن ان يعلم او ترك
احدها ولا يمكن تحصيل ذلك الا من المعصوم ولانه لو كان منه ترك شيء منها او فقد في
شرفا لوجب جعل الامام له والالات المكلف عن شرط التكليف وهو **قوله** قوله
الذي بحث في الامامين وشوفا منهم تباروا عليهم اياتهم وروايتهم ويعلمهم الكتاب
والحكمة فتقرر الا فتدبر به يتوقف على مقدرات **قوله** انه في اراد
بالرسول محمد ما تركه كل واحد واحد وهو ظاهر **قوله** ان المراد به
التركية المطلقة **قوله** ان المراد في الامام ذلك لقوله في المراتب فتدرك كل
تدركها واذ انقضى ذلك فتعقوب الامام من كل غير فلا بد ان يكون قد حصل
للمركبة المطلقة لقوله في انما مؤيدون الناس بالبر وتلسمون انفسكم الله سبحانه
وتعالى اراد اجتماع الامور بالبر مع عدم فعله واشتراكها في فقد الوجوب والتوكيد
المطلقة هي العبرة ان هذه الاية المقدسة تدل على انه علم مكنى لقوى العلم
والعمل فلا بد ان يكون كما لا ينبغي الكمال الذي يمكن حصوله للبشر والامام
هاد الي ذلك فلا بد ان يكون بهذه الصفة انصافاً كما له الذي يقتضي عظمته
والا لكان ناقصاً في القوة الحولية والجلية **قوله** النبي علم تمام الدعوة
للناس وبغيره فلا يخلو العالم ان يكون قد كملت هذه الصفات الاربع التي جاء
النبي علم لتكميلها فيه اولاً والثاني في لانه انما حال فلا يكون مكلفاً بالفضل

لا يتجاذب الاربع التي يتجاذبها في اولها اشككت في ذلك واما ما يمكن فيه حصوله لا الذي
 ناعل شديد الغرض ولا ما يمكن ان يكون هو كماله وهو كماله في كل شيء من العصبية
 بعد هذه الكمية ان النبي اما ما يثبت لكونه هذه الصفات الاربع وارجب اليه
 نوع طاعته والناسي به يحصل للطبع له في كل امره ونواهيته الثاني به كمال جزء الصفات
 فكل من اوجب طاعته لوجوب طاعة النبي لا يكون اولها بالنسبة في الامة كالنبي
 فلا يكون وان المطيع له في لوازمه ونواهيته المتناسي به يحصل له هذه المخايه كاحصل
 من اتباع النبي وطاعته لان مساواة وجوب طاعته الامور من يتقدم بها في الاعمال
 ومساوي الامور في الاداء الى المخايه فلا بد ان يحصل كمال هذه الصفات في الامم تطاعا
 وهو معنى العصبية قوله في ان يتقدم الى النبي الحق ان يتبع ام من لا يجد الا ان
 يجدي في الكركيب يكون جعل العادي هو الذي يجدي ولا يجدي فيمكن من كمال هذه
 الصفات فيه وهي التوكيد للطفه والعلم بالكتاب والعلم بالحكمة فيجوز في الامام
 هو العادي لقوله في ذلك يوم هلا يكون هذه الصفات كماله في الامام وهي العصبية
 قوله في ان يتبع هذا في خلاصه طبع ولا يحسنون فتقول انما يتبع الامام دائما
 هو تابع العدي دائما لان الله امر بطاعته عاصيا فهو كالمستع امره علم في الاوقات
 والكلفين فتقول ان الامام يعصون ما لم يكن ناهيه دائما تابع العدي دائما فكل من الثاني
 ربطنا الخدم مثله لا يقال لحد الامور من لازم وهو اما عصبية المفتي واما الجيش وعدم
 وجوب اتباعها وكلاهما في اما الاول فاجاب في واما الثاني فكل وجوب اتباع النبي
 على المقلد واتباع امر الجيوش والامر في الغرض لا نقول انما الفتى واما الجيوش ليس
 بواجب والا لما غلبت الاشخاص ولا في امور كليه كاستخراج ط في امور جزئية خاصة
 واما الامام فانما عهده في امور كليه عام في الاوقات والمكلفين في كماله في كل وقت

فلا يلزم

فلا يلزم احد الامور الذي ذكرتها قوله في ان يتبعوا المرتفعين انما هو من لا
 يتكلم اجرا وهم من قد دون تقرير الاشياء لان نقول على وجوب اتباع ما نفهم من قد دون
 وذكر ما وجب انتفاء الشبهة وهو سؤال الاخر لكن الامام سائر للفتي في وجوب اتباع
 فيكون مساواة في العلم وهي العداية فانه لم يعطل وجوب اتباع المرتفعين الا بانهم
 يعتقدون في تعطل العلم في حق المخلول العلم العاين لوجوب اتباع حصول
 العداية في العاصي والمال واتباع غير المعصوم قد يؤدي الى ضد العداية بنوا فيه لاتباع
 وقد لا يؤدي اليها واتباع المعصوم يؤدي اليها دائما دام الاتباع موجودا ونصب امام
 معصوم يمكن والله في كل وقت ولا يلزم من ذلك ان يتبع غير المعصوم والامر باتباعه
 طلبا للهداية مع مساواة في هذا وعدها في نفس الامر وعند المكلف مع قدرته على
 المعصوم قوله في ان يري كيف ينبغي للمؤمن فكل اولم يؤمن فكل بل ولكن ليس في
 وجه الاستدلال ان المؤمنان القلب امر مط في الامور الدينية الكلية ولا ريب ان الاشياء
 من الامور الكلية الدينية لان المكلف يقتل ويقتل وياخذ الامام ويضرب الخدود ويغير
 العباد او يبيع المعاملات فيقول له امره وشارته وهذه الامور كونه لان الامام
 نيابة النبوة في كل الامور تكون الطمئنان القلب فيها امرهم مط ولا يجوز الا
 عصية الامام يجب ان يكون الامام معصوما الله في الطيف بعباده وحين
 في عادية اللطف والرحمة والامام المعصوم طوبى من آمن من الخوف والامام غير المعصوم
 طوبى من خوف وهو طاهر فلا يثبت نصب الامام غير المعصوم لطف الله ورحمته
 بعباده وراثة سلاسلهم وهدايتهم وانما حبيب اللطف والرحمة الامام المعصوم
 فتبين نصبه الامام مرشد دائما لا يبي من غير المعصوم يرشد دائما فلا يبي
 من غير المعصوم يرشد امام الحايه الناصية من الادلة الدالة على

وجوب عصية الامام قوله في ذلك حين الله اياته للناس ليعلم يتقون والتقوي ركوب
 طريق الصواب واختياره ما فيه شريعة او يتوجه لهم لزوم عطلوه وفي قوله فالتقون هم
 الذين لا يخطون بما يحتمل وجوبه ولا يخطون الا ما يعلمون انه مباح ويجتنبون ما يحتمل
 حرمة فعله من هذه الوجوه مطلوبه لله في الناس كان في جميع الشرائع ما امر به وفي
 غيره لان تخصيص بعض الناس ببعض الاحكام به ترجيح من غير مرجح ولانه مخالف
 لوجوب الابه ونصب امام معصوم في اموره وافعاله واوامره ونواهيها عالم فيعمل
 بالابا دستا بهما يقينا وعلوه الفاعله من قبيل العلوم فطوره القياس طريق صالح
 لذلك يجب انما الغرض من امر ما يقوم مقامه والثاني منتف بالوجودان فتعين
 الاول وهو المطلق قوله في واقفوا الله تعلمون التقوي لانه الامم في الاحكام
 كما في نفس الامر والعمل بما يعلم والاختلاف الاول اما ان يجعل بالنقل او بالنقل والا
 عند العمل اثنان ليس بطريق صالح انتهى من الاحكام الشرعية وعند البعض لا يعمل منه
 كل الاحكام بل القليل منها فلا بد من الثاني اما في جميع على الراي الاول اوي الاكبر
 على الراي الثاني فلا بد ان يكون ذلك النقل ما يفيد العلم الحقيقي ولا يحصل للغير من الناس
 من الغرض والثالث وهو ما هو منتف عليه فلا بد من بين ذلك ولا اياته المتشابهه
 ويكون عنده طهرها ايضا وكذا السند ولا يكتفي ذلك بل لا بد ان يبين للمكلف صحة قوله
 وذلك لا يتحقق الا من المعصوم والثاني هو العمل لما جعل الامام لطف فيه لان الغرض
 الى الطاعة والتباعد من المعصية فتعين نصب الامام المعصوم والافهم بعض الغرض
 لان الحكم اذا اراد شيئا ما لم يفعل ما يتوقف عليه ذلك الشيء اذا كان من فعله
 خاصة مع قدرته وعلمه فانه يكون نافعا اخرضه ومناقضا لارادته نعم الله عز
 وجل اكبر الا يقال هذا كله مبني على ان الامام لا يقوم غيرها مقامها فيحتاج الى

بيان ثبانه ولم يشكروه لانهما نقلوا اختصارا لدليل الموصول في العقل والنقل وتطعي وانما الثاني
 في اكثر الاحكام ما انتفى عليه الكل واختصارا لليقيني في بني اداسم واجماع وان غير ذلك
 لا يفيد اليقين معلوم وما انتفى عليه الكل ولا يلزم لا يفي بكل الاحكام فتعين الثاني ولا
 يجعل العلم به الا اذا كان من معصوم وهو ظاهر قوله في واقفوا الله والعلو الكبر اليه
 يخشون امره فتدبر على التذكر معذمة الحجاب بالا بقاء مع العلم انه لا يطلق
 بغير عتلا وكذا الامر به على سبيل الذب وابطاحه عيب والعيب من الحكم العالم له
 معذمة اخرى قوله في واقفوا الله اما على سبيل الوجوب او الذب او الابه
 لا يخفى من هذه الاسرار المثلثة مقدمه اخرى هذه الابه حكمها ثابت بعد النبي
 لبراعه اذا انقضى ذلك فتقول بعد اسرار لانه لا يزم اما الامر بالادب ان او غيبوت
 الامام المعصوم او يثبت ما يقوم مقامه لانه قد ظهر فيها من ان التقوي لا يتخل
 الا على العلم المعصوم او ما يقوم مقامه فلو امر الله في التقوي مع امام معصوم
 او ما يقوم مقامه لزم الامر بالادب ان لا بد في احدها لكون الاول والثالث منتف
 لانه اما ان يكون عقليا او نقليا والاول منتف في اكثر الاحكام فتعين الثاني وبعد النبي
 لا تعلم اليقين الا من الامام المعصوم لا تقدم فتعين الثاني وهو نصب الامام المعصوم
 امر الله في التقوي وامر بطاعته او لا امر وهو الامام فلا يخفى اما ان حصل
 التقوي من طاعته او لا والثاني في لانه في اراد شيئا وكان هو المقصود
 مثلا لا جميع ما اوجبه وجرم داخل في التقوي فتعين امرنا بالادب ان لا يكون طريقا
 مقصودا لانه اذا تعطل لا يخلو الى ذلك المقصود وهي تصلح للاداء وكان ذلك
 نقضا للغرض وهو ان اخطأ وهو في فتعين الاول وهو ان التقوي غفل
 من شأه الامام ولا يمكن الا اذا كان الامام معصوما لان التقوي لا بد منها
 العلم اليقيني ولا يحصل من قول غير المعصوم وطعا فتعين ان يكون الامام معصوما وهو

قلتم لا يتبعوا خطاياكم **الشيخ** ان الله لم يرد من بعد ما جاءكم
 البينات فاعلموا ان الله عز وجل يعلم ان الله تعالى قد بين في هذه الآية ان الله تعالى
 اتباع خلو السبلان وهو عام في الاصول والفرع اجابا الصغار والكبار والرجال
 فخذوا من عام الفعل كما ينبغي منه وترك ما اريد **ب** انه قد بين من ان لا يرد على البينات
 وهو ما خرد من البيان وهو ما ينبغي العلم من نظره فيه وهذا من رحمة الله تعالى لعباده
 انه لا يرد على البينات ولا يقوم مقامه ما يفيد الظن ولا يرد على البر في الطغوان
 لانه قد بين في البينات في التقدير **ب** انه قد بين في البينات من اتباع
 فكان ذلك عام بهذا ايضا عام في كل ما دخل تحت التقدير وهو ظاهر ولا سيما في التبع
 من غير مرجح **ب** ان في البينات ليس من المكلف بل النظر فيها والطاعة لها والانقياد اليها
 وسبق الكلام على ذلك **ب** انه يدل على في البينات والامكان فيه فائدة وهو ظاهر
 ايضا والبيان العام في الله لا يقيد لليقين التي يحصل العلم بها في الاحكام كلها وهو
 الامام المعصوم في كل زمان لانه اذا علم منه بفتح عليه الخطا والصغار والكبار
 ومعلومه صواب قوله وتعلمه وتعلمه حصل منه اليقين فيكون الله تعالى قد نصبه
 والتقصير من المكلفين وهو الخط لا يقال هذه الآية كلها بعبارة على ان غير الامام
 لا يقوم مقامه وهو ممتنع لانا نقول **المراتب** من وجوب ان البينات هي
 في عصية الامام اذا كان الامام هو للوح لا احكام لا يقوم غير عصيته مقامها لان
 العلم بعبادة الله تعالى وقوله اما ان يكون من العقل والنقل فان كان الاول فاما بالبرهان
 او بالنظر الاول لم يحصل في كل اناس لان التقدير خلافة فلا بد من احد الاخرين
 والله تعالى لا يرد فيه من مقدمه هي صدقة والما بعد بعد العلم بعصيته وهو ظاهر
 والحق في اما ان يكون منه او من امام اخر الاول يستلزم الدور والما في النفس **ب**
 ان المراد من الامام تعليم الاحكام باليقين كما بينا والامارة والامانة للحدود ونصب

الولاية

قوله والقداسة والسعادة وغير ذلك وانما الشرائع وكل ذلك سائد عن النبي ما دامت
 الله ونصه به ولا يقوم بذلك شيئا عا في امور الدين والله تعالى على الوجه المذكور الا
 الامام لان كل من قام بهذه الصفات فهو الامام فدل على ان غيره لا يقوم مقامه فيه
 ولان الامام بالاحكام انما يقوم مقامه ما يفيد العلم ونحوها على الاول والاول
ب اما عند المكلفين فهو ظاهر لانه لا مجال للعقل في الاحكام الشرعية فخصصا
 كل الاحكام لكل الناس واما عندنا فثلاثة خلاف الواقع فان البحث انما هو على تقدير
 الخلاف والما في غير الامام وهو ما يفيد عن الامام وبما تفيد الغرض في ابتاعه
 فانه اذا كان الامام موجودا وقوله لا يفيد العلم وقوله غيره يجب ان يكون ذلك الغير
 له في الامامه وحجب له النقض عند الناس واذا لم يتم غير الامام مقامه في
 الخبر ولم يتم مقامه في العقل وهو ظاهر **ب** الآية المذكورة في الوجه الاول تدل على ان
 لم يحصل ولم ينسج ولم يوجب شيئا لو كان الامام غير معصوم فكان الله تعالى قد شفع ما
 شافق البينات لانه تعالى امر باتباع الامام في اقراروا فعله وتوكله فان دفع فيه
 الخطا ولا يلزم بل جرد المكلف عليه الخطا مع امر باتباعه بهذا الاطلاق لا نصيب لبيان
الاول التعليق المرحومة عن الكتاب **ب** والله لا يفيد العلم وكل واحد والحد من
 الاحكام في كل رتبة ورتبة وكل شخص شخص الي انقراض الحال وبعد اتفاق عليه من
 الكل والتقدير ان الخطا عام وان الله تعالى شانه لقب الكتاب لكل المكلفين في كل
 الاحكام والتقدير لم يحصل ان الاحكام لكل مكلف لكل حكم فاما ان يعلم من الامام او من
 غيره اذا احكم كل ما عند الاشياء وتعلمه والا فلو عند المعزلة وهو ظاهر ولم يوجد من
 الاوامر والاحكام ونصوص الكتاب والسنة ايجاب اتباع غير المعصين ابتاعا
 عا بل ايجاب اتباع الامام وقد تقدم في ذلك ادلة كثيرة يمكن بحمل الكتابين غيره
 ولم يذكر الله تعالى منه لا يحصل وبما ياتى به هذا عند البينات وهو **ب** قوله تعالى

اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم هذا يدل على ان اولى الامر من الناس
كان امر الرسول من البيئات وهو ظاهر وان يكون من البيئات اذا كان معصيا فان
غير المعصوم لا يقيد قوله العلم فلا يكون من البيئات ما لا شك ان المعصوم لا يشبه
من جواز حاله الناس الوعية ارجوز في متعلق بعبادته وقد يتعدى الى بعض الناس
ولما لم يستد الفاعلة من خطا الامام في الاحكام والا فاعماله فسادا كلي لانه انما
نصب الامام لقول النبي عليه فاستدراك المعصوم الجزير بالامام واهل المعصومة
الكلية لا يناسب حكم الحكماء على وعلا فلو كان الامام غير معصوم لزم ان يكون له امام
اخر وينتهي الى العصور وهو المراد ولا يخفى على من عاين هذا **وهذا هو**
ورائه عامة العباد من قوله في الدعوات بالحق والحق التسليم على عباده والحق
الصريح والحق الصريح يشهد ان ذلك قوله في حديث النبي صلى الله عليه وسلم
وانزل معكم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه
الا الذين اولوه من بعد ما جاءكم البيئات بغيا بينهم وجه الاستدلال انقول
الله تعالى من علي العالم برأيه ورحمته بعينه النبيين بالكتاب وقوله البعثة الناطقة
اختلاف الناس في التاويل في الاحكام والغاية هو حصول الحق وان كان البلاغ
والحكم ليس الكتاب بل الرسول لقوله تعالى وما اختلف فيه الا الذين اولوه من بعد ما جاءكم
البيئات فاذا كان الاختلاف في نفس الكتاب وناويله كان الحكم هو الرسول فعلم
من ذلك ان من نفع الله تعالى في اماله الرسل لا ينفذ ويبلغ الي الناس ما
اوحى اليه الله من الكتاب لم يحكم بينهم بعد اختلافهم في تاويله وبعد النبي
في التاويل اعلم فان لم يكن من يقوم مقام النبي في كون قوله حجة وفي وجوب اتقائه
وفي طمأنينة وقوله في علمه واناده قوله اليقين حصول العلم الناطقة والظاهر بدون
النبي في القدرة والاعمال وهو امانة بالعبادة مع عدم العمل وهو في قوله

لحق بعد النبي يكون حاله في هذا كراهة وهذه الحجة المذكورة لا تحصل الا بالمعصوم
فوجه القول بعبادة الامام **يا** قوله تعالى وما اختلف فيه الا الذين اولوه من بعد ما جاءكم
البيئات بغيا بينهم وجه الاستدلال ان قوله تعالى وما اختلف فيه الا الذين اولوه
يدل على ان الاختلاف في التاويل لا يستلزم وقوله تعالى من بعد ما جاءكم البيئات
ليس المراد حصوله لم يفعل بل لاكثر نصب ما يصلح ان يعد العلم في التاويل حتى يتحقق
حجي البيئات وان الاختلاف بعد ما يفيد العلم يكون بغيا وهو انما يعقل او تفكر ولا يلزم
لا يصلح عند النبي مطلقا واما عندنا فليس بعلم في سائر الاحكام والاولى ان
تجوز الثاني والكتاب **الكتاب** في تاويله واستدراكه شاملة للاحكام الا لا يخفى ان
تحتاج اليه ان كان اكثرها جحلا وحمدا وعجلا وانما هو ليس بالمعصوم لان قوله
لا يكون حجة بنفسه ويكون الاختلاف بعد ما يفيد العلم بعبادة النبي عليه السلام
جعل الاختلاف بعينه بعينه **قوله** من الناس من يجادل في كلمة الله
اي قوله والله ورسوله بالعبادة وجعل الاستدلال انه من في هذه الآية اشياء الاول ان اصلاح
الظاهر لا يجيب الناس حاله ويكون في غاية تشاد الباطن **انه** لا يصلح للولاية لقوله تعالى
واذا نزل مني سمي في الارض لنفسه بها فخذ من توليه هذا الموصوف بهذه الصفة
لان من الناس من يتعبد لنفسه ابتغاء مرضات الله سبحانه وتعني غاية صلاح الباطن
وانه لا يعبد ربه معصية لان شغل نفسه بنفسه من الشهوات والارادات المحرمة
انما يتحقق بترك الصغائر والكبائر وفعل سائر الواجبات **ان** من هذا ما يصلح للولاية
لان ذكره عقيب النبي عن توليه الاول يدل على صحة توليته **ان** ذلك لا يعلم من صلاح
الظاهر **ان** ذلك لا يعلم الا الله وحده غيره بتعليمه اياه اذا تقرر ذلك فنقول
هذه الآية الكريمة المقترنة بدل على بطلان الاختيار وعلى ان الولاية من قبل الله تعالى
لان بين ان ماله الولاية وهو الاول قد لا يعلم رآه لا يجوز للنبي ان يتولى الولاية

اذا تصور ذلك فتقول انه امر الله تعالى فيستوي ذلك فيكون المقدمه الاولى في علم الكلام بالبرهان
 والقرآن وهي علمه بكل معلوم فيجب تحقق المقدمة الثانية وهي جعل طريق الحكماء الى
 معرفة كل الحكم باليقين والاثبات نقض العرض وهو ما عطفوا به على ان نقل انما هو الاول
 كما على قوله لا اشأ غيره فظاهر ما على قوله لان العقل لا يستقل باكتساب الاحكام
 فكيف يات بكل ما في الثاني والثالث يعني ان بعض الاحكام مستفادة من العقل وبعضها
 مستفادة من النقل وبعضها من مصادره عقليه وبعضها من مصادره انبياء التي يستفاد
 منها صدق المنقول عنه لانه من الاصول له يد فيها من المعصوم لان الكتاب العزيز
 الذي هو واحد من التثنية لا يمكن ان يكون احد من المتكلمين من تحصيل العلم بمرجع الاحكام
 منها ضرورة فلا بد من شخص يؤول قوله العلم وغير المعصوم ليس كذلك فقد ثبت ان
 الشقوب لا تتم الا بوجود الامام المعصوم وليس من فعلنا لان المعصية غير معلومة لما يكون
 فعليه ان يبين معصية ويدل عليه فلو خلا زمانا مناسج عوم الامر باليقين في جميع الكليات
 في جميع الاوسنة لم نقض العرض في وقت ما وهو الحكم على اسمه في القول بالثبوت
 المقام فينبغي نصب من يوقف عليه وهو المعصوم في كل وقت فالخلا لا يراه احواله
 عظيم لاهم المبراهات ولا يلبس بالحكم بالامام بحجة ائتمانه باليقين الكلية وذلك
 المعصية والقدسات طهرتان في ذكر الله تعالى المتقين في معرض المدح والتمني في اللغة
 اسم فاعل قولهم وكانا نتمني والرفاقية فوط الصبيان اذا عرفت ذلك فتقول في التثنية
 انفق الكلام على ان اختيار الشرايط صدق هذا الاسم والحق ان اختيار الصغار
 شرط ايضا لانها تدخل في الوعيد لقول النبي لا يبلغ العبد درجة المتقين حتى يدع
 ما لا بأس به خذوا ما به الناس وقال تعالى في النقل ان الله لا اله الا انا فانكون
 وقوله لا تغرب الله سنة من في المؤمن وانا ديك فانفون هذا كله اشارة الى فعل
 الطاعة وقوله تعالى واقر الله بينه وبين ابراهيم اذ انقرا الله اني فلا تعصوه هذا كله

يتم

في جميع المعاصي الصغار والكبار وتأتي ان الحكم عند الله الحكم ولا شك ان الاحكام من فعل
 الطاعة الوجبة وتركها من المعاصي بعد ادول على غيره الامام لان الحكم الناس عند الله تعالى بعد
 الرسول الامام وهو ظاهر والكرم الناس هو انبياء الناس للامام والاني الناس ليس الا المعصوم
 فيجب ان يكون الامام هو المعصوم **ب** قال الله تعالى في سورة ممتان الذي انزل فيه القرآن
 هذا الناس وبنيت من الهدى والفرقان وقال هذا هدى المتقين وهدى لى ان
 المتقين سبب هداية الناس وهم والمحسنون وباقي الناس لا اعتبار بهم فاما ان يكون
 الامام من المتقين او من غيرهم والثاني بطلان الحكم لا يجب على من به الاعتبار وانه
 اتباع من لا اعتبار به ولا يبعد الا ان ذلك المتقين متعين ان يكون الامام من اهل مراتب المتقين
 وهذا هو المعصوم **د** وصف الله تعالى كتابه العزيز بانه هدى للمتقين ووصفه بانه
 هدى للمتقين الناس فلا بد من اختيار المتقين عن الناس في ذلك بعد اختيارهم في
 القدر المشترك بينهم والمزيد لقول الهدي في الاعتقاد والقول والفعل وقوم ذلك كله
 على الوجه الصواب فهذا هو القدر المشترك واما المميز فامور الاول ان هداية المتقين
 تكون نصبا لا بحكم الشك حوله في شيء من دلالته ودل عليه تعالى بقوله لا ريب فيه الثاني ان
 جميع المطالبات الشكيرة والعلية فيه تدوجه وقد دللنا عليه بقوله تعالى لا يفتاد صغيره
 ولا كبيره الا حصاها وقوله تعالى وكفى حصيفا في امام من المالك ان دلالة على
 هذه كمالا يقينية لان الدلالة ما طنية او علمية لانه لا بد فيها من ترجيح لان الشك لا يخلص
 لا والله فيه فاما ان يكون الرجوع ما يتبع من التيقن او لا والثاني للجهل والاول ما ان
 يكون مطابقا لاول والثاني للجهل والاول اما ان يكون ما يتبع الاول هو العلم والثاني
 هو اعتقاد المقلد للحق فوصف الله تعالى كتابه العزيز بان دلالته حازمه مطابقة بانه
 تكون يقينية لا الاولى فلو لم يكن لا ريب فيه بكونه في معرض نفي شيع واما الثانية
 فانقول ان لا ياتيه الساطع من بين يديه ولا من خلفه الى اخر الاله واما الثالثة فلفظ

لا ياتيه الباطل انما ولا يهتدي المتقين فثبت عليهم جازي على انشاءه وعدم توليهم
 انزل الوحي على الطاغية لوجه النبي امر الله نبيها وترك العاصي التي تلي الله عنها
 ما اشار اليه بقوله نوح وايقظ الله حتى نفاه اذا نقر ذلك فنقول جدي عن المتقين ونوح
 استقامهم على الوجه الصواب سر كان طاهرا او ظاهرا او بينا ووقع الوحي مطابقا في
 نفس الامر ووقع انما لهم على الوجه الصواب فاعلى مراتب هذا القسم بعد قسم المتقين من
 جعلوا ذلك في كل الاقسام والا اقول ولا نقول هم شجرة من حذو له في هذا كثر ورواياته
 لا تحقق بالقسم الاول وهم المتقون هم المعصومون لاننا لا نحكي بالحق الا ذلك ونعمهم
 ترجيح الهم ويستجدي لهم فالامام اما ان يكون من القسم الاول اعني المتقين او من غيرهم
 والثاني **ج** ان الامام يجب طاعة لقوله نوح واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
 الامر منكم **و** من الحكم بان ماير القسم الاول باسائه وطاعته من هو من القسم الثاني وان
 الامام ذكره الله نوح ثالث الله والرسول فيكون من القسم الاول وهو من هذا القسم الثاني
 وهذا **ج** من الحكم ومن قال بغير ذلك لا يعرف حكمه الله نوح **ك** ان بان اثره لا يتم
 الا بالامام المعصوم يجب ان يكون الامام المعصوم في كل وقت يحتاج المكلف اليه فيجب
 قوله نوح ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم
 لعلكم تشكرون فله الاية نزل على عصية على ما لا يخفى بما تقدم **ح** قوله نوح
 ويهديهم الى صراط مستقيم نزل على ان كبراد الله نوح اولا الهداية الى صوره ونقصه ومن
 المعصوم لا يمكن فيه ذلك كما كان في النبي **ل** في كل زمان كذلك ينبغي ان يكون الامام
 معصوما وهو الخط وهذا اقرب من البعد **م** قوله نوح واطيعوا الله واطيعوا
 الرسول واحذروا فان توليتم فاعنا على رسولنا البلاغ المبين فاما الله نوح امر
 بالخذوع عن مخالفة الامر وعدم الانيان بامر الله وحكمه في الامام التكاليفية واحذروا
 كما تقر في الاصول وينبغي ان لا يوجد معصوم في كل زمان فينبغي قوله العلم على الله

نوحا للمؤمن جازي ولا يندرج بدونه ويحل علمه ضروريه باصواب ولم يحصل الثاني
 بان ينجح على هذا المتقون بل من الاول **ك** قوله نوح انما لي بمرسل البلاغ المبين انما يكون البلاغ
 مبينا اذا جعل فيه طريق الى العلم ولم يحصل طريقا غير المعصوم فتعطين عليه نفس على
 امام معصوم **ل** قوله نوح انما لي في الارض خليفة **ب** الله نوح بالخليفة قبل الخليفة والابن ابني
 للحكم المعصومين نزل على ان الخليفة اجملا لا يكون بالخليفة كمال من كل خلق في القوة العلمية
 والعلمية والشرعية وليس ذلك الا المعصوم **ح** قوله نوح انما لي في الارض خليفة تكبير قوله العلم والعمل السابقين
 وتكبيره لا يستفيد على تقدير استفادته وما كانت مراتب الناس في الاستعداد واستعداد في الكمال
 والعلمان وجب ان يكون الكل للكل الموصل كل استعداد له الفضي غايه كماله كمالا في القوى العلمية
 والعلمية كراحتا في الكمال الي اقصى غاية الكمال البشري ولا يخفى ذلك في غير المعصوم **و** يجب ان يكون
 معصوما وهذا المعنى المرجح مشتمل في كل خليفة نوح في ارضه **و** يجب عدم العلم الجود الجلة
 وهذا مقتضى تلك الآية وتخليفه كما يقال من النبي **ل** انما لي في الارض خليفة لا ينجح في كل
 عصر ومصر فلو اخترنا ذلك بالنسبة لاختص بالظن بعض الائمة لكن رجع الله نوح ما لا يشاء
 شكل وغايته في حق اهل كل عصر وجب الامام **م** انما لي في الارض خليفة لا ينجح في كل عصر
 الله نوح ويحلهم على امره ونهيه فهو خليفة الله **ن** **وهذا قول ابن سعود واربعا**
السادس وقد مر ذلك قوله نوح انما جعلنا خليفة في الارض فاطمروا الناس بالحق وقابله
 لا عقل الاية المعصية فوجبت عصيته على ما لا يخفى **ل** على ما اقبل من الملائكة والملائكة
 معصومون والا فاعل من المعصوم معصوم وعلى علم معصوم اما المقدمة الاولى فيقولون
 انما الله اسطفيتم واولي الامر منكم والعاقلون هم سوي الله نوح وعلى علم من الله
 ابراهيم والصبطي افضل من الصبطين منه ولا ان محمد **م** افضل من الملائكة ونص النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 واولاده في الكمال فيكون على من الكمال افضل من الملائكة اما فضيلة النبي **م** فاما من في علم
 الكلام وانشر بعضا الي ثبته على ذلك فنقول انه علم افضل من آدم وادم افضل

من الملكة لا ينجي من الملكة اما المقدمة الاولى فاجاب عنها والمقدمة الثانية فلا يصح
 امر الملكة بالحق والحق لا ينجي من الملكة اما المقدمة الثانية فاجاب عنها والمقدمة الثانية فلا يصح
 نفس على ما ونفس النبي على ما يعني اتحادها في الكمال بقوله تعالى وانفسنا وانفسكم
 ولا يوافق على ان المراد بقوله وانفسنا على ما واما المقدمة الثانية وهي ان الملكة
 معصومون للوجود قوله لا يصحون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون
 قوله لا يصحون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون فبما يؤمرون فبما يؤمرون فبما يؤمرون
 وترك المنهيات لان النهي عن النهي يستلزم الامور يتوكل فان قيل ما الدليل على
 انه قوله ويفعلون ما يؤمرون فينبذ المعصوم قلنا لا شيء من المأمورات الا وهي الامور
 منه والاشياء مستثناة يخرج من الكلام ما لا يدخل على ما بيناه في اصول العقيدة
 ولانه صفة مدح فلا يجوز ان يكون في عذابهم في ذلك فلم يكن لاختصاصهم بصفة
 المدح فاصح قوله لا يصحون الله ما امرهم ولا يطيعون الله ما نهىهم
 صريح في نهائهم عن المعاصي وتوهم في كل الامور لا من الامور التي والحق انه لا
 حكم بينهم انهم طعنوا في البر المعصية ولو كانتا عصاة لما احسن الله ذلك القول انه لا
 حكم بينهم انهم يحجبون الذل والعار لا يعترفون ومن كان كذلك اتيه مدح المعصية
 منهم واما المقدمة الثالثة وهي ان افضل من المعصوم معصوم فظاهر ذلك
 الداعي عليها بقوله تعالى ان لكم عند الله انكافا وما من احد الا ان عليا علم معصوم
 وجب ان يكون كل امام معصوم اذ لا قابل بالعرف لا الامام افضل من انبياء بني
 اسرائيل او سائرهم وانبياء بني اسرائيل افضل من الملكة قال الامام افضل من الملكة
 بطريقين والملك لا قد وصفهم الله تعالى ومدحهم بصفات **الارواح** التي لا
 يعلمون الا بالنص بقوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا وقال لا يبيحونهم بقوله
تعالى انهم لا يعلمون شيئا الا باذنه وامره تعالى بقوله تعالى وهم بامره يعملون وهذه

الصلوة

معصوم من العرق العام **كل** انما يستعمل في كل من قوله بامره تعالى ولا يعلمون شيئا
وتعالى انهم لا يعلمون شيئا الا باذنه وامره تعالى بقوله تعالى وهم بامره يعملون وهذه
 فيكون ان افضل من المعصوم معصوم فانبياء بني اسرائيل معصومون والامام اولي
 بالعبادة لانه افضل من افضل من المعصوم او سائرهم واما المقدمة الاولى فبما يؤمرون
 فبما يؤمرون فبما يؤمرون فبما يؤمرون فبما يؤمرون فبما يؤمرون فبما يؤمرون
 سائرهم واما المقدمة الثانية فبما يؤمرون فبما يؤمرون فبما يؤمرون فبما يؤمرون
 الله تعالى وذلك لان استقامته من العلم وكلما كان علمه على الله رد ليل عليه فهو عالم ولا
 شك ان كل محدث دليل على الله تعالى وكل محدث فهو عالم لقوله تعالى ان الله اصطفى النبي
 انه اصطفاهم على كل الايمان المخلوق ولا شك ان الملكة من المخلوقات فلهذا الاله الكريم
 تعظمي اصطفاهم لانه انبياء على الملكة واما المقدمة الثالثة فبما يؤمرون فبما يؤمرون
 فقد ورد في قوله تعالى وما ارسلناك الا رخصة للعالمين الجارية تدل على الجود والعب
 امام تمام مقام النبي عليه الطهارة ووجه بل هو اعظم سائر الكائنات للزينة والمنة وباعت
 والكرامة الا قليلا لانه امر كل ما خلقه به في الرحمة يجب عليه نصب الامام ودعوة الخلق
 الى طاعته وتحت يدهم من حصنتهم لانه امر تمام مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ان يكون معصوما لا يتسلط الا انه كلهم امرهم ونهيتهم وتوهم ان شخص واحد هو
 طاعة الرحمة فهو معصوم فالامام معصوم **هذه** الآية تدل على شدة اهتمامه بمرجعه
 الآية وعدم نصب امام معصوم يناقض هذا الغرض فيكون محال ان تكون هذه
 الآية تدل على صحة النبي عليه السلام لان عدم عصيته من ارسله رحمة في الرحمة تعالى هذا الغرض
 فيكون محال ان الامام تمام مقامه فما ارسل فيه معصوما والا فانفس الغرض **هذه** الآية
 تدل على انه ما افضل من العالم والملك في العالم يكون محال افضل منهم وعلى ما نفس
 النبي لقوله تعالى وانفسنا وانفسكم فافضل من الملكة والملك معصومون واما افضل من المعصوم

محضهم وحي **المعصوم** وكان كل من على حصص ما كان الاسم مطلقا محصورا لانه لا يقبل بالفرق مطلقا **المعصوم**
 وهو **المعصوم** **المعصوم** محصور من لقوله تعالى لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون وعلى الله
 افضل من الملائكة فضلا لعدم يكون محصورا لانه افضل من **المعصوم** محصور بامر الله **المعصوم**
 تعالى محصور للملائكة فضلا لا بشهادة وخلق البهائم شهوة بلا عقل وخلق الانسان وخلق فيه
 من الامور من صفات الادي سبب العقل فوق البهيمية بدرجة لا تحصى وحرار سبب شهوة دون
 الملكة ثم وجدنا الادي اذا غلبت هواه عقله صار جلا وكون عقله لانه يسيطر دون شهوة
 كما قال الله عز وجل اولئك كالانعام بل هم اضل فذلك صارت محصورين في انوار دون البهائم فوجب
 اذا غلب عليه هواه حتى صار لا يعمل بمهماته فصار جلا وكون عقله لانه يسيطر دون شهوة
 الملكة وبقاى لهم اعتبار بالاخذ الطريقين فالآخر اذا قلنا ذلك فنقول انما الله تعالى يبارك
 وتعالى به وخلق العقل ليقدر الانسان من مرتبة حضيض مرتبة البهائم والدواعي الي
 ارفع مرتبة للملائكة ونسب الانبياء والائمة لاركانهم ودعاهم الى ذلك بتبليغ الانبياء
 وحمل الناس على الاعتقاد فلا بد ان تكون الانبياء في مرتبة ما يصدقون الناس اليه وكذا
 الائمة لانهم تأمرون مقام الانبياء في جميع ما تروى فلا بد ان يكون الانبياء والائمة محصورين
 والا لتأخر الفرض لم يتحقق ذلك القطر وهو ظاهر لا محالة **لقد** قوله تعالى في سورة مريم
 اليه مرجعكم جميعا وعدنا الله حقا انه بيد الخالق ثم يجيبه الجبري الذين استغاثوا
 انصافا بفسط اي ما عدله وهو متعلق بجبري والحق بغيره فيقتضيه ويؤمنهم
 اجورهم او يقتضيه ولما استطاعوا عدلوا ولم يظفروا حتى امتدوا وعلوا الصلوات
 لان الشيطان ظلم لقوله ان الشوك تقلم عظيم والعصاة طلائم انفسهم وهذه قضيه
 تقابله قوله كما كانوا يكفرون فنقول هذه الامة تدل على وجوب **المعصوم** لانه لا
 يخلو زمان فيه مطلقون غير محصورين منه وتغفروا قد مر **اذا** كان الحكم قد خلق
 لخلقهم واعادهم لاجل جبرهم على الايمان وعلى العلقا ولم ينصب لهم محصورا

في قوله تعالى
 لا يسبقونه بالقول
 وهم بأمره يعملون
 على الله افضل
 من الملائكة فضلا

شديد تود يقين لقين فرضه ونقص الغرض **لما** قوله تعالى انما اوجبت الي رجل منهم ان يذود
 الناس الا انذار **المعصوم** وصحح الذي لا حكم جميعا لانهم ما كان وما سيكون الى انقراض العالم
 فلا بد من كل واقعة ان يقصص كما غار جبه على النبي الا انذار **المعصوم** ذلك يحتاج ولا
 يتم فائدة الامام **المعصوم** في كل زمان لانه لطف **الامام** فيه حصل احديهما الله
 يعلم الاحكام لا ياخذها بالطن والاحتياط لقوله تعالى ولوردوه الى الرسول والى اولى الامر
 منهم لعلى الدين يستقيم فلو علمه وانتهى انه يعيد قوله سيد الي كاشف بغيره ليجزم المظالم
 الشابت بجهته لان لكل من طريق الى العلم لانه لا بد له من طريق فيعلم العلم في
 فاما ان يعيد الظن او العلم والاول لا ينبغي للخوف ولما حصل من الاختلاف وانما وجبت عليه
 المعرفة وانتقال المكلف لرفع الخوف على ما ثبت في الاحكام فلا يجوز ان يشك الخوف من
 نفس المكلف **لما** انما الله لا يمكن عليه الشهوة والشيطان والغلط وهذه المظالم انما حصل
 من **المعصوم** فلا بد ان يكون الامام محصورا **امامة** غير **المعصوم** يتلزم الخوف على المكلف
 ودفعه واجبه ودفع اللزم **المعصوم** دفع المزموع **دفع** امامه غير **المعصوم** فلا كان
 غير **المعصوم** انما امر اجتماع النقيضين وهو **دفع** على الامة اتباع قول الامام وفعله
 ولا يجوز لاحد منهم خلاف عليه لقوله تعالى لا اله الا الله فيكون **المعصوم** والاحكام عقابه في وقت
 وطاعة غيره فيكون اشد من الامام في ذلك الوقت وهو خلاف التدبير **قوله** تعالى
 والقرآن للحكم **ان** من المرسلين على صراط مستقيم **تدبر** للحزب الرحيم حكم في هذه الامة
 بحكم الله **لانه** طريقه الى صراط مستقيم فلا الحق الا في جهة وتعلمه يقينا لانه تعالى منزل
 العزيز الرحيم ولو كان الامام غير **المعصوم** لجاز ان ينزل من الصراط ومنزل حق ولا يقين اليقين
 فيصيرت فقه الامام **ولا** انه لو جاز من ذلك عليه لاحد من المكلف الطاعة بقوله
الامام تعالى مقام النبي **ولا** يخلو من خلفه رسول الله والنبي بشيئ من فلا مانع
 بشيئ من **لما** انتم فائدة تخرج العلم بصواب قوله وفعله **ولا** انتم ذلك الا بغير عصبه

في الاشارة الى قوله تعالى **ولا يظفر** عليه الجواب انه لما ان يفعل الله به بالكلية او يكلفه ان يمكن
 بالكلية الاشارة به ونفس ارسال الرسول ونصب الكتب دون ان يكون محصورا بعلم في وجوب عصيته
 انه لا يرد في غير الدين الا ما امره بآيائه ولا يفعل الا الصواب ولا يتحرك الا بما يجوز تركه لم يكن قوله فعل
 وتركه ونفرت به هداية الحق قطعاً يجوز التكليف عليه الخطا فيكون قبول تركه مستلزماً على ضرورة
 واعصوه ويكره تكليف التكليف قبول قول المبلغ بما يجب انفعلياً الله في العلم تمام مقامه في الدعوى
 الى الحق في حيز المطلق عليه يجب ان يكون مثله كماله يجب ان يكون الامام معصوماً وهو المطلق **سابع**
 العلم اعم من شرع الحدود في العرض المطلق في شرع الحدود ودرج العقوبة وحولها من على فعل الرجاء
 تركه لا يحرر كلياً ولا يتم ذلك الا بالحاجة المصلحة ومقتضى الحدود في الغاية المطلوبة في نصب الحدود
 لا يحكم الا بالحق المقيم وذلك هو الامام فالامام اختلف في الغاية وهو العمل القويم كسائر الكائنات
 ثم ركوز في معصوم مود الى عدم الوثوق وبحصول الغاية منه بل يجوز ان يدخل منه عند فائتاف
 الغرض من نصب الحدود وكانته عصيته اعم لنا فائتافاً نقض الغاية فيها ومع ثبوتها وعاقبة
 التكليف لم يجب حصول الغاية في الحقيقة العمل المحض للغاية هي العصية واما المقصد من الغاية
 فبأنه في علم الحكم من وجوب نصب الحدود وهو المطلق **سابع** قوله وسائر النبي المدينه في قوله
 ومعه من هذه الآية تدل على وجوب عصية النبي والامام ونفوذ ما انفق عليه وجوب
 الاتباع عدم سواك الاخر يكون المصباح بهذا وانما يجب الاتباع حال الاعتقاد وان المراد
 علم وانما يعلم كونه بهذا بالعصية لانها الصابغة في الاسلام عن الضلال والامام تتبع يجب
 عقولته **سابع** الامام حاد بالضرورة ولا شيء من الهادي يتجاوز بالضرورة مادام غلو بما يجب لا
 شيء من الامام يتجاوز بالضرورة على قول القدماء ودأبنا على قول المتأخرين اما الصغرى
 فتعقله مع جعلها اعم عليه من مبرنا واما الثانية فظاهره وادأبنا ان الامام ليس
 بشيء من معصومين بل هو كونه انا عباد ليس كعليهم سلطان الامر اتبعك من الغاوين
 وكل من اتبع الشيطان فهو غاير دعيك هذه الآية للحرف ثاب بين القائلين وبين المخالفين

والله اعلم

في الاشارة الى قوله تعالى **ولا يظفر** عليه الجواب انه لما ان يفعل الله به بالكلية او يكلفه ان يمكن
 بالكلية الاشارة به ونفس ارسال الرسول ونصب الكتب دون ان يكون محصورا بعلم في وجوب عصيته
 انه لا يرد في غير الدين الا ما امره بآيائه ولا يفعل الا الصواب ولا يتحرك الا بما يجوز تركه لم يكن قوله فعل
 وتركه ونفرت به هداية الحق قطعاً يجوز التكليف عليه الخطا فيكون قبول تركه مستلزماً على ضرورة
 واعصوه ويكره تكليف التكليف قبول قول المبلغ بما يجب انفعلياً الله في العلم تمام مقامه في الدعوى
 الى الحق في حيز المطلق عليه يجب ان يكون مثله كماله يجب ان يكون الامام معصوماً وهو المطلق **سابع**
 العلم اعم من شرع الحدود في العرض المطلق في شرع الحدود ودرج العقوبة وحولها من على فعل الرجاء
 تركه لا يحرر كلياً ولا يتم ذلك الا بالحاجة المصلحة ومقتضى الحدود في الغاية المطلوبة في نصب الحدود
 لا يحكم الا بالحق المقيم وذلك هو الامام فالامام اختلف في الغاية وهو العمل القويم كسائر الكائنات
 ثم ركوز في معصوم مود الى عدم الوثوق وبحصول الغاية منه بل يجوز ان يدخل منه عند فائتاف
 الغرض من نصب الحدود وكانته عصيته اعم لنا فائتافاً نقض الغاية فيها ومع ثبوتها وعاقبة
 التكليف لم يجب حصول الغاية في الحقيقة العمل المحض للغاية هي العصية واما المقصد من الغاية
 فبأنه في علم الحكم من وجوب نصب الحدود وهو المطلق **سابع** قوله وسائر النبي المدينه في قوله
 ومعه من هذه الآية تدل على وجوب عصية النبي والامام ونفوذ ما انفق عليه وجوب
 الاتباع عدم سواك الاخر يكون المصباح بهذا وانما يجب الاتباع حال الاعتقاد وان المراد
 علم وانما يعلم كونه بهذا بالعصية لانها الصابغة في الاسلام عن الضلال والامام تتبع يجب
 عقولته **سابع** الامام حاد بالضرورة ولا شيء من الهادي يتجاوز بالضرورة مادام غلو بما يجب لا
 شيء من الامام يتجاوز بالضرورة على قول القدماء ودأبنا على قول المتأخرين اما الصغرى
 فتعقله مع جعلها اعم عليه من مبرنا واما الثانية فظاهره وادأبنا ان الامام ليس
 بشيء من معصومين بل هو كونه انا عباد ليس كعليهم سلطان الامر اتبعك من الغاوين
 وكل من اتبع الشيطان فهو غاير دعيك هذه الآية للحرف ثاب بين القائلين وبين المخالفين

عن مذهبنا الذين يكون منه الحجة لو فقدت الحجة في غير هو الامام فان يكون معصوما والا
لزم الحجة لانه لو كان عليه الشك كما جاز على غير ثبت الحجة و هو سد بها الحجة على المكلف
لا يقال هذا مبني على تعييب القياس والاستحسان اما على نقد من جاز ان يقول
قد بينا بطلان القياس في الكتب الاصولية كلفه حبان ان يكون هذا الشك في الامام
والكفارة والحدود ولا يجوز القياس ولا الاستحسان فيهما وهذا الدليل ذكره المرحوم
نضر الله وجهه **قوله** ثم ان جاءكم ذكر من ربيكم علي رجل منكم لينذركم ولتقوا
لعلمكم ترجمون وجه الاستدلال ان الله تعالى انما ارسل اليه رسلا منكم ليعلم
المكلف التقوي والتقوي اجتنابا ما فيه شيعه والابالعين ولا يجعل الامن المعصوم
موجب عصية الرسل ونصب الامام ليقوم مقام الرسول في اذار الخلق ويجعل المكلف
به الغاية القصوى التي هي التقوي وانما يتم ذلك بالعصية فوجب عصية الامام **قوله** ثم ان جاءكم
ترجمون الترجمة الموعودة في مقابلته الاذار ليست بتفصيل والرحمة الموعودة معنا
هي عدم الغد اوجه من الوجوه وانما يتم ان علم من المبلغ حجة وانه معصوم بالنقل
والاعتدال وحجة قوله وانما يتم ذلك من المعصوم والامام قائم مقامه فبذلك الامام غير
مصلحة تقتضي وجوب نصبه قطعا اما عندكم فبما لا يتصور واما عند القائلين بوجوبها
عقلا فبما لا يتصور قبول الصلح الحاصلة من الامام اما ان يكون حصولها من
المعصوم ارجح في حصولها من غيره او سائر حصولها في غيره او في حصولها منه
واكمل بطلان الاول اما بطلان ما عدا الاول فلا ضرورة فتكون في الحقيقة
اقرب من ذكره انقاد عليه فلا يجوز غيره من المكلف لان الحكمة تقتضي ذلك لا القدرة
وجوده والداعي ثابت والصارف منتف عن نصب الامام المعصوم **قوله** انما
تم فائدة الامام اذا كان قوله وتعلمه حجة متقولة اما ان يفيد العلم والظن ولا يتبين
قوله واحد منهما والثالث مع فائدة الامام والثاني على ما ذهب من اشارة القول مع ان

القول

الظن لا يقتضي من تلق شيئا ذكره على سبيل التمام فليقتضي فائدة ايضا فتعين الاول فتبين ان لا شيء من
غير المعصوم يفيد قوله العلم بالضرورة واما ما يقتضيه قوله او تعلمه العلم بغير لا شيء من غير
المعصوم بامام بالضرورة من انشكك الثاني وهو الخطا **قوله** فانما يكون الامام معصوما
اولا يندفع وجه الحاجة الى الامام به ما فيه خلوه والثاني بطلان مقتضى قوله ثابت يحتاج
الى مقتضى احد بها بيان صدق ما فيه للظن والضرورة ان وجه الحاجة انما هو جواز الخطا
على المكلفين وجواز اهلاك الثقلين واهلاك عدد ود الله فاذا لم يكن معصوما تحققت في الامام
وجه الحاجة فلم يندفع وجه الحاجة لانه ولا من غيره واما بيان بطلان الثاني والتمسك
بذلك مستلزما للاحتياج الى الامام اخر فان كان معصوما كان هو الامام والا لم يحتجنا الى الله
وان لم يكن معصوما احتجنا الى الامام وليس والتقص بطلان الحد الا من لا ريب وهو
اما عصيته او جواز احتياج المكلفين الى الامام مع عصيتهم والثاني بطلان مقتضى الاول وهذا
الدليل ذكره السيد المرتضى في شرحه الله وجهه **قوله** علم الحاجة الى الامام المتيقنة
لوجوب نصبه هي علم الحاجة الى عصيته المتعصية لوجوبها لكن وجوب نصبه ثابت فثبت
علمه وثبت معلولها الاخر وهو وجوب عصيته **قوله** لا شيء من الامام بداع الى النار
بالضرورة وكل غير معصوم داع الى النار بالامكان ينتج لا شيء من الامام بغير معصوم
بالضرورة **قوله** الامام ونقطه مبدا من جملة المنادى بقوله النبي **قوله** العلم بالضرورة
من المنادى الذي يستفاد منها الاحكام بخلاف الخطا فلا شيء من قول الامام ونقطه مبدا
الخطا ويلزم من قول الامام وتعلمه حجة الخطا بغير من انشكك الثاني لا شيء من الامام
بغير معصوم بالضرورة لان انشكك الثاني اذا كانت احدي مقتضيه ضرورة بكون
الشيء ضروريا **قوله** الامام ركن من اركان الدين لان قوله مبدا من المنادى وهو
حاشا للشرع والعامل به والذي يلزم العمل به فاذا كان معصوما كان الدين
كاملا وان لم يكن معصوما لم يكن الدين كاملا لكن قول الله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم
قوله على نبوت امام معصوم بالضرورة **قوله** كلما كان الامام بالحق كافي معصوما

كلية المقدم حتى قال في مثله اما لما روي في قوله تعالى **فَقُولُوا بَعْضُ الشَّيْءِ كَمَا كَانَ الْإِنْسَانُ** الى من يجوز عليه الخطا
والعلم في كثير من الامور فانه معلوم من شهوده وقوته العقلية ومنه ما روي في قوله تعالى **وَمَا يَكْفُرُ بِهِ**
واما منتهى معناه بعد رفاة ولا يكون محجورا عن اظهر من الكبر منه اخرا وبما يقيد وهو
الشيء لا يجوز ولانه يخرج من غير مرجح فتشاور في الماسوي في وجه الحاجة وكان حيث
لا تشاء الفاعل منه وهو سد ثلث الكلف وهو حيا والخطا ولما بيان المقدم لقان
الشيء ما لم يخرج من الله سبحانه صار امر الدين كمالا كما قال الله تعالى **يَوْمَ تَكُونُ الْكُفُوفُ** لكم
واما منتهى علم الامام اعظم اركان الدين وهذا يقتضي ان الامر الامام قد تم قبل وفاته
والا فكلما التي قد بقيت في زمانه لم قد نفس عليها قطعا حصصا منها هو اعظم اركان
الدين **الامام في الامة** عبادة عن الشخص الذي يوتى به ويقدر في كماله واسم
لا يرتدي به والى اسم لما يكتف ولذا ثبت ذلك فتقول لو كان جابر الذوق على الامام
حار الا قد تم على الزنب اما ان يقتدى به او لا يقتدى به فان كان الاول كان قد اس
بالذنب وانه غير جائز وان كان الثاني خرج الامام عن كونه امينا لانه المأمور اذا
راى ما علم حسنة فعله واذا راى ما علم قبيحة لم يفعل **خ** لا يكون متبعا ولا مقيدا
به بل يكون متبعا لذلك وذلك بقدح في كونه امينا فثبت ان الخطا على الامام غير جائز
ق لو جاز الذنب على الامام لزم احد حالتين فيه اما عدم وجوب الامر بالخير والحق
عن الكفر او يتوقف فكل على الاول او لا ورا اجتماع التقيضين او استلزام وجود المعلول بدون
علته واللاتم باقتسامه بيا فاعلم ان شمله بيان الملازمة ان الممكن لا يلزم من وقوعه
فكل جواز وقوع الخطا من الامام فتقدم برأئده على سبيل الله ما واستباحه
الذروج والوقوع العظيم اما ان يجب على الرعية منعه من هذه الافعال او يجب متابعتها
او لا يجب فان لم يجب لزم الامر الاول وهو عدم وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
وانا واجب تاما ان يجب على مجمع الامة منعه من ذلك او على احوال الامة والاولى منكم
فوق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على اطلاق الامة الموجودين في المشرك والامر على

والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو يتوقف فعله على الله وان المشاهد للمعلوم انما يروي
الملك العظيم اذا قدم على فعل شيء فكل واحد من احوال الرعية عامما يخاف من اظهار اذكاره
عليه ان يصير غيره من احواله كملك العظم في ذلك الفعل البقي **خ** ياخذون هذا الرأى
الذي يظهر عليه الانكار ويعقلونه واذا كان هذا القوف حاصلا لكل واحد من احوال الرعية ما
اجتماعهم على منع ذلك الفعل **والقسم الثاني** وهو ان يجب على كل واحد من احوال الرعية
اظهار الانكار على الملك العظيم فتقول المقصود من نصب الامام ان يوجب لكل واحد من الرعية
فان يجب على كل واحد من الرعية ان يوجب الامام لزم الدور فان هذا انما يوجب حصة
بسيب فلكم بوجوبه هذا وهو دور بيل وان وجب تناسل لزم اجتماع الجميع
واجب في فعل واحد وهو اجتماع التقيضين وهذا الامر الرابع ولان يلزم ان يكون
نصب الامام مستلزما فكل من الرأى والحسن والغنى وكفيل الاموال ونكاح المراجع كما
حصل في زمن محمدين وعزير وهو الامر الخامس **ق** رياسة غير المعصوم في الدين الدنيا
على الخوف والكلف ودفع الخوف واجب **ق** رياسة غير المعصوم دفعه واجب ولا
شي من الامام دفع رياسته واجب فلا شيء من غير المعصوم امام والصوري بینه والكبرى
في الكلام ثلثة والكبرى اسال به يد يجهه وهذا المعنى **ق** من يثبت له الامامة تحصل منه
التفاهة المقصودة من ثبوت الامام بالامكان **ق** من يثبت له الامامة بغير معصوم بالضرورة
ولم يجرها كل من يثبت له الامامة معصوم بالضرورة فمعنا اربع مقدمات ثابتة **ق** انما امر الله
بطاعته واحد في كل امره وتواجهه ويوجب على كل من عناه اذا علم الله تعالى جميع
اموره وتواجهه موافقة لامره وتوجيهه ومطابقته لا مراعاة شرع وانما يجب اتباعه
لذلك اذا علم ان من فعله وتركه موافق لا وامر الشرع وتواجهه مقدمه اخر في الامام فكل
الله تعالى بطاعته وهذا الامر عادي في الكلبيين والارباب والادامير والشرائح والارباب على
كل من يوصف بالامامة **ق** من يثبت الله في امر شخص بهذه المصروفات الاربع والا

وحيث ان الله سبحانه لا يجمع بين امرين متضادين في نفسه ولا يجمع بين امرين متضادين في خلقه
 والحق المستقيم يدل على ان كل علم العالم بالشيء كعلمه بالامر بالخير والنجاة من جميع الانبياء
 ما يربطه به ورعيته كافة بالتابع والخص من اتباع او امره ونواحيه ووجوهه انما هي في الحقيقة
 ومراعاة في العبادة في شيء واحد ولا تعني بالعبادة ذلك **فصل** في معرفة النبي صلى الله عليه وآله في
 جميع احواله التي هي الطاف المكلفين والوجود المطلوب منه قطعا ومشاركه الامم في
 ذلك لانه نبيه وتامم مقامه فليس منه ان يكون عصية الامم لطفها في جميع احواله التي
 هي الطاف المكلفين والوجود المطلوب منه في نفسه **فصل** في معرفة محصور مانع من الطاف
 الامم ولا شيء من الامم كان مانع من الطاف الامم بالضرورة في شيء لا شيء من غير المحصور
 امام بالضرورة والامر في بينه والكبرى مبرهنة لان الامم انما تعذب بالظلم بالضرورة
فصل في معرفة محصور مانع من الطاف الامم بالضرورة لان الامم انما تعذب بالظلم بالضرورة
 المنطق لانا نقول قد بين برهانها في المنطق سلما لتفقيدها **فصل** في معرفة المحصور مانع من الطاف
فصل في معرفة المحصور مانع من الطاف الامم بالضرورة لان الامم انما تعذب بالظلم بالضرورة
 الى الامم استعير ما الصفا في ذكرها في وجه الحاجة الى الامم في بلوغها جميعا راجع
 الي شيء واحد وهو جواز الخطا لان قولهم يحتاج اليه في اقامة الحدود وراحتها فعل
 الذنوب وفي اماره للجهاد وهي على الكفر او البغي وذلك من القياس للعلماء وفي
 في الذنوب وفي التصوم والحكم ما فوجبه الحاجة الى الامم كلها راجعة الى جواز
 الخطا والمنا في له العبرة وهو وجه الحاجة فلم يكن الامم محصورا لم يحصل وجه
 دلالة الحاجة فكان نصيبه غير محقق للفايده فيكون **فصل** في معرفة محصور مانع من الطاف
 تعطيل بعض الشرع وتثاني الحق بالامكان فلا شيء من الامامة العظمى يعطله شيء
 من الامم الشرعية ومنا فيه الحق بالضرورة في شيء لا شيء من امامة غير المحصور امامه
 صحيح بالضرورة وهو الخطر والقدحنا معلومنا بالبداهة **فصل** في معرفة محصور مانع من الطاف

بنا الى عرض شبهة بالامكان فلا شيء من الامامة العظمى يعطله شيء من الامم الشرعية
 في شيء من الامم فالتبصر في رتبة النبي لا شيء من امامة غير المحصور **فصل** في معرفة محصور مانع من الطاف
 اما القصور في ذلك النبي فخره ارشاد الخلق ومعلم على الحق وتكون الامم على الحق الشرع
 الطاهر وان لا يكون الشروع في غير المحصور يمكن ان يجله على خلافه وسفك الدماء
 وتجب الاسواق في خط نظام العالم وقد حدث ذلك من تقدم غير المحصور من احواله
 الرأفة والامانة واما الكبرى فلان الامم لا يمكن لها ان تكون راجعة الى جميع ما جاءه النبي
 والزام الشرع اربع الامم ولا تملك مقام النبي في جميع الاحكام واما النتيجة فتستلزم
 في المنطق وما عليها من الاعتراض والحوادث **فصل** في معرفة محصور مانع من الطاف
فصل في معرفة محصور مانع من الطاف الامم بالضرورة لان الامم انما تعذب بالظلم بالضرورة
 حقا دأيا فهو محصور لان التعديل هو للظلمين ويطلق ايضا على احوال الانسان كلها ومن
 احواله وقوله وتروك وجهه ما يعطى به فاذا كانت لها حقا كان ذلك الانسان محصورا
 وانما كان الظلمين يطلق على ذلك لان المشهور في العرف ذلك حجة انه بلغ الى الحقيقة المعروفة
 او اغلب من المعلوم واما ان سبيله سبيل المؤمنين لان كل من تالاهام يجب عليه اتباع الامم
 ولا يجوز له مخالفتهم واما قلنا ان سبيل المؤمنين حق للمؤمنين في كل شيء غير سبيل المؤمنين
 قوله ما يولي فقد اخذ بر وكذا في من عدل عن سبيل المؤمنين **فصل** في معرفة محصور مانع من الطاف
 امرنا **فصل** في معرفة محصور مانع من الطاف الامم بالضرورة لان الامم انما تعذب بالظلم بالضرورة
 والامر ونواحيه **فصل** في معرفة محصور مانع من الطاف الامم بالضرورة لان الامم انما تعذب بالظلم بالضرورة
 يحتاج الى العبرة بالجميع يحتاج الى العبرة ايضا **فصل** في معرفة محصور مانع من الطاف
 واجتنبوا اليه وكل من ادرك الحجة هم فيها خالدون الآية لكونه يقول على ان الامم
 محصورون وقوله وان تقول حصص العالم في فرقته احد هذا الدين اتصافوا ايضا ذلك الامم
 وعمل الصالحات والاعمال التي بهم **فصل** في معرفة محصور مانع من الطاف الامم بالضرورة لان الامم انما تعذب بالظلم بالضرورة

المكلف

غير سبيل المؤمنين قوله ما تقول ترك اتباع سبيلهم في شيء ما يستلزم وجوبه اتباع سبيلهم
 في كل الاشياء فهو اتوا القوم وانما القوم تركوا سبيلهم ان يكون ذلك كله حقا لا انه لو لم يكن حقا
 لم يوجب الله عز وجل اتباعه ويريح على تركه بالارواح والادب ولا يعني بالعصية الا ان كان
 اذا اقر ذلك فتقول والله لا يرجع اليك من لبي ولا يعني بالعصية وامر من يد الله
 بطاعة النبي صلى الله عليه وآله من عند الامام بطاعة الامام جعل طاعة الامام مستوية لكل من الطاعتين
 لقوله عز وجل وادى الامر منكم نطق اولي الامر على ما يرضاهم وحده عطاءه لخاصة واحدة
 وهذا صريح في تساوي وجوب طاعته فيجب اتباع الامام على الامة كافة فيكون ان يكون
 سبيله حقا اي اتوا له وانما له وتركه كل واحد منها حقا ولا يعني بالعصية الا ذلك
صدق فله هذه الامة ان وجوب طاعته الامام ومساواة بها لطاعة النبي صلى الله عليه وآله
 في تعليم الامم ونقله وتركه او تحريمه او اباحته او استحبابه قوله لا ذلك على عصية الامام
 اولى واجد **صدق** الله تعالى حكم في كتابه العزيز بان يخرج المومن من الظلمة الى النور ولا
 يتم ولا يصح الامام وعدم خلو زمان من امام محضوم **فوجب** ذلك لان الله تعالى في حكم الامم
 لانه يجب وقوعه ويستحيل خلفه عقدين **اما المقدمة الاولى** فلان لفظ الظلمة
 عام لانه جنس معروف باللام مع ما يتحقق في الاصول **اما المقدمة الثانية** فتتوقف على مقدمة
الاولى ان العمل بظلمة هو طاعة **الثانية** لكم خلاف ما انزل الله تعالى عليكم وكذا اذا لم يحكم
 بالامر الله تعالى فليس بظلمة بل بظلمة الله تعالى فليس بظلمة الله تعالى فليس بظلمة الله تعالى فليس بظلمة الله تعالى
 حكم الله في الامم طاعة لانه جعل في **الرابع** الخيرة والخوف وخبره في طاعة ايضا طاعة
 وهو طاعة اذا عرفت هذا فتقول لو لم يكن الامام محضو ما لحاز حمل الامر على الظلمة ولم
 يكن لهم طريق الى العلم بحكم الله في الوقائع الشرعية رافعا لا تنصحا بما يمكن للملك من
 ذلك الانصاف امام محضوم فتعلم بوجوب اما محضو ما لم يخلو من الله تعالى
 واخلاف الوعد من الله تعالى لعدم نصب امام محضوم **وهو المكلف** قوله ولا

زكوا اليه الذين ظفروا ففهمكم القول والامام يجب التكون اليه في احكامه وادامره ونواهيه
 في العلم لا شيا كالامام والحرية وبكلها على الامام بما انزل الله كانه طاعة لما تقدم من النص
 الا ان في القرآن العظيم رجعة بعد ثبات عقليتنا **لحد** ان دعي الخوف واجب عقلا
 وهي مقدمة مسلمة لان دعي الحرز المظنون واجب **والثاني** ان العمل بقول غير
 المعصوم في الامام والخوف والامام في الفسخ خوف لان غير المعصوم
 فيه شيان احدهما انه لا يعلم الحكم في الواجبه بيقيننا بخلافه لا يحكم بما انزل الله فيدخل
 تحت قوله نعم ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم المفلطون ويدخل الامام على قوله
 في قوله نعم ولا تكونوا اليه الذين ظفروا فيحصل الخوف المكلف من اعتماد اتوا له وانما له
 واشتات ارامه ونواهيه يحصل له الخوف وهي مقدمة وجدا فيجب الاحتياط
 عنه فيلزم من وجوب اتباعه واشتات ارامه ونواهيه وجوب ترك اتباعه وترك
 اشتات ارامه ونواهيه فيلزم المكلف بالتقيض وهو **طاهر** الاستحالة وهو
 الخط لا يتكلم هذا واراد في المعين لا انقول مدني وجوب الامام المعصوم واما مع
 عدم عصه الامام فلا يمكن استداده **الثاني** قوله ان من استوا ولم يلبسوا الايمان
 بظلم اولئك لهم الان وهم مجتهدون فتقول كل ذنب ظلم لقوله نعم ومن يجد حذره الله
 فقد ظلم نفسه والراد بالحدود هذا الامر والنهاي باجاء الامة وليس المراد لكل
 بكل واحد وهي عامة في كل امر وهي يعني ان يجد كل بانفراد ظلم باجاء الامة وقوله
 ولم يلبسوا الايمان بظلم قوله بظلم نكرة في معرض النفي فتكون المعصوم فيلزم ان لا يجد
 مع ايمانهم منهم ذنب وهذا محتمل العصة ولا شك ان النبي صلى الله عليه وآله كان المرئيات لانه
 داعي الناس الى الاولى اعني تحصيل الايمان واما نفي الظلم والذنوب فتكون معصوما
 والامام نافي مقامه لانه طاعته مساوية لطاعة النبي صلى الله عليه وآله فيكون فلا بد من
 تحققها فيه فيكون الامام محضو **مع** الامم والعداء به بحصول دعاة من المرئيات

كما ذكر في هذه الآية والامام طريق اليها لانه تعالى وبه يحصل الامن للكل في جميع العصور
 كذلك بالضرورة حصول الخوف من الله تعالى او امره ولو اريد وجوبه وجب في جميع العصور
 الاحتياط في الامور كاللذات والفرج فان غلب العصور في ذلك في جميع العصور
والثاني بعد الخطا بخلية القوى الشهوية التي هي في الانسان الامام معصوما وهو
 الحق **سقط** قوله وهو يهاجم الى حرام مستقيم يعدي به من يشاء من عباده الملتزم
 الغاية من نصب الامام الهداية وهو ظاهر والمساواة طاعة لظاهر النبي كما يكون
 تأييدا له والحرط المستقيم مع العصور فهو داع للخلق الى هذه المرتبة ويحصل من
 طاعته والامام يامر بها الله تعالى فلا يكون الاحتياط وهو الحق **قوله** فانما انزل
 الله على من يشاء من عباده ان يوحى اليه من ربه على من يشاء من عباده ان يوحى اليه من ربه
 القرآن الكريم تأييد والرواية والناجى كمال من المستلزم فيكون ان يكون نور او هدي
 للناس ولقطة النور هنا بيان والمراد به **داعي** الدلالة بحيث يكون يقينه
 لا تقبل الشك ثم اكد بقوله هدي للناس وهو عام في اهل كل عصر ثم اكد قوله هدي
 للناس فلا بد من ثبوت معتمد بالعقل لان موضوع التقينه الموجبه لطلب الحكم فيها
 على ما صدق عليه عنوان الموضوع بالعقل وكونه هدي للعقل مستلزم ثبوت معتمد
 بالعقل ولا يصدق ان فلا تا معتمد الا مع كونه معتمدا في جميع افعاله لان قولنا لان
 فعل مطلق في كل زمان لان معتمدا وبالعكس غير ممكن في مساوية بنفسها في قوة
 شالبيه عليه غير ما قد ثبت ان في كل عصر من له صفات احدهما انه له علم بولايات
 القرون يقيها على ضرورتها من قبيل قطري العباس والناحية انه معتمد بالعقل
 دأيا في جميع افعاله فهو المعصوم **المادة الثانية** من الدلالة الدالة
 على وجوب عصمة الامام **قوله** يا بني ادم اسلمتكم رسولكم على ما شئتم بغير علم من قبلي
 فمن اتى بغيري فلا خوف عليه ولا هم يحزنون وجه الاستدلال ان هذه الآية عامة
 في كل عصر والامام لا بد ان يحمل الناس عليها ان اختلوا امره وتأيدوا لخطئه فلا

كما يكون فيه هذه الصفات فلا بد في كل من امام يتصف بهذه الصفات وهو المعصوم لا قوله في
 الامور عليه ولا هم يحزنون علم لان المعرفة المعصومة وهو حسان قوله من انبياءي وكل من
 معصوم غاف ويحزن لقوله ان من يعلم شقاؤه خير اياه ومن يعلم شقاؤه ذرة شر اياه وقوله
 يا بني علمتكم الله نفسه والله ورفق بالعباد فدل على ان من ذكرناه معصوم **قوله** يا بني علمتكم الله نفسه والله
 اسنادا لعلوا الصالحين لا يحلف الله نفسه الا رضى بها او ليكن بها الخلق في افعالهم ووجه
 الاستدلال ان الله سبحانه نصب الامام على هذه المرتبة فلا بد ان يكون فيه والعلما اعطوا جميعا
 بالامام في جميع العصور والامان وعلم الصالحين يستلزم على ترك العاصي لان حكم الله اصاب
 في العلمين لما فلا يتم الا بترك العاصي فالامام معصوم وهو الحق **قوله** يا بني علمتكم الله نفسه والله
 الله الذي هدانا لهذا اذ كنا كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق ونودوا
 ان نكفر بالجنة اذ نتمناها بما كنتم تعملون وجه الاستدلال ان الهداية اقامة لا اثم الا بالمعصوم
 فقد ثبت للزوم بهذه الآية ثبت اللازم فيكون الذي هو حاد معصوما وهو الحق **قوله** يا بني علمتكم الله نفسه والله
 ولقد جئناكم بغيا بصلواتنا على علم هدي ورحمة لنقوم بيمينون الى قوله يا بني علمتكم الله نفسه والله
 ومن علمتكم الله نفسه والله وجه الاستدلال ان الهداية فضل الكفاية الي احكامه على علم يقيني
 الظن فيلزم ان يكون جزئيات احكامه معلومة واكد ذلك بقوله يا بني علمتكم الله نفسه والله
 واما ان يكون في زمان او في زمن واحد لا غير الثاني **قوله** يا بني علمتكم الله نفسه والله
 دون كرم فلا بد ان يكون الامام عالما بذلك ويقتضي في كل الامور فهو المعصوم وهو الحق
قوله يا بني علمتكم الله نفسه والله وجه الاستدلال ان الهداية كانت الحقيقة معصومة ومما
 بعد العقل في حقيقته الثاني لقوله ان كنتم صادقين وايضا في علم شرط في صدق النبي
 عن الله بالاحكام ان يكون خبره عن علم لان ان علمه وان علمه اذا علم برصد يعلم للعلم حل
 على العلم تصديق كل صادق في اسائه عن الله في فاسا عن علم ويعلن عكس التقين

كون ليق اشارة عن علم الله تعالى بصدق ما اذا انقضى ذلك فنقول انما صادق في اشايه
 عن الله تعالى وصدق في اشايه فاشارة بعلم بصدق الامام في اشايه عن الله عز وجل بعلم
 بتدبيره تعالى عند ثبوت **الحقيقة** ان كل امام يصدق ما صادق في علمه لا يخبر به عن الله
 تعالى في كل كلام الطرعية **السادس** ان كل امام يصدق ما صادق في علمه لا يخبر به عن الله
 ذلك فنقول انما يحصل لغيرهم بغير ثبوت المقدس من مع العلم بعصمة الامام فقد دخل قول من
 يقول باجتهاد الامام في الاحكام وجواب خطابه في الاجتهاد وبقول صدقته **قوله** نعم ولكن
 الله حبيب اليكم الايمان ورضيته في قلوبكم وكره اليكم العشق والعصيان اولئك هم الراشدون
 وجوابه لا يستلزم لال هذه الآية من وجوه **اول** ان هذه الآية فيها مراتب خمس مع كمالها يحصل
 كثرة الراشد التي لا تصنف بها **الاول** في الايمان **الثاني** في الرضا **الثالث** في الرضا
 في قلوبهم بغير ان يكون لهم علم اليقين وغير اليقين واليهما اشار ابراهيم في قوله تعالى رب ادعني
 كيف تحبني **المعنى** قال اولم تؤمن قال بلى ولكن ليطربن قلبني **والجواب** ان المعقول
 اقرب من المحسوس فكيف يؤكده المعقول بالمحسوس لان علمه من قبيل فطري القياس ثم
 اراد ان يركب حسا فالاول في الايمان يحصل العلم الادرك المحسوس فيكون كذا ذكره عقلا
 وحشا سلمنا ذلك سأل من اليقين للمحسوس ثم اراد الله كذا ان ينبغي من ابراهيم اعتقاد
 المطلق انه كان شاكا في ذلك والله علم انه لا شك ولكن اراد بالسؤال نفى وهم المطلقين
 الشاكين في كمال الانبياء فاطهر فليدفع سوا ابراهيم ما لقوله في اولم وجواب ابراهيم
 نفيا لك يعني خلا لك كل من شك في شيء **الرابعة** **الفصل** الكفر والنسب منه واعتقاد
 بطلانه باعتقاد علم اليقين كالايمان **الرابعة** نفى العشق **السادس** نفى
 العصيان وهو علم لان نفى الملاحية لا يتم الا بنفي جميع جزئياتها فاذا كان الراشد
 من كملت المرتبة فيه بارشاد النبي وصاحب الامام الذي هو بابيعة وقائم بكافة الارشاد
 لخلائفة وحلهم على هذه الرتبة كمالا لئلا يكون الامام والقبول راشدا ان لم يدعوا

وحيثما كان الى غير ذلك لا ينقطع حاجة لم ليس فيه هذه الصفات الا من كمل هذه الصفات فيه
 والاعلم ان من كمل هذه الصفات لا ينقطع الحاجة وهي من الصفات الضرورية فيكون
 الامام **السادس** في هذه الرتبة هي الحق وهي القدانية الخاصة وحاجة الناس الى الامام ليعيد لهم
 رحمتهم عليها وباشكاله اذ امره وتواضعه واتباع اقواله وافعاله فنقطع حاجتهم وحصل
 لهم الله مستغنا ونعلم ان كمال هذه الصفات المذكورة مجتمعة لم تنقطع حاجة **قوله** نعم
 اولئك هم الراشدون تدل على الاختيار والرشاد في هؤلاء لانها صفة خاصة بغيرها
 مع التاكيد لا انهم بارشاد واما ليس برشد والعاقبة **قوله** لا شيء من ليس برشد
 برشد مطلقا بالضرورة وكل امام برشد مطلقا بالضرورة **قوله** لا شيء من ليس برشد
 برشد مطلقا امام بالضرورة تعيين القسم الاول وهو ان يكون الامام من هؤلاء وهو معصوم
 ولما انقضى هذا الخط اتباع الامام بحمد الله تعالى بالضرورة ولا شيء من الذنوب ابتاعه موجبا
 لحمد الله تعالى من الامام بعد نية بالضرورة اما الصغرى فلهذا وانما اتباع الامام لا ابتاع
 النبي صلى الله عليه وآله اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم بحمل طاعة الامام وطاعة
 النبي صلى الله عليه وآله واتباع النبي صلى الله عليه وآله فلهذا فانما يعبدني بحسبكم الله واما
 الكبرية فلقوله تعالى ان الله لا يحب المعتدين والمذنب معتد بالضرورة **قوله** كل امام
 بالضرورة لانه غاية ما منه لقوله تعالى واولي الامر منكم والوجع لخصاف المعصوم ولا شيء
 من غير المعصوم يحصل بالامكان وهو يدعي لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة
 لا يبين في المنطق وهو يقتل كل امام معصوم لوجود الموضوع وهو المطلق **قوله** نعم
 والله لا يخفى التوهم الفاسق وجه الاستدلال ان نقول الامام هذا لكل من هو
 امام له بالضرورة ويهدى الله بالضرورة **قوله** الامام يهدي الله بالضرورة فلهذا
 صغرى في قولنا لا شيء من الفاسق يهدي الله لا المحذور **قوله** لا شيء من الامام
 ينسحق بالضرورة وكل غير معصوم فاسق فاما كان لا شيء من الامام غير المعصوم

بالضرورة وهو مستلزم قول كل معصوم امام بالضرورة لوجود الموضوع وهو المظ
ع قوله في ذين للناس حب الشهوات الالهية وجبة الاستدلال في القوة الشهوية
 مرجحة لا ركاب الشهوات ثم هي محبوبة برين للناس فيها فقد حصل هذه الوجبة
 ان قلت ذلك لوجب لمن ضعف عقله مقارنة هذه الرخا وهو التردد على
 ما نشأ هذه وذلك يوجب ان كتاب الحما وعدم الاعتقاد في الشرع فلا بد من داغ
 فكل من معصوم فيه هذا الاحكام لا يلائم التقوي متقاربة غير مستطاع كالاراد
 هو الرئيس ولا بد ان كسح منه هذه الاشياء والاشياء وهي غيره بل تكون الرئاسة
 له غنية ويمكن عدم مانعة غيره فان غيره لا يقتضاه وجب ان يحكم باستناع ذلك منه
 حتى يكون الناس له اطوع ولا يخفى الا ذلك وهي المظ **يا** قوله في التوفيق والموضا
 بعضهم اوليا وبعض الى قوله عزير يحكم وجبة الاستدلال يحتاج الى مقدمات
الاجابة ان الله في كل واقعه حكما واحدا وهو الحق وانه لا يختلف باختلاف الاجتهاد
الاجابة هذه الاله عانة في الاركان والكليتين وهو ظاهر والكلف من الافعال والتوكل
 اما الامور من جهة المعروف والنواحي من جهة المنكر ثم كذا بقائمة الصلوة واما
 الزكوة لشدة الاختصاص بها واكد الجمع وعمومه لقوله في يطيعون الله ورسوله
الاجابة ان اختلاف الاراد ونضاد الشهوات واستحقاق الشريعة يقتضي
 اختلاف النوع اذا قلنا ذلك فنقول الاله يقتضي انه لا ينبغي نصب رئيس واحد
 بامر كل واحد منهم ويحكم على ذلك والالزم احد الامرين اما وقوع المخرج
 والمخرج واختلاف نظام النوع اذا كل واحد يقول انما هو بالمعروف وعلى
 هو المنكر فان كل واقعه فيها حكم وليس الاحكام معلوم لكل وجعل الاختصاص
 من اي من الخلق مناطا لودي الى وقوع واختلاف نظام النوع ونقص الغرض
 من التكليف فاما ما زاد التكليف وعمومه في احد ما ذكرنا وهو بطا بالاجماع ولا

فيكون

ان يكون ذلك الرئيس لا يجوز عليه الاختلاف او يعمل منكرا او ترك معروفا الا لاختصاص في امره
 ووقوع المخرج واختلاف نظام النوع والاختلاف في كل زمان تخصص بعض الناس في بعض
 المعصوم دون بعض **ترجيح** من ترجح في ذلك معناه ان يظهر ان الامام معصوم ويجب في
 كل زمان **قوله** في بعض الله برسوله ويتعد حدوده **قوله** يتعد نار خالد انفسا
قوله هذا من وجه الاستدلال ان نقول **كل** من معه يوم يمكن ان يكون بهذه الصفة
 ولا شيء من الامام بهذه الصفة بالضرورة **قوله** لا شيء من في المعصوم بالضرورة لان
 الامام يكون امير بالضرورة وبهذه الصفة طالم بالضرورة ولا شيء من النظام
 يكون اليه لغيره **قوله** ولا تركوا الى الدين طلم انفسكم **قوله** في جعلناهم ائمة
 بعد من بامرنا الى قوله عايد من هذا يدل على ان الاله لم يصا **اجابة** ان الله وصفهم
 بقوله وجعلناهم ائمة **قوله** انهم بعدون بامر الله منهم ائمة لهم **قوله** ان الله
 بامر الله اي لا بامر الا بامر الله ولا ينبغي الاعمال في الله عنه لا يقتضي الا بما حكم
قوله انهم يفعلون لما امرنا واقام الصلوة وايتا الزكوة وصفهم بالعبادة
 ويعملون في المحراب **قوله** والصلوة في كل الاوقات وكذا الزكوة والعبادة كلها
قوله ولا عايدون الذين يخافون انفسهم الاله وجبة الاستدلال ان كل من معصوم
 يمكن ان يكون كذلك **قوله** لا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة والامام يعمل الوفاق
 بقوله لا تخشوا الله ربكم والاله ما ان يتبعه لحيوان ان يعبد هذه الصفة لا يبره فيكون
 يتبعه سببا في الخوف ودفع الخوف واجب ترك تبعه واجب **قوله** في ما يبره
 امامه **قوله** لا شيء من غير المعصوم امام وهو المظ **قوله** في يلبثون الى قوله وكلا وجه
 الاستدلال ان كل من معصوم كذلك ولا شيء من الامام بالضرورة كذلك **قوله** لا شيء من غير
 المعصوم امام وهو المظ **قوله** في واما الذين استلقوا واستكبروا فبعضهم عذابا

الحمد لله

20/10/20

وجه الاستدلال ان يقول كل من يعصوم يمكن ان يكون له هذه الصفات فلا شيء من الامام له هذه
الصفات بالضرورة لا شيء من غير المعصوم بالام بالضرورة قوله ولو شاء الله لحطمت
امته واحدة التي قوله يختلف وجه الاستدلال انه لا يخفى انهم عباده بالانتماء لبيتك من
سبح على الامم والتمجيد بل في ذلك لا يتم الامام معصوم لما تقدم فيستحيل خلو القرآن
من الامم معصوم قوله ولا تعتدوا والله لا يحب المعتدين وجه الاستدلال ان
يقول كل امام محبوب لله بالضرورة فانما طاعة مساوية لطاعة الرسول لقوله تعالى وادبر
عنكم فقال من لم يطع الامام لم يطع الرسول وكل من اطاع الرسول اطاع الامام وبالعكس
كيا وكل من اطاع الرسول احبه الله ولا شيء من المعتدين بحبه الله بالضرورة لان الخلق
بالام بعيد الغموم وصفات الله السلبية واجبة كالحباية ولا شيء من الامم بعيد الغموم
تقول قلت غير معصوم بعيد بالمكان ولا شيء من الامم بعيد بالضرورة لا شيء من
غير المعصوم بالام بالضرورة وهو المطلق قوله والله لا يهدي القوم الفاسقين وجه
الاستدلال ان يقول قلت غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامم يمكن ان يكون كذلك
بالضرورة لا شيء من غير المعصوم بالام اما المعصوم فظاهرة واما الذي لا شيء من الامم
حده بالضرورة وكل هاد يهدي بالضرورة ولا شيء من الامم يهدي الله بالضرورة
يهدي الله لغير المهدي وحوله الملائكة والامم يهدي وعرفني الموجه يدل على الامم
الجهل في الموضع فغيره ليس بالمهدي والام تقتضي المعصوم قوله ولا شيء من
الحكم من اقترى على الله كذا وجه الاستدلال ان كل غير معصوم يمكن له الصفه
ولا شيء من الامم له صفه بالضرورة لا شيء من غير المعصوم بالام وهو المطلق
قوله ولكن القوم يحدون من غير معصوم يمكن له هذه الصفه ولا شيء من الامم
له هذه الصفه لانه المالك له هذه الصفه لا شيء من غير المعصوم بالام وهو
المطلق قوله يرحي بعضهم الا يحبون اخرن القولين واما كل غير معصوم يمكن له
هذه الصفه ولا شيء من الامم له هذه الصفه بالضرورة لا شيء من غير المعصوم بالام

قوله وان قطع الابه وجه الاستدلال من نقول ان غير محصور لهذه الصفة بالامكان
 ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة والا كان قد ترك نصه قطعا وحسبه اجلا لا نظا
 شيء من غير المحصور بامام بالضرورة **قوله** وان كتبوا يتصلون باهل البيت بقوله لا شيء
 غير محصور له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة **قوله** لا شيء
 من غير محصور له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من غير الامام له هذه الصفة بالضرورة ولا شيء من
 غير المحصور بامام بالضرورة **قوله** لا شيء ان الله لا يكتبون الابه وجه الاستدلال ان
 كل غير محصور له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء
 من غير المحصور بامام بالضرورة **قوله** لا شيء لا يصحبه الذين اجروا صفار عند الله
 وعند النبي يد باكانا يكررون كل غير محصور يكن له هذه الصفة ولا شيء من الامام له هذه
 الصفة بالضرورة **قوله** لا شيء من غير المحصور بامام بالضرورة وهو المطلق **قوله** لا شيء
 انه لا يمنع الظالمون كل غير محصور له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه
 له هذه الصفة بالضرورة **قوله** لا شيء من غير المحصور بامام بالضرورة **قوله** لا شيء ان
 يتصور لا الظن وان اتهم الاخرسون كل غير محصور يكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام
 كذلك بالضرورة **قوله** لا شيء من غير المحصور بامام بالضرورة **قوله** لا شيء ولا تقربوا القدر
 الابه كل غير محصور يكن ان يفعل كله فكل قد وقع هذا الممكن لا يكون عما قبله كل غير
 محصور يكن ان يكون متصفا بفعل هذه بعده والفعل ولا شيء من الامام متصف
 بشيء من هذه ويعدم الفعل بالضرورة اذا الامام المتصف بالفتح الكلف من هذه والامر
 عليها فيتحول انما في بالضرورة **قوله** لا شيء من غير المحصور بامام بالضرورة **قوله** لا شيء
 قوله لا شيء اذا قلتم فاعلموا الابه كل امام له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من الامام
 غير المحصور ويتلزم كل امام محصور لوجود الموضوع **قوله** لا شيء من الامام
 من كذب بايات الله الابه وكل غير محصور يكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام
 كذلك بالضرورة **قوله** لا شيء من غير المحصور بامام بالضرورة **قوله** لا شيء قل اني هداني

ولا امر اطاعتم شيئا والامر الله اليه الى الصراط المستقيم من الاقوال والافعال والقرآن
 وهذه الامور والامام عظيم مقام النبي تكون له هذه الصفات فيتم له الله **قوله** لا شيء
 فمن خفت من ان الله الابه كل غير محصور يكن له هذه الصفة بالضرورة **قوله** لا شيء من غير المحصور
 بامام بالضرورة **قوله** كل غير محصور حاد بالامكان فلا شيء من الامام حاد بالضرورة لانه لا شيء
 الفوايد فلا شيء من غير المحصور بامام بالضرورة **قوله** لا شيء باي ادم لم يفتنكم الشيطان كما اخرج
 ابوكم من الجنة كل غير محصور يكن له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من غير المحصور بامام بالضرورة
قوله لا شيء من اتبعكم جميعا لا يمكن جميعكم منكم اجمعين كل غير محصور كذلك بالامكان ولا شيء
 من الامام كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المحصور بامام بالضرورة **قوله** لا شيء انهم اتخذوا الشياطين
 اولياء من دون الله ويحتسبون انهم سيئون كل غير محصور يكن ان يكون كذلك ولا شيء من المحصور
 كذلك بالضرورة **قوله** لا شيء من غير المحصور بامام بالضرورة **قوله** لا شيء على الاحرار في الواجب
 ما طهر منقذ وما يظن والامر والنهي يعجزون وان تسركوا اياه ما ينزل به سلطانا وان
 تقولوا على الله ما لا تعلمون كل غير محصور يكن له هذه الصفة ولا شيء من الامام يكن له
 هذه الصفة بالضرورة **قوله** لا شيء من غير المحصور بامام بالضرورة **قوله** كل غير محصور لا يعلم كل
 جنسيات الاحكام بل يحصل بعضها بالاجتهاد المفيد الظن وكل امام يعلم كل جزئيات
 الاحكام بالضرورة والا كان لما لا يعلم الله ما لم يعلم فيدخل تحت الظن فلا يجوز اتباعه وهو
قوله والفايدة الامام ولا شيء من غير المحصور بامام بالضرورة **قوله** لا شيء ان لعنة الله على الظالمين
 كل غير محصور يكن له هذه الصفة ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من غير
 الامام المحصور بالضرورة **قوله** لا شيء في الدنيا الا كل كواكبها جميعا قالت اولهم لا خرم
 رتبنا هؤلاء الابه كل غير محصور له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه
 بالضرورة **قوله** لا شيء من غير المحصور بامام بالضرورة **قوله** لا شيء لم يخفر الله في المثلث الخلفي
 لانهم لم يفلحوا في ذلك فقلوا رتبنا هؤلاء فاشفونا فلا شك في ان المثلث انما يفلح في شعبة
 اوجبت اعتقاده وكل غير محصور يعلم ذلك فلا بد ان يكون اماما محصورا حتى يحصل

ما يباين الله من استحقاقه لا تخونوا الله والرسول وتكونوا ايماناً بكم وانتم تعلمون ان من يعصم بكم هذه
 الصفات ولا يفي من الامام له هذه الصفات بالضرورة **قوله** مع وما كان الله معكم فان
 يدبره وما كان الله معكم وهم يستخفون ولا يتم ذلك الا بعصمة النبي والامام **قوله**
 النبي في جميع ما عدوا له لان النبي يحسن عن الله لا يواظب احد من المشركين والامام
 يحسن عن الله لا يحسن بواحد النبي وهو سيد البشر فيكون معصوماً **قوله** ان الله لا يحب
 كل فاجر معصوم يكن ان يكون كذلك ولا يفي من الامام كذلك بالضرورة فلا شيء من غير الامام معصوم
قوله في هذا النبي ارسل رسولاً بالهدى ودين الحق ليطهر به على الذين كذبوا وكلمه المشركون
 وجه الاستدلال انه في حكم ان رحمة وسعت كل شيء فيستحيل عليه ما ينافي الحكمة ونقض
 الغرض ينافي الحكمة **قوله** اذا اقرر ذلك فنقول ارسل رسولاً بالهدى ليطهر به على الذين كذبوا وهو
 باعلامهم وتبليغ الامور والنواهي والارشاد وما حرم على المكلف فيجوز عليه ودفع
 من حاسبه فلا بد ان يكلفهم الله تعالى ما يباح النبي ويحرم او امره ونواهيهم من حكمه ورحمة
 يقتضيان نصب نايب النبي ما يجعل كفعله ويقوم مقامه فيما ذكرناه من الدعوى والامام يتم
 الغرض من عصمة النبي على الازمنة لا يختص باجل عظمه **قوله** انما ارسلنا الى القلوب
 بالحق للحكم بين الناس بما اراد الله فلا تكن للحايبين خصيماً وجه الاستدلال ان الامام قائم
 مقام النبي في ذلك ولو لم يكن معصوماً لم يحصل للمكلفين الاعتقاد عليه لان قوله لا يفتد
 الا بالحق والحق لا يخفى عن الحق شيئاً فلم يحصل الغرض بل جاز ان يحصل منه صد الغرض
 مما ذكره الله تعالى وهو الحكم بين الناس بما اراد الله وهو في حكمه كونه معصوماً
 وهو المكلف **قوله** ان هذا القرآن ينزل على النبي صلى الله عليه واله وهو في حكمه كونه معصوماً
 ارادة المكلفين الطريقة التي هي اقرب وهو الصواب الذي لا يتبدل غيره ولا يعلم ذلك الا
 بقوله النبي صلى الله عليه واله من يقوم مقامه لا يحصل منه ذلك فيجب ان يكون القائم
 مقام النبي معصوماً وهو الامام وهو المظهر **قوله** فيمن تشوعبا من الذين كذبوا
 القول فينبذوا احسنه اولئك الذين هدامهم الله واولئك هم اولي الابواب وجه

الاستدلال

الاستدلال ان كثير من ائمة القرآن واعادته جملة وتماثلت الاراء في الاحتسب منها اختلافاً
 عظيماً وليس تقبل احد المتضادين اولى من العكس والمخرج بين الكل في الترتيب بين الحق
 والباطل من شخص يدين قوله اليقين في كل زمان بحيث لا يحد زمانه ذلك الزمان بقوله لا يفتد
 اليقين الا قوله للمعصوم **قوله** فيمن تشوعبا من الذين كذبوا من انصار المراد ما يجوز
 الانصار وما يماضيه الله يصرفهم فتقول على غير معصوم بالفضل طام وكل طام لا ناصر له
 بالقبول المذكور لكل غير معصوم لا يماضيه في القبول والفكر وكل امام له ما هو بالتقديس
 المذكور وكل من معصوم ليس بامام بالضرورة **قوله** فان الله تعالى هادي الخاسرين
 ديارهم الآية وجه الاستدلال ان الغير المذكور على كل هذه الجملة وعلى كل واحد منها باجماع المسلمين
 والقياد في زمان النبي وفي كل زمان فيه كفار ونعاة وخارج ارحمها على غير ذلك باجماع
 المسلمين والامام قائم مقام النبي في ذلك فينقطع وقت التكليف بالجهاد وقته القدره
 والقتل من الطرفين لا يتحقق مع حقيقة المذكور تعرض الانسان لنفسه للمفعل وقلة غيره
 لا يجوز ان يكون مجروحاً ومروءة الا اذا دفع المخرج في العالم فينبوت ذلك يستلزم وان كان
 معصوماً لم يحصل الغرض من التكليف بذلك لان قوله غير المعصوم يحتمل الضم والمطاف **قوله**
 احد ما ترجيح من غير مرجح ولا يمكن الخن هذا الجواز ان يعرض نفسه وغيره للقتل الا فيمن
 يبعد قوله اليقين وهو المعصوم فلا بد في العمل بهذه الآية من المعصوم فيعطى الجواز
 فثبت المعصوم **قوله** يا ايها الناس اتقوا الله الذي خلقكم من نفسه واحد وخلق منها
 زوجاً وجه الاستدلال ان عدم احوال وامره ونواهي على سبيل الاختصاص للمحصل اليقين
 وذلك لا يحصل الا من المعصوم قوله فيجب اليقين وهو يعلم الاحكام بيننا في كل زمان فيجب
 المعصوم في كل زمان واليحي محمد صالح خاتم النبيين ولا يفي بوجه تعيين الامام المعصوم
 وهو المظهر **قوله** فيمن تشوعبا من الذين كذبوا من انصار المراد ما يجوز
 عذاب هؤلاء وجه الاستدلال ان قوله تنعته عن المعصوم يكن ان تؤدي الى
 هذا الاستدلال في الامام لا تؤدي الى شيء من هذه الاشياء بالضرورة والا لم يكن احد تلكه الا لتكن

الفرق من نصب الامام لان الامام ارفع من كل شيء لان الله لا يرفع شيئا الا بالامام
يكن المكلفين باشتال شي من اوامره ونواهيه فيلزم الاول او يلزم من اشتاله في الكل وهذا
معلوم يمكن ان امر النبي وسيفك الذم والظلم فليزم الثاني وان كان باشتال ما يعلم صوابه
فليزم الثالث الامام لانه لما قال المكلف اتبعني بقوله لا تتكلم حتى امرت صواب فكل واحد
والذي لا علمه ولا طوع الى علمه في كثير من الاحكام الامم لو لم يكن الا في الامور التي لا تتكلم
الامر فيمنع الامام ويحكم وهو حق قوله تعالى يريد الله ليهيئ لكم من الدين من يشاء
ويثبت عليكم والله عليم حكيم وجه الاستدلال ان يقول لو كان النبي والامام غير معصومين لوجب
غير معصوم ان امر من اما جعل ما ليس بسبب سبب او عدم سبب وكلاهما قد مر استحالة
يجب ان يكون الامام معصوما **ج** ان الامام معصوم للحدود والاحكام العامة كالامر
بالعفو والصفح عن المكلف شرط بطلان امره ولا يجوز مخالفته فيها وكل من كان كذلك يجب ان يكون
معصوما فالامام يجب ان يكون معصوما اما الصعوبة فاجابة لا يستلزم جعله معصوما بغير
رئيس عام والافاقية فلا ينافي امور كلية تتعلق بها الامم واوراقها وانظمة المدعى وكل من سمي
على هذا صراط الامم لا يجوز ان يجعل الى غير المعصوم **د** لو لم يكن ان يكون الامام معصوما لم يجب الامام
والثاني لفظ فالقدم مثله بيان للامامة انه انما يجب الامام لان الامام غير المعصوم يجوز عليه
الخطا فتوكل ان الامام غير معصوم جاز عليه الخطا فاذا لم يكن اما جاز عليه التكليف مع عدم
عصية المكلف من الامام كما في الامام بنفسه فلا يجب لغيره والاولى من الترخيص من غير مرجح
لعدم جيب ان يكون الامام معصوما لا يستلزم نصب الامام فالثاني لفظ فالقدم مثله بيان للامامة
انها اذا كان جواز الخطا المكلف يجب نصب الامام فعدم عصية الامام تقتضي امتناع عصية
والثاني لفظ جواز الخطا من خطيئة واوراقه الدماء لانها زائدة في الايمان لم يجب ان يكون معصوما
لوجب عدم نصبه ويتبع امره حلقا بجميع المسلمين ويخرج الامام عن قابضة قوله تعالى
انما ارسلناك بشيئا ونذيرا ولا يقال عن اصحاب الجحيم وجه الاستدلال ان جميع ما جابه النبي
فهو حق ولا يوصل الى الحق الا بالعلم لقوله تعالى ان الحق لا يهدي عن الحق شيئا وقوله في المعصوم لا يفتد
العلم بل الحق وه لانه الظاهر لا يقيد الا بالحق ولو لم يكن معصوما لم يكن لنا طريق الى الوصول الى الحق

اجابه النبي وهو في غاية البعد **هـ** الامام تام مقام النبي وخليفته والقائه للراي النبي
بعده يحصل من الامام فلا بد ان يكون قد نصب الله الامام لمحق يكون بشيئا وفيه ما ليس النبي
كما كان النبي كما يشترط من الله في وكما انما في جميع ما يقول وما مر به حتى تكلفا
والامام غير المعصوم ليس كذلك فيستحيل ان يكون الامام غير معصوم بالضرورة **و** قوله
ولم ينصب الله احدا من بعد النبي في جاز من العلم بالامم من الله من ولي ولا نصير وجه
الاستدلال ان هذا في تقدير شرطه يقتضي بالها تقديرها كما انصب الله احدا من بعد ما جاز
من العلم بالامم من الله من ولي ولا نصير والثاني **ح** لانك من الله ولي ونصير والا لانتفت قابضة
هذا بعينه واراد في حق الامام لان علمه في الولي والنصير اتباعا معصوم بعد ما جاز من العلم بالامم
عنه كما ينبغي والامام معصوم لان يقوم مقامه بامر الله بطاعته كطاعة الله ورسوله كما وجد
العلم وجد للعلول فتقدم في القدر الثاني **ز** كل الامم من الدول والنصير بالضرورة والا
لا انتفت قابضة نصبه وجعله اماما فلا شيء من غير المعصوم لان التسليم للعدو والتسليم
لا شيء من الامم بغير معصوم فهو يستلزم قولنا كل امام معصوم ان يكون بسببه المحدث ولم تستلزم
الموجبه المحصلة عند وجود الموضوع **ح** قوله تعالى اتقوا يوما لا تجزي عنكم نفس من نفس
ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة ولا هم ينصرون وجه الاستدلال هذا ان كل
العالمين ويطالبون من قبل المكلفين وان كان في معرض الخطا النبي اسرائيل كن اتفق الكل على خطايه لكل
الامم وانهم كلهم يدينون بذلك اذا تقرر ذلك فتقول غايه تكليف الامة ودعوة النبي ونصب الامام
عليها الامم لهذه المونية ولا تتم هذه المونية الا بالاتباع جميعا ما امر الله به والاعتناء
جميع ما ينبغي عند النبي والامام عليها السلام بدعيان الناس الى هذه وتخصيلها لهم ان يولوا بها
رجلهم شيئا ان مكاشفة ملائكة ان يكون الامام والنبي عليهما السلام رجوعا الى كل من معصوم
بالعلم بعيد منه ذنب بالضرورة وكل من صدر منه ذنب ظالم بالفعل والا باءا داله عليه
ينبغي كل من معصوم بالفعل ظالم بالفعل وكل ظالم بالفعل ليس اماما لقوله تعالى لا ينال عهد
الظالمين **ب** قوله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين لانه وجه الاستدلال

انه يحرم اتباع الشيطان بغيره ثم على النبي بان يامر بالخير وينهى عن الشر وان يقولوا على الله مالا
 يعلمون فيجب على المكلفين الاحتراز عن من يامر بذلك عطفًا لوجود الحجة وعدم طاعة
 واتباعه وغير المعصوم يمكن ان يامر بذلك ولكن من مساوي الطريقين ولا ترجح وان
 فرضنا حصول ترجيح فلا يحصل علم به بل ان فرض جعل علم من عند المكلفين
 ان يطابق ويمكن ان لا يطابق يحصل المكلف من اتباعه خوف ودفع الضرر
 واجب فلا يجوز اتباعه فتلقى فائدة الامام ولان اتباعه حط في حق قول علي الله
 مالا يعلمون لان العلم يستلزم الاحتمال للنفق والحكم لا يحتمل وتساوي التوازن
 يدل على تساوي المردود ما وقد بقي الله تعالى عنه فيكون اتباعه مستلزماً للمعصية
 عنه وكما استلزم المعصية عنه فهو معصية عنه فيكون اتباعه معصية عنه لو امر به لزم
 تكليف مالا يطابق واذا بقي عن اتباع الامام فاني فائدة فيه بل منفتح نصيبه بالمعصية
 الذي يواد من الامام وهو ان يكون واجب الاتباع ويجوز عصيانه فيكون طاعة
 مساوية لطاعة النبي في وجوب الاتباع وبعد اكمل في تكليف يجوز ان
 الله تعالى في المكلف شهادات داعية ومن يامر بالتسوية والخشاعة والقول على الله
 بما لا يعلم ثم يوجب عليه الاحتراز من ذلك بنصب اماماً يهتدى عنه ذلك يكون
 امر هذا الامام قد كلف الله بطاعته ويعلم المكلف ان هذا الامام قد كلف الله تعالى
 بطاعته ويعلم المكلف ان هذا الامام لا يحيطي بحبب يكون امره يمثل هذا بوجه
 الله تعالى ورافته بالمكلفين وقد نطق القرآن بان روف رحيم في عدة مواضع وانما
 يحصل من الامام المعصوم فتعين نصب الامام المعصوم وهو مطلوب بنا كعدم
 عصية الامام مستلزم للمعصية وكل ما هو مستلزم للمعصية فعدم عصية الامام في
 والملازمة ظاهرة **ف** لو كان للامام غير معصوم لزم اجتماع التقيضين فاللامم بك
 فاللامم مثله بيان الملازمة ان الامام داعية يجب اتباعه في او امره ونواهي
 وادعائه واخواته وتروكه فيما لم يعلم عدم بعض ذلك بالمعصية في الجملة والدواعي
 للموجبة الكلية مع السالبة الجزئية المطلقة العامة يلزم تضاد فتحقق التقيضان **و**

قوله كذلك بين الله اياته للناس لعلهم يتقون وبه الاستدلال ان تقول احد الامرين
 لازم اما عصية الامام او عتوت جهة المكلفين على الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً ما نفعه
 خلقوا به موجبه كمن التالى منتف فثبت الاول بيان الملازمة ان الله تعالى امر بالتقوى
 وبالمعصية هذه الآية ولا تصح على طلب التقوى منهم ثم جعل التقوى فعل التقوى
 متاخراً عن بيان الايات ومنوطاً به مع وجود المنع به والجملة والظاهر فلا بد من
 معصوم لا يخالف البيان في النص في كل زمان بين الناس في القرآن وانتم فلا
 يحصل البيان بغير ذلك وغير المعصوم من طريق الاتهام للناس كما في اخلق العلويين
 به فبهم توجد ذلك في واحد وطائفة لا يحصل اليقين الا مع عصيتهم وهذا ليس
 بوقت دون وقتا ارض دون ارض او عصر دون عصر بل هو عام لكل عصر وعبد
 المكفون والظن سبيل عن اتباعه في القرآن العزيز فلو لا وجود المعصوم للبيان لايات الذي
 يحصل بقوله اليقين لم يحصل به التقوى وجعله معصية عن امره فلو كان المكلف
 ان يقول امرني بالتقوى وجعل التقوى متوطاً بالبيان ونهاني عن اتباع الظن ولم
 يجعل لي طريقاً الى البيان فثبت حجة ايمان التالى فانه في ذلك لئلا يكون للناس على
 الله حجة بعد الرسل **و** لو لم ينع ولا ناكلوا امر الله الا به لبي الله تعالى من تسبب **ل**
 ان علم المكلف بالخير والوجوب لا يكفي عن صفة غير الحرام وتعلمه بالواجبات **و** **ت**
 انشاد الملازم في الاحكام الذين ليسوا بمعصومين وهو سبحانه **ل**
 يعلم المكلفون فلا يميز بينكم في اللطف ولا بين اللطف فيعلمكم كما تقدم **و** **ت**
 على المطلوب وتعلم الحرام به ضد اللطف من الامام فيكون ترك المكلف على العلم بالجميع
 خبر من نصب الامام غير معصوم وهذا التقيد بكون في وجوب عصية الامام **و**
 ان الله لا يحب الذين اتواكم من الامم غير المعصوم عند الفعل وكل معصية لا يحب الله تعالى
 غير المعصوم كحبه الله وكل من لا حبه الله فهو غير متبع للنبي كما في قوله تعالى فاقصروا
 فيكم الله جعل اتباعه محبوباً بالحجة الله والامم بين الحق بين علي اتباعه ولم ينقض

العزم من بعده وتلكس بكنس القبيض في طوره كمن لا يحسد الله فقد غفر منه متبع النبي لا
 في الامام يستلزم في المزموم وهاهنا في كل غير معصوم غير متبع النبي في الجمله بل
 مخالفه بالمتبع وكذا في التبع غير متبع النبي في الجمله بل هو مخالف له بالفعل في الجمله
 غير متبع في الجمله بل مخالف للنبي في الجمله فيكون اتباع غير المعصوم متبعا في
 الجمله وكذا لا يعلم المكلف اتباعه فيه بحكمه فذلك يجب الاحتراز عنه والامام لا يجوز
 ان يكون كذلك والا لا تنفع فائدة ولم يقع فيه وكل ذلك نقص الحرج وهو على الله
 نفع محتمل ان يكون الامام غير معصوم **ف** قوله في وقايلهم حتى لا يكون منه ويكون
 الدين كله لا الاية تدل على شئ **ا** انه يجب العقل لا ارتفاع العقيدة والاجماع رافعه على
 عموم هذا الخطا في نفس النبي والامام بعده على المكلفين كافة فلا يمكن الوجود وليس قائم
 مقام النبي بعده وللحرج من العقل المأمور به في العقيدة وكون الامام الذي هو امر
 بالعقل وجب على المكلفين طاعة غير المعصوم قد توجب العقيدة في ان يكون الامام غير معصوم
 والامام يجب اتباعه **ب** ان يكون الدين كله لله اي لا يسي كما في ولا مشرك ولا مخالف الحق
 وذلك لم يقع في زمان النبي والصحابة والاباء من وقته والامام عجل عليه السلام
 لتكليفه لانه اذا كان معصيا لم يحصل الا في حاله لا في حاله لا في حاله لا في حاله
 لتكليفه بما ولا بد ان يكون لهذا العقل رئيس والرئيس مقام النبي غير المعصوم
 والامام العقيدة لان غيره يقع من قتاله العقيدة **ب** فيجوز من الحكم ان يحل غايته في العقيدة
 لانه من با جعل غير السبب مكانه وهو من الاغلاط وذلك هو الامام المهدي صلوات الله
 عليه والامر لا انتفاء هذه العقيدة بان في غيره اجبا على هذه الاية تدل على عصية
 وعلى وجوده وظهوره وظهوره **ج** الرمن عليه افضل الصلاه **د** والامام
هـ لا يسي من الامام بياح الاعتد او عليه بالضرورة والا لا تنفع فائدة نصيبه ودرج
 الحرج والمخرج والخطا في نظام النوع وكل غير معصوم بياح العدد وان عليه في الجمله وكل
 ظالم بياح العدد وان عليه لعدله في الاصل في الظالمين وهو ما بالاجماع في الدنيا

ان من الامام بقدر معصوم بالاعتد وهو المكلف **ا** قوله كما امر الله في طاعته كطاعة النبي
 فذلك في اول الامر منكم فيكون امره وكلمته وفعله وقدره حجة فلا بد ان يكون حجة ذلك
 حجة الله عليه كلفه والامام يثبت الحجة المكلف ولم يكن نصيبه اذ لم يعلم له لولا ذلك ومن
 الناس من يتحيز قوله الاية فيغير الامام بكن ان يكون كذلك ومتابعه ضرر مطعون
 في نفسه الاحتراز عنه لان دفع الحرج واجب عقلا وهو ينافي وجوب اتباعه مطلقا
 من غير ما يكون معقد لحقيقة في ذلك عنه لنقص الضرر المظنون من اتباعه وليس
 ذلك الا لخصه وهو ظاهر فيجب ان يكون الامام معصوما وهو المكلف **ب** قوله في
 اذا تولى سعي في الارض ليقصد فيها الاية فيجوز من الحكم ان يعرف طاعته شخص
 طاعته وطاعة رسول الله وكيفية تكليفها بما لا يوجب على كل من سواه في زمانه اتباعه
 ولكن فيه هذه الاحوال لانه في ذكرها في محرض الاحتراز عنه وانتفاءه وتوقيفه
 عليه فوجب له ذلك وغير المعصوم يمكن فيه هذه الاحوال **ج** لا فيجوز ان يكون الله
 اتباعه ويعرف طاعته طاعته فيجوز ان يكون لها ما يجب عصية الامام وهو المكلف
د قوله في والارادون بالعباد وجه الاستدلال ان يقال فيجوز من الله ان يحل
 الرمن المطاع كطاعة النبي من يمكن فيه هذه الاحوال المتقدمة التي ذكرها الله
 في غير المعصوم يمكن فيه ذلك ليس للمكلف طريق الى محرفة انتفاءه بالعقيد
 في عبادة ترجب ان لا يكون الامام غير معصوم وهذا هو المكلف **هـ** قوله في
 زلت من بعد ما جاءكم البينات فاعلموا انكم غير محجزي الله وان الله غفور رحيم
 ذكر في هذه الاية وجه ازالة علة المكلف وتجهيم وانهم لا عذر لهم بعد في البينات
 فدل على ثبوت عذرتهم وعدم توجه الامام عليهم مع ثبوت حجة البينات عليهم ولما
 غير المعصوم في البينات الاحمال كثيرة في الاية وكثير من الامامات والامامات في الدنيا
 بالاطهار لا بالنقص ومن ذلك يكون المدين الذي هو الامام فانه الذي مقام النبي
 في البينات وغيره فيجوز خطاؤه بعين الجهل المركب وذلك في حجة البينات فلا يكون

انما لعله كلف وجبته لا ارادة الله وهذا **شاهد** من عدم البديهة في قوله
 الايات محلهما وكذا في السنه ولي عدم لغيره الامام والاول ثابت في قوله على الثاني والا
 فكان الله في تافه الغرضه وهو **حج** من الحكم اذا في عصمه الامام استار انه لخصه
 بل هو من المومنين هنا وهو المظن **حج** قوله في ان نكر هو اشيا وهو خير لكم
 وعسى ان يغفوا اشيا وهو شر لكم الا **حج** الاستدلال ان معرفتهم لذلك لطف
 لهم لو فسد الثاني الى الشر وهو الحجة واستقاء المضارف وهو علمه به سؤا ووجود
 المضارف الى الخير وهو استقاء المزايا وهو العلم انه حكم بان الله يعلم وانتم لا
 تعلمون والامام قائم مقام النبي **حج** فهو معصوم فلا **حج** منه واما وهو المظن
 قوله في من يتعد حد ود الله تعالى وليدكم المظنون **حج** الاستدلال ان كل فاعل
 ذنب ظالم **حج** كل فاعل ذنب ظالم اما المصغري فخر زهير واما الكبري فلا تا
 فكل فاعل ذنب ظالم **حج** لا في من الظالم يجوز الركون اليه لعونه في الاركون
 الى الذين ظلموا انفسكم النار وكل امام يجب الركون اليه وهذه عقيدة ضرورية
 لان نايده ذلك انه **حج** ارجب طاعته كطاعة الله وطاعة الرسول واما عاينان
 فيجب ان يكون طاعته عامه وجوبا **حج** لان معنى الركون اليه ذلك بل هو الركون
 الكلي والنفسي الجزئي في سبيل التحريم وما لا يما في كمي ذاته وهو مطلقا
حج بلاد ذلك ذكر عقيب قوله فلا جناح عليهما فيما اتفقت به على حد ود
 الله يلينها لقوم يعلمون فتلك حد ود الله حكم منفرد وهو جنس خاص
 فمن ثم جاز وصف المفرد بالجمع ومن حيث انه جنس خاص وفاعل
 الذنب جنس خاص فصيح وصفه بما قد دل على ان الحدود وجنس الحكم
 بالكلية من حيث هو كلي ولانه **حج** راد تبين حكم الاقله او فلوله من المراد
 من لحد ود الجنس بل المراد الكلي من حيث هو كلي من قبيل جعل ما ليس
 بدليل دليل وكان ذكر العباس من غير محقق الوسط وهو منفتح على

لكم **حج** قوله في من يعمل سؤا عززي به في قوله ولا يعلمون **حج** الاستدلال في
 نصب الامام كونه لطفنا الكلي في حصولها من المومنين **حج** ان محجب
 جميع المعاصي **حج** ان تفعل جميع الطاعات ولا تبين ذلك الا بالمعصوم
 لان لو لم يكن اماما معصوما لساوي غيره فلا يندفع حاحه التكليف لان وجبه
 الحاجه عدم العصمة انا جفت في الامام لم يصلح لادفع الحاجه ولانه لو لم يكن المعصوم
 لم يوجب الامام المساواة التكليف الامام ولا يستلزم الترجيح بلا مرجح **حج** هذه
 المذكورة في الوجه المتقدم بلا فصل قلت على ان فعل سؤا عززي به ومن فعل
 طاعة انفسه عليها فلا **حج** اما ان يتوقف على العلم الفعل وصفه اوله الثاني **حج**
 والامر تكليف الفاعل والاول ايمان يكون العلم بدقيقا او كسبيا والاول متوقف
 بغيره وتعيين الثاني فاما ان يكون عقليا او نقليا والاول متوقف عند اهل
 السنه وعند ما يوجد في بعض الاحكام وهو ما علم بالضرورة وهو ثلثة **حج** حد وليس
 من العقبة **حج** اما ان يكون في المظن او لا والاول بطلان **حج** دم المنع للمظن في مواضع
 متعين الثاني وهو ان يكون طوبى المودي الى الاحكام فبعد اليقين يقين العلم
 وهو لها ان يكون يوجد من علم وجوب عصمة حيث يمكن ان يستفاد منه الاحكام
 نقبضا او غيره والثاني متوقف وعلى ان يجد حد الى يوجد فلوله من الاول وجودا
 لا حتى الطرفين للبعد للعلم وهو يبط كما قلنا وهو المظن وهذا هو مذهب
 الامامية انهم يقولون بالاحكام مستفادة من النبي **حج** انه المبلغ الغزان المعززة
 فاما ما في ما وجد بعد امام واجب الطاعة فيبعد قوله العلم وهكذا
 امام لم يوت يوجد بعده لغير واجب العصمة الى انها الدنيا قد انا يحصل العلم بالاحكام
 الكلي من وجهين طريق اذا جرد الانسان ذاته وقبحة عن العباد وخر
 طريق المظن عما تعرض بجهة الخطا فانه يعلم صحة هذا الطريق ويستاد غيره
 وان تكلم الكمال لا يعيد منه الا الكمال وان هذا هو الطريق الى الكمال والذين

الامر الذي لا يفكر به شك في قوله هو الذي لم يزل البكم الضباب متفصلا اعلم ان
تفصيل الخطاب لا يعلم الحقيقة والتحقق في كل الاحكام الا المعصوم
لان عزلة كثره والاجتهاد لا يثبت الا الظن ولا يحصل اليقين من ذلك
على كل حكم الا المعصوم لانه العالم بما اراد المجل منه حقيقة واعلم ان
تفصيل بقوله كبرى الدليل الدال على حكم محلي والصور وانعه والقدر يكون
كلها وهذه جزية **الخطاب** انه **الحاكم** من الماد له الدلالة على
عصمة الامام على الدليل قوله في قوله تعالى **ما حرم** عليكم الاية اعلم
ان الغرض من علم الامام تفصيله بالتحقق الا المعصوم لا يختلف الا
بما ليس ترجيح قول بعض المجتهدين في اوله من العكس والرجحان يرجح قوله
في قوله تعالى **ما حرم الله الا للذين** ان قوله المراد **ما حرم الله** الحق المحلوم
يقينا فعلى هذا التدوير انفسا لا يستطاع ان يثبت على
قوله الامام فان الله عز وجل والعصا من هو الذي ما يرب وان لم يكن معصوما
لم يحصل الاحتياط والعلم بقوله قد علم ان الامام يجب ان يكون معصوما
قوله في ذلك **وحيث** لم يعلم تفعلون هذا ما لم يمسس في ذلك
الاحتياط وانما يتم من المعصوم **قوله** ولا تغربوا مالكم يمينكم على ما ينبغي
احسن حتى يبلغ استخذه اقول هذا يعني على ايمان اليد على مال اليد لم
استثنى الا ما ينبغي احسن بعد الاستثناء للامام لا غيره ولا يجوز
التصرف فيه تغير المعصوم لا من عليه ولا علم وجه الاحسن
ولا يله له عليه لسانه غيره لو لم يكن معصوما فلا بد من اتمام
وهو المراد **قوله** يا ايها الذين امنوا لا تكونوا كالدنيا لغزاة الاية
غير معصوم لكن لا يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة
قوله يا ايها الذين امنوا لا تكونوا كالدنيا لغزاة من الله وجه جزية

يجمعون اقول ذكر ذلك مدحاً لمن يقتل في سبيل الله او يموت في سبيل الله وهذا
المدح لا يخص باهل زمان النبي بل في عامه فكل الزمان الذي فيها امام وكان هذا
اللفظ عظيم في حق المكلف لا باهل زمان دون زمان والبيان الاجماع من تسليم
على عموم الزمان فيها العلم وذلك الامام هو الامر الذي اذا قيل فيه المؤمن
كان في سبيل الله ولا يتحقق ذلك الا من عصية الامام فان غير المعصوم لا يؤمن على
سبيل الامام ولا على سبيل النفس لا يقال هذا مع عصية الامام لا يحصل ولا يوجب
بده لا ما تقول الغيبة ولكن يد الامام انما هو من المكلفين لان الله تعالى فيهم
انفسهم من اللطف **قوله** ولا تاتوا منكم منكم ورحمة لا ترفعهم **قوله**
الا قيل هذا يدل على عصية الامام من ديني **احد** اتباع الشيطان خلقا
ومراد الله تعالى للنجس الشيطان البتة في شيء من الاشياء والامام مبعوث
للدعاء الى الله تعالى في جميع ما يريده وحمل الناس عليه بحيث لا يخل بالمكلف شيئا
منه صلا المانع ان اطاع المكلف الامام ولو لم يكن الامام متصفا بهذه الصفة
لكان لغيره طاعة على المكلف مع مساواة اياه ترجيحاً من مرجح وكان انما
طاعته لم يحصل ما لم يتقبله بنفسه فلهذا من الحكم في بيع الله من ذلك علوا
كبر **قوله** ان لو لم يدل على امتناع التي لو جوزه غيره فعقل الله تعالى هو
الما في المكلفين من اتباع الشيطان فاما امام معصوم او غيره والماني لم
يوجد ذلك على الاول **قوله** في الله اركانهم بالجميع اكل غير معصوم
يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة بفتح لا شيء من غير المعصوم
وامام بالضرورة اودا على كل واحد من العقدين في المصلحة اصل **قوله**
من يغفل الله عن عبده له سبيل المراد من قوله يغفل الله عدم المجهود فيه
او عدم الخطا الملقى زان على ما شرط المكلف اذا عرفت ذلك فنقول وجه
الاستدلال على معصوم كذا لا بد من الامام كذا بالضرورة فلا شيء

من غير المحصور كذا ما علم بالضرورة **قوله** ومن يسلم وجهه الى الله فهو حسن فله
اجرة عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون لا شيء من غير المحصور كذا ما علم بالضرورة
امام هو كذا بالضرورة فلا شيء من غير المحصور كذا ما علم بالضرورة عند ربهم
الاخرى وهو الخط اما الصغرى فلا شيء من الخوف والحزن فيقتضي اليقين في الافراد
والايمان لا يتصوره في غير حق التلقي وقد بحث في الاصول ضرورة ما يكون
عالم بالخطا في مواضعه ولا يفعل محسنا والا كان عليه خوف لانه يتحقق العقاب
الاخرى في كل من عليه خوف وهذا محال عند كل عالم بالضرورة اذ لا راجح عقله
وعرف الله في معرفته استحقاق العقاب على فعله فانه يخاف ضروره **قوله** لا
اذ يتوكل الله من اتقوا من الله من اتقوا الله من اتقوا الله من اتقوا الله من اتقوا الله
كذلك لا شيء من الامام الذي اوجب الله له طاعته كذا ما علم بالضرورة في حق
المحصور المتبع **قوله** بالضرورة على قول ردا على قول والطلاق حاصل على
كل تعذر **قوله** اتباع الصالح في قتاله حصل منه العذاب الاخرى المتبع
وان كان المتبع جاهلا بالمتبع بعد الاية وكل من حصل العذاب بالمتبع
بالحصول الخفاء بالمتبع في كل افرقه ولو اهدى وانما له واجبا رآه وتوكله
والام حصل كوثق محصور الخفاء بالمتبع وذلك هو المحصور فيكون ان يكون الامام
محصورا **قوله** انما اتقوا من الله تلحقون وله اسلم من في السموات والارض
طوعا وكرها واليه ترجعون وجه الاستدلال ان هذه الاية دللت على عدم كل من اتقى
غير دين الله في ذلك الحكم وكل من اتقى غير دين الله في اي شيء كان فهو مذموم
سحق للعذاب والامام انما اوجبه الله ليعترف المكلف دين الله ليلججه وبإي اتباع
غير دين الله في شيء مما وعده دين مطلقا ويجعل له اتباع المكلف دين الله الذي
منه حياة على عباده وقرها لهم وانما حصل ذلك بكون الامام محصورا فاستمر في الامام
المحصور وانما حصل المكلف الوثوق والامن من الخوف بالمتبع فيما يقاه الله في

على الصياح

باعتبار الامام فالضرورة والامام توجب عصية الامام فوجب ان يكون الامام محصورا وانما فعل
فقتله من المكلف **قوله** يا اهل الكتاب علم تصدون عن سبيل الله من امن الاية وجه
الاستدلال ان هذا النوع قد تم فكيف من سبيل الله وتكون من اتباعه وكل غير
محصور يمكن ان يكون كذا ما علم بالضرورة ضرر مطعون لانه يحصل الخوف من اتباعه وكل
ما فيه ضرر مطعون لا يجب اتباعه فلا يجب اتباع الامام فيقتضي فائدة اما الله **قوله**
تت ويؤمن بها عوجا على غير محصور لا يدين من اتباعه ذلك والامان نصيب مستند
لا شيء من غير المحصور امام **قوله** يا اهل الكتاب علم تصدون عن سبيل الله من امن الاية وجه
ذلك لا شيء من الامام بكونه ان يقترب المكلف الذي يتبعه الى ذلك الحيز فلا شيء من غير المحصور
امام بالضرورة **قوله** وما الله بغافل عما تعملون عند ركن على القيمة فلا بد من نصيب
امام يتبعه من ارتكاب الخطاء والخطا في الاعتقاد وذلك هو المحصور **قوله** هذه
الصيغة تستعمل في عرف العوالم **قوله** في الامم بالتحقق عن السهو والفتيان
والفتنة في الاقوال والافعال فاتباع الامام الذي امر الله به طاعته ووجب اتباعه
هو طريق الامن من ذلك والامان نصيب فائدة نصيبه وانما حصل الامن بذلك اذا كان
متنقيا على الامام وهذا هو واجب العصية الذي لا يجوز عليه الخطا والفتيان
والسهو وهذا الخط **قوله** يا اهل الكتاب علم تصدون عن سبيل الله من امن الاية وجه
لا يمكن ذلك الا بالامام محصور لوجود الجمل والظاهر والمنشأ في الكتاب
والسنة والاحكام الجزم بالامام بالخطا لا يبع عليه يقينا وكل من عدا المحصور
لا يحصل منه الامن واليقين بقوله واتباعه وارثا له فلا بد من امام محصور
يعلم منه ذلك **قوله** لا يخرج منكم شيئا تقوم على ان لا تعدوا اعداءا غير
المحصور يخاف معه حرمان العدل والامام لا يخاف منه حرمان العدل لانه منصوص
لعدل ولو لم يقض في حرمان العدل لما حسن نصيبه ولا يبارى ايجاب طاعته على

لكثيرين مطلقا ترجيح ان يكون الامام معصوما **كما** قوله في استدلالنا بقرب التقوى والعدل
 الله انك خير يا تعلمون هذا البر بعد الطلق واليقين في كل الاشياء وهذه هي العصمة
 والامام **خارج** اليها باقواله وافعاله وارامه ونواحيه يكون معصوما **كما** قوله قد
 جاءكم من الله نور وكتاب مبين يلزم من ذلك ان يعتقدوا منه العلم بجميع الاحكام جميعا
 فالامام لا يورث باقائه يعلم ذلك يقينا وغير المعصوم لا يعلم ذلك يقينا اجابا على العلم
 يجب ان يكون معصوما **كما** قوله يهدي به الله من يشاء الى صراط الايه لما قال نوره
 وكتابا مبين **دعركا** **عقيب** **ليما** **يات** **الاول** بيان ما فيه رضوانه تعالى وهو فعل
 الطاعة باقتناء الاوامر والنواهي **الثانية** ان من اتبع رضوان الله هداه الى
 سبيل السلام والنجاة للضمان للحموم وانما يتحقق يا صاحبه الضمان في جميع الاحكام
 العقلية والشرعية المعصومية والتصديق **الثالث** انه يخرجهم من الظلم الى
 النور والاطمئنان محرف بلام الجفيفية فتكون للحموم فيلزم ان يخرجهم من كل
 وكل جعل وكل فعل يتبع ويركوا واجب ظلم فيلزم ان يخرجهم من ذلك كله **الرابعة**
 انه يهديهم الى صراط مستقيم اي في جميع الامور لانه لا يكد ليجل ذلك فيلزم عظمته
 وتنوعه ولا يتحقق ذلك الا في المعصوم والبي والامام يدعي الناس ويرشدون
 الى كل هذه النواهي والحقا المذكورة فيلزم عصمتها **كما** قوله يا اهل الكتاب
 قد جاءكم رسولنا اليه وجه الاستدلال ان وجه الحاجة الى الامام كوجه الحاجة الى
 النبي **كما** قالهم كما اجتنبوا الى التبليغ عتاجون الى حافظ للشرع ولا كاشف
 لمحاته ومنهم من ادعى شرع الله ويلزم منه قيام بالامر والشرع لله العادة
 عن رئيس وتبع اباي له فلا يخالف الزمان منه عن امام ولا بد ان يكون معصوما ولا
 لم يحصل منه هلاك العوازل **كما** قوله لا تشعروا بايائي فتأثروا واما
 فانظروا كل من خالف مقتضى الكتاب في شيء فافقدوا شري بابه من ايات الله تعالى
 فليلا ومعه خذ وعنه وعن ائله بغير المعصوم بالفعل فلا شك في بطلان

فضائي

فضائي **الامام** واجب حصول الغرض منه اذا اطاعه المكلف من فعله لا باقائه **كما** قوله
 وقد رتبنا اختياره **كما** قوله ولا تكسوا الفوق بالباطل وكنتم الخ **واما** قوله **لا بد**
 في الامام من ان يفي حكمه بالبرزخية وغير المعصوم ليس كذلك لان الامام يفي هذه النصفة فلا يمكن
 ان يكون منه **كما** قوله انما من الناس بالبرزخية وتكون انفسكم لايه هذه غايه من غاياتنا
 لان برزخية من معية الانبياء وحسب الاوصياء تركب الامانة عن سائر الخ لا لافسان النفس
 جعلها هذه النصفة التي هي رتبة ولولم يكن معصوما الاحتياج الى من تركب رتبة فعله
 في الغلب لانه يشترط الرجوع من غير حق اذ هو لما سر متساويا وان في ذلك **كما** قوله
 اخذنا منكم اني قوله تعالى انما علم ان الامام مدعو الامة الى خلاف ذلك وليعصم ويردعهم
 ذلك وغير المعصوم يمكن ان يفعل ذلك ويغيب الناس الى ذلك فلا يوفق به ولا ومن ان يكون
 سببا في زيادة العذاب وان يكون عاقبه المكلف اشد العقاب **الامام** العلم بالحق **كما**
 يكون الامام معصوما **كما** قوله المعصوم يمكن ان يكون من اهل النار والامام ليس من اهل
 النار بالبرزخية بغير المعصوم ليس بالامام بالبرزخية او بالاعلى اختلاف الروايات والمقدسات
 ظاهر **ان** قوله لا تقوا بايديكم الى التهلكة اعلم ان التهلكة على تامين تملكه في الدنيا
 وتلك في الآخرة وكلها حذر منه والاني اصعب واشد حذرا ولا واحد من الاولين وحجب
 الاحتراز عن ذلك واذا خاف من غير ذلك وجب الاحتراز بنزول الحروف والعرف بقول غيره
 المعصوم في الحذر والتمسك بالحق فينبض الحذر والخوف من الوقوع في التهلكة
لا قوله قول معروفه وعقوبه خبر من صدقه بتلعهما **انما** الآية
 وجه الاستدلال ان يقال ان الامام يدعي الظل ما بين المرتدين فيلزم ان يعلم المكلف اي كلما
 يدعي في الاشكال هو سبب المخافة من ان يتركه لا لولا يعلم المكلف ذلك لما امن صدوره ذلك
 منه فلم يلجأ الى طاعة الله وجعل له الشهود منه ولا يجهل له الخوف من سعادته من
 خوفه انه يأسره لما يدعي الى التهلكة اولى الحركات والاحتراز من الخوف واجب فتبين
 ان يكون الامام معصوما **وهو** **الاستدلال** **كما** قوله لا تشعروا بايائي فتأثروا **انما** الآية
 واعتقاد امة التبليغ بالصواب وان لا يخرج عن الصواب في شيء من ذلك وذلك لان الامام

لا يترشح خيل العلم بمؤلف ولا مختص زمان وذلك هو المعلوم ولا يجوز ان يكون بقوله ولا يتم
 فاشهره **قوله** من الضرر المستقيم لا يتبع امرنا بطاعة كفاية النبي **قوله** ما مننا باياعه
 واهم كان في نصيبه فليدعه عز وجل ارشادنا الي ان يطلب منه ونسلك الجهاد الى الصراط
 المستقيم ثم امرنا بطاعته ولو لم يكن هذا الطريق انتشارا للبدع استحال من الحكم ذلك لانه ارشادنا
 في الهدى بالهداية الي ذلك الطريق ثم امرنا بطاعة شخص ليس في تلك الطريقة هذا ما نصه
 ونقص الغرض عليه **قوله** من ذلك علوا كبيرا والطريقة المذكورة هي العصية بالامام معصوم
قوله الامر من لازم لما كونه معصوما ونقص الغرض والى الله في تعيين الاول باللائمة
 في الحقيقة ما فيه فلو كان الله تعالى امرنا بسؤال الجهاد الى طريقه المعصوم وهي الطريقة
 المذكورة فيكون قد اراد ان يتركب تلك الطريقة وامرنا بطاعة الامام واتباعه فاما ان يكون على
 تلك الطريقة اولا والى الله في ذلك وهو نقص الغرض والاول يستلزم الاول فيثبت للامامة
 راجعا الى الثاني لانه في حكمه ونقص الغرض في الثاني **قوله** في كل يوم من يوم الاحد الى
 من حاشا ولم يذهب اليه كما هو المذهب غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك ولا يفي عن الامام يمكن ان
 يكون كذلك بالضرورة فلا يفي عن غير المعصوم بالامام بالضرورة **قوله** في كل يوم من يوم الاحد الى
 ولا ياتي في المكلف بالامام ونصه وطاعته واداءه الى الطريق الصحيح اذا علم انتفاء
 ما ذكر في هذه الآية عنه دايما يعلم ذلك وجوب عصيته والسمع به يجب ان يكون الامام معصوما
قوله في كل يوم من يوم الاحد الى لا يفي عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعته ولا يخذلها
 عدل ولا هم يضر من وجه الاستدلال ان هذه الآية عامة لا هل كل زمان ولا انتم الا بوجود المعصوم
 الغيب قوله العدل وذلك يستلزم عصية الامام وهو المظهر **قوله** في كل يوم من يوم الاحد الى لا يفي عن
 كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا يفي عن الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة يستلزم لا يفي عن
 المعصوم بالامام وهو المظهر **قوله** في كل يوم من يوم الاحد الى لا يفي عن الامام على مدافعة وامانه
 القوة الشهيرة والغضبية هو الصابور ذلك هو المعصوم والمعصوم موجود دائما ان يكون هو
 الامام او غيره والى الله في تعيين الاول وهو المظهر **قوله** في كل يوم من يوم الاحد الى لا يفي عن الامام وجه

الاستدلال

الاستدلال انه في بحث النبي ونص الامام على الامام ليداءه المطلق في هذه الطريقة وفي القرآن
 والقرآن سلطانا وانما يكون بالعصية فلو لم يكن النبي والامام جسي العصية لم يعين المكلف ولو لم
 بذلك **قوله** لا اكره في الدين قد بين فرشد من النبي فاما في كل الامام اوفي بعصية والى الله السلام
 الى من وجه من احدثها الرجوع بلا مرجع والى الله في كل المكلف بما لا يطابق ثبوت الاكره في الدين
 لا غير تكليف لا يطابق لكن يكون الاكره في الدين **قوله** في كل يوم من يوم الاحد الى لا يفي عن الامام وهو تكليف
 منفي للجهنم فظهر ان الله تعالى بين الصواب في كل الاحكام وفي القرآن عجلة ونار بلاء وكذا
 الاحاديث **قوله** في كل يوم من يوم الاحد الى لا يفي عن الامام **قوله** في كل يوم من يوم الاحد الى لا يفي عن الامام
 وعلم بكل العقول وهو الغني المطلق بوجه لا يتصور فيه الحاجة لممكن في اقول ما وافق الله تعالى
 يناسب تلكه والى الله في جميع الامور ونواهيها في الحكم والامام يجب
 طاعة في جميع الامور ونواهيها في الحكم والامام يجب **قوله** في كل يوم من يوم الاحد الى لا يفي عن الامام
 الحكم فكل اول خبر الحكم على الاشياء كما هي من جهة التصور والنقد والى الله في
 الانفعال على ما ينبغي ولا يترك اصلها كما ان يكون الامام حكما اولا والى الله في الحكم هو
 المعصوم على ما ينشأ **قوله** في كل يوم من يوم الاحد الى لا يفي عن الامام وهو الاستدلال
 ان هذه الآية دلت على النهي عن التشيع من الطام والامر بتشييع الله وهاهنا ان يكون
 غير المعصوم لا يفتش منه دايما لان خيانتهم وكفرهم والتكفير المعصية للجهنم وحق الامام يحسن
 منه دايما يفتش لاي من غير المعصوم بالامام وهو المظهر **قوله** في كل يوم من يوم الاحد الى لا يفي عن الامام
 به شرعا بالضرورة وكل غير معصوم غير مكشفي به شرعا بالضرورة فلا يفي عن الامام على طاعته
 غير المعصوم بالضرورة **قوله** في كل يوم من يوم الاحد الى لا يفي عن الامام على طاعته غير المعصوم
 بالضرورة **قوله** في كل يوم من يوم الاحد الى لا يفي عن الامام على طاعته غير المعصوم
 بالضرورة لان المسألة للحدود الموحية الحاصلة عند وجود الموحى ولكن الامام
 موجود فالامام يجب ان يكون معصوما وهو المظهر **قوله** في كل يوم من يوم الاحد الى لا يفي عن الامام
 طامه وجه الاستدلال ان الله تعالى غايات البعثة تركبها الامة من الذنوب باستحقاق
 الله تعالى في عقوبته والى الله في كل الذنوب اذا طاع المكلف ولا ريب ان الامام ياييه

ثم لم يكن له هدف للرب لم يحسن ان ينصب لاجل خذل الامامة عليها الخ يرفعهم به لا يتم وليست على
 من العيوب **قوله** لا يمتنع ان يكون ما انزلنا من البينات الاية وجه الاستدلال ان غير المعصوم
 يمكن منه هذه الصفات فلا يمتنع ان يكون من المكلف من اياحه لعدته له ولا يمتنع ان يكون كذلك
 غير المعصوم يتفهم فيكون ما **قوله** غير المعصوم يمكن ان يحصل منه هذه الغاية من
 الامامة لان الغاية منها الامانة التي انزلها الله تعالى وغير المعصوم يمكن ان ينظم ما انزل
 الله من الاحكام وكل ما هو يمكن للغير من تنفيذ الاحكام لا ينافي ذلك بالاعتناء به يجب ان يكون
 اياها معصوما **قوله** لا يمتنع ان يكون له الامانة وانه الامام نصب الوجوب فيغير
 المعصوم غير الامام قطعا **قوله** ما الله بن في تاديع نزع الاية وجه الاستدلال ان الخلط
 في الامانة لا يمتنع في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك والامام
 ليس كذلك بالضرورة فيغير المعصوم غير الامام والامام ثابت لوجوب الامامة فالامام معصوم
قوله لا يمتنع ان يكون له الامانة في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك والامام
 كل الامام معصوم بالضرورة لوجود الموضوع **قوله** اتباع النبي كما واجب فقايله الامام
قوله اتباع النبي يجب يحصل بحسب الله على ذلك ولا يتم الا بعبية الامام لانه يمكن ان يعبد عنه
قوله لا يمتنع ان يكون له الامانة في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك والامام
 ولا يحصل الامانة كونه معصوما فيجب العصبية **قوله** لا يمتنع ان يكون له الامانة في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم
 في مواضع متعددة والحق ليس بمتصور قطعا بالضرورة ولا يمتنع ان يكون له الامانة في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم
 ومدهه فالاختلاف يقتضي على باطل والامام يمكن مدسما والمطابق الخارج في الكتاب
 كثير منه متشابه وظاهر في كثير من الاحكام ولا يحصل من هذا الخصص الا التلويح
 وهو مخالف بالاختلاف في الظاهر في قوله يمكن هنا كمن يعلم قطعا منه انه يعلم المراد
 من هذه وتحصيل اليقين بقوله وقوله والامر ان يمتنع الله المكلف الى ما لا يقدر عليه
قوله لا يمتنع ان يكون له الامانة في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك والامام
 المظن **قوله** لا يمتنع ان يكون له الامانة في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك والامام
 ان يجد في ساد اعتقاد جعل من يقوله والامام لا يكون كذلك فيغير المعصوم بل في غيره غير المعصوم

الحمد لله

يكون الامام وهو المظن **قوله** لا يمتنع ان يكون له الامانة في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك والامام
 من الكاذبين ولا يمتنع ان يكون من الكاذبين بالضرورة فلا يمتنع ان يكون من المعصوم بالام
 بالضرورة **قوله** لا يمتنع ان يكون له الامانة في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك والامام
 ليس يعلم في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك والامام
 ما ليس هو حجة ليس يعلم في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك والامام
 مما قد وجب كونها لا يمتنع ان يكون له الامانة في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك والامام
 سنة لان جهة اخرى وانما يخلطه صغيرا كقولنا كل ما هو حجة فيغير المعصوم بالضرورة
 يمتنع لا يمتنع ان يكون له الامانة في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك والامام
 قوله وقوله من حيث هو قوله وقوله لانه يجوز قوله وقوله يجب اتباعه فيلزم ان يقيد
 قوله العلم والامام يمكن حجة لما قرب فيجب كونه معصوما **قوله** لا يمتنع ان يكون له الامانة في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم
 ما جازك من العلم دللت هذه الاية على ان الجهة انا هي بالمعصوم وقوله غير المعصوم غير المعصوم
 فلا يمتنع ان يكون له الامانة في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك والامام
 من المعصوم يمكن ان يكون من المعصوم ولا يمتنع ان يكون من الامام يمكن ان يكون من المعصوم
 بالضرورة فلا يمتنع ان يكون له الامانة في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك والامام
 من الامام بغير معصوم بالضرورة او دايما ويلزم كل الامام معصوم بالضرورة لوجود
 الموضوع وهو المظن **قوله** لا يمتنع ان يكون له الامانة في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك والامام
 غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا يمتنع ان يكون من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة فلا يمتنع
 من غير المعصوم بالامام كل الامام معصوم لما تقدم **قوله** لا يمتنع ان يكون له الامانة في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم
 هذا صراط مستقيم الامام طريقه هو الطريق الذي امر الله تعالى باتباعه وذلك الطريق
 الذي امر الله تعالى باتباعه صراط مستقيم ولا يمتنع ان يكون من المعصوم بالضرورة فلا يمتنع
 المستقيم فلا يمتنع ان يكون له الامانة في غير المعصوم بل في غيره غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك والامام

يطعن المكلف ويقتل عليه اذا كان الامام معصوماً وهو المظن **قوله** تع ولا تقبلوا الشك في قوله
 سيرا وجبه الاستدلال ان الامام يدعو الى الجهاد فمضى القتال من الطرفين فبقي كان الامام
 غير معصوم جاز ان يكون دعواه الى القتل ظاهراً كما هو مشاهد ومتواتر فتكون ذلك عدواناً
 وظلماً وتعدى ان يجهل نارا وهذا من اعظم العذاب في ترك الجهاد ويلزم من علم الامام
 عدم وجوب الجهاد استوفى في امره فانما عيان فيه الظاهر وان يكون ظاهراً **قوله** تع قبل المكلف
 في العمل منه انما هو الامام عند الدعا الى الجهاد وهو **قوله** تع ان الله واجب من
 كان محتالاً لقوله الامام والامام يدعو الى ذلك بالضرورة ولا يفي من غير المعصوم يدعو
 اليه فذلك بالامكان **قوله** تع لا يفي من الامام بخير معصوم ويلزمه كل الامام معصوم في جوارحه
 الموضوع وهو المظن **قوله** تع الذين يقتلون ويأسرون الناس بالقتل الاية هذه صفة
 ذكره في معرض الذم فتكون صفة نقص قد حذر الله تعالى منها والامام اذا نصب فتكفل المكلف
 وحمله على الخلق للجهل وانما بان المكلف انه لا يعلم ذلك ولا امره اذا علم وجوب عبادة
 ولا انه انما يظن قلب المكلف انما يعلم اتباع هذه الصفة على الامام وانما يعلم اتباعها
 بعصيته فدل على وجوب عصيته **قوله** تع ويكفون ما اناهم الله من فعله وجبه
 الاستدلال ان كتمان العلم هو المقصود الاغنى من ذلك بحيث ان النبي والامام عليهما السلام
 انما جعل لبيان العلم العلي من عظيم المراد هنا والمراد من الامام تكميل المكلف في
 قوله العملية فلو لم يكن الامام معصوماً لم يتم هذا الغرض والقياس من الشك
 السابق **قوله** تع والذين ينفقون اسرارهم وياتوا من الاية هذه صفة ذم ونقص
 الامام لم ينظر المكلف منها ملامحاً ان يكون الامام مظهرها منها فلا يعلم المكلف يقيناً
 طهاره الامام منها الا بالبرهان بوجوب عصيته وهو المظن **قوله** تع الم الذي الدين
 او ثوابه من الكتاب يستفرون الصلوات هذه صفة ذم والامام نصب **قوله** تع
 المكلف منها فيستحيل عليه بالضرورة وكل غير معصوم لا يستحيل عليه والامام ليس بغير

معصوم غير معصوم **قوله** تع ومن يكن السلطان له قريبا فشاء قريبا كل غير معصوم
 يمكن ان يكون فذلك ولا يفي من الامام يمكن ان يكون فذلك بالضرورة لا يفي من غير المعصوم
 يعلم بالضرورة فادعاء على اختلاف الروايتين ويتعلق الى قولنا لا يفي من الامام بخير
 معصوم بالضرورة ادعاء يفي كل الامام معصوم بالضرورة لوجود الموضوع **قوله** تع
 ان الله لا يعلم مثقال ذرة اقول كون الامام غير معصوم ينافي هذه الاية فبعبارة
 قوله تع اذا حكم بين الناس الاية غير المعصوم يمكن ان لا يحكم بالعدل والامام يحكم بالعدل
 بالضرورة **قوله** تع لا يفي من غير المعصوم بامام وهو يستلزم عصية الامام كما مر في مرة وهو
 المظن **قوله** تع ما كانا نعلم الاية وجه الاستدلال ان الرد الى الله والرسول وقبول
 امرهما ونهيهما وجنهما رجع الفتناء والامام قائم مقام الرسول كما فالرد الى الله والرد
 الى الله والرسول ومع عدم عصيته لا يرجع الفتناء ولا يقوم حكم الرسول لان عصية
 الاية تدل على عصية النبي وعصية النبي تستلزم عصية الامام لانه قائم مقامه وهو المظن
 والرد الى الرسول **قوله** تع والسنن لا يرجع الفتناء **قوله** تع
 قوله تع الم تولى الذين قيل لهم كفوا ايديكم الاية طريقه مذمومة والامام بعيد عنها
 ويترجم الى ضد ما وغير المعصوم لا يمكن ان يعقل ذلك ولا يدعي ذلك بل يمكن ان يكون
 هذه الصفة منه ولا يفي من الامام بذلك بالضرورة فغير المعصوم لا يصح للامام
قوله تع ولا يريكم الاية جعل لغايتها عدم ايمانكم بحكم الرسول والتسليم اليه
 واقعة فاستبينهم لم يكونوا مؤمنين فليزم من ذلك عصية الرسول لانه لو جاز عليه الظاهر
 والسرور والصفى ان جاز ان يحكم بخلاف الحق فاما ان يكون مكلفين به او لا والاول
 مستلزم هذا الصواب كما لا يخفى بالصواب الاكفانية فلا يكون خطاهم انه يستلزم
 المظن السابق ينافي نص الحكم بالتسليم الكلي **قوله** تع ولا تلهو وهو مبط بما تقدم تعين الاول

العتبات ونصبه والمرتبة بين الامام النبي ان النبي يبلغ عن الله تعالى والامام يبلغ عن النبي
 قوله تعالى والوزن يومئذ الحق ما تظن به الكتاب العبري فيلزم ان يكون
 المورد هو العمل الذي حكم به القرآن الكريم وانما يدل ذلك من الامام المعصوم وهو
 وهو ظاهر كل غير معصوم يدعي الشيطان ولا شيء من يبلغ الشيطان بالامام
 بالضرورة ينبغي لا شيء من غير المعصوم بالامام قوله تعالى وحجتى وسعت كل شيء الا الله
 انه الرحمه اوجبها في الذين يتقون وغير المعصوم بالفعل لا يجب فلا يوجب الله له
 الرحمه لان الذين تقوى العقاب فلا يجب رحمته فلا شيء من غير المعصوم يتقوى
 والامام اما نص الدعوة الى التقوى والحمل عليها فلا يكون غير متيقن فلا يمكن ان يكون غير
 معصوم الغصونهم المنتهون للنبي الا في تلك هذه الاية انه تعالى عرفهم بذلك المعروف
 مساو للمعروف فيكون النبي والمنتج الرسول في كل اقواله وافعاله وتوكله متساويا وهو
 وهو ظاهر ضروريا وغير المعصوم متبع كذلك والامام اما نص لهداية الناس الى اتباع
 الرسول في جميع اموره والان لا يخرجوا من اجله ولا تنزل ولا قوله عن سريرة النبي
 غايها فيها ذلك في غير المعصوم لا ينص ذلك فلا شيء من غير المعصوم بالامام **المسألة**
 الحادية عشر بعد المائة من الادلة الدالة على وجوب عصمة الامام على الدليل قوله
 يامرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر الاية وجه الاستدلال ما بين وجوب اتباع النبي وان
 التقوى والنجاة لا تحصل الا باتباعه او باتباع امام بعده فلا فصل انه ما اذا يصح لهم
 الرسول امرنا باتباعه حتى يحصل لهم ذلك المقام وهو التقوى ووجوب الرحمه وذكرها
 فذكر مراتب **الاولى** انه يامرهم بالمعروف فكل فعل حسن له وصف حسن يابى حسنة
 عرفنا على ذلك او دل عليه **الثانية** النهي عن المنكر بان ينهاهم عن كل المنكرها ينهاهم
 عنها وهي تشتغل على سبيل **احدها** اعلامه انما يقع بذلك **والثاني** برده عن غيرها
 وجوب **الثالثة** حمل لهم الطيبات وهذه اشارة الى الاذي في المباحات كرجي
 تستعمل على سبيل اعلامهم به رابحة لهم **الرابعة** اعلامهم بالنجيات كالاستدعاء

المكرات

والنبات

والنبات وما يحرم عليهم من المكمل الحسنة والمشارب والملايش ان يصبح عنهم اصوم
 والاعلاك ومغناه انه يخرجهم من المناقش والاخلق الذي منه والقوى لشهوده
 والغضبية الى القوى الروحانية والامام يفعل ذلك بالامام بعد النبي ان يكون
 بنوالة ويفعل فعله فلا بد ان يكون حصلت له هذه المراتب من النبي والامام مساو
 للوعيد اختناحه الي مكمل يعمل معه ذلك يبرح عليه ترجيح من غير مرجح فليس حصول
 ذلك لهم منه اولى من حصوله من انفسهم فيكون معصوما وهو المطالب قوله تعالى بالدين
 انما به وعزوه ونزوه وانتهوا النور الذي انزل معه الاية الامام انما نص لهداية
 الامة لهذه الاشياء الى اتباع النور الذي انزل الله فلا يكون فيه اختلاف لانه طريق
 واحد وغير المعصوم لا يرجح منه ذلك ولا يعلم حصوله فتنتفى فابده نصيب الامام نصيبه
 قوله تعالى وكتبنا له في الاواح الاية القرآن الكريم اعلم من القوديه فيلزم ان يكون فيه كل شيء
 مفصلا والسنة والاجماع بيان له وتفصيل الاحكام والنبي ارسل لا بلاغته وبيانه وحمل
 الناس على العمل به وتعليمهم اياه ولا يحصل الاعتقاد التام الامع عصمة فتلقى عصمة
 والامام قائم مقامه في ذلك وحصل منه بعد النبي لمن اتبعه ما حصل للنبي لمن هو في زمانه
 فلا يحصل الوثوق به الامع عصمة وعليه بكل السمع والالم يتم فابده **قوله** تعالى انما اتبع
 ما يوحى الي الاية دل ذلك عن ان النبي ابلغ الوحي الالهى فلا يجوز له غير ذلك
 لانما الحصر والناس مخاطبون بذلك والامام قائم مقامه في ذلك ولا يحصل ذلك الا
 بعد العلم بانه معصوم فتجب عصمة **قوله** تعالى انما اتبع ما يوحى الي ذكر ذلك حجة
 عليهم على وجوب اتباعه انما ينبغي ما يوحى اليه من ربه وفيه نصاير من الله وهذا
 ورحمة وذلك موقوف على انه لا يصدر منه ضد ذلك ولا يتم الا بعصمة وهذا بعينه
 قائم في الامام لانه قائم مقامه فتجب عصمة **قوله** تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا
 ولا تقولوا عنه وانتم تهتجون الاية يعني عز القوي مع التنازع والمراد به سماعهم فيبذل

قوله

العلم ولا يحصل ذلك الا مع عصيته لان خبر الظالمين في الله عن اتباعه مجرد سماء
 نقول في ما بين الدين لسوا ان حكم فاسق يبيد في الدنيا فكل من امن ان يكون فاسقا
 لا يحصل من خبره العلم فلا يكون متيقنا عن النبوة فلا فائدة في نصبه والامام
 قائم مقام النبي ما فيها هو الاجل فيجب عصيته فيحصل من خبره العلم فيجب النبوة
 عنه **قوله** في ما بين الدين لسوا لا تكونوا الله والرسول وتكونوا
 اما انكم وانتم تعلمون اما جعل النجاة مع العلم فلا بد ان ينصب طريقا الى العلم وذلك
 هو النبي قوله فينبذ العلم وانما يكون بعصيته فيجب عصيته لئلا يذهب نصبه وكذلك
 الامام **ع** لانه نصب يحصل منه ما يحصل من النبي **ع** **قوله** في ما تلوهم حتى لا تكون
 فتنة الاله طلب من عباده ان لا يكون فتنة في جميع الامم فقولوا احد امور ثلثه
 لا زعمنا اما ان لا يكون اماما واما ان يكون الامام بنفس الله ونفس الرسول او تكون فتنة
 فان الضرورة تاضيه بانه ترضى نصب الامام الى الخلق مع اختلاف دواعيهم وادابهم
 وهو العلم لا يتفقون على امام واحد بل تقع الفتنة وعدم الامام يقع عند الفتنة
 فيجب ان يكون نصبه العرف فاما ان يكون معصوما او لا والمالي بطلان نصب غير المعصوم
 تحت فيه الاراء يحصل الوثوق بقوله ولانه يلزم امكان الاغراء بالجهل من نصبه وهو
 من الله **ع** وامكان الخلل في ان يكون غير معصوم وهذا الخط **ط** كغير معصوم مخالفه
 معذور ولا شيء من الامام مخالفه معذور بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة
 او داما **ي** غير المعصوم طالم بالفعل ولا شيء من العالم بالفعل بجهاد بالضرورة فلا
 شيء من غير المعصوم بجهاد بالضرورة **يا** الله جل عظيتمه وتقدست اسماءه مع
 الامام بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم الله معه مالا مكان فلا شيء من الامام بغير
 معصوم فيلزم ان يكون الامام معصوما لوجود الموصوع اما الصغرى فلان الامام
 يتق وكل متق مع الله لا لقوله في الله مع المتقين واما الكبرى فظاهره **قوله** لوجود

العلم

والمؤمن بعضهم اوليا لبعض الاله الامام يدعو الناس الى هذه الصفا فيكون مقصفا بها
 بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم بمقتضى هذه الصفا فلا شيء من الامام بغير معصوم **ع**
 قوله في وعد الله المؤمنين والمؤمنات الوصية جنات تجري من تحتها الانهار الاله الكريم
 بين الله عز وجل فيها المؤمنين والمؤمنات وصفا لهم واقبالهم ثم بين ما ياتي بالحاصل
 من افعالهم والامام يدعو الناس ويلزمهم بذلك الافعال فكل امام يفعل ذلك وما يرويه
 ويرشد اليه في كل الاوقات بالضرورة والالاتفت الغاية في نصبه ولا شيء من غير
 المعصوم يفعل ذلك بالا كانه **قوله** في ما بين الدين لسوا لا تكونوا الله والرسول وتكونوا
 الله لا يرضى عن القوم انما سيقين كل امام القدر في عفة بالضرورة ولا شيء من الفاسق
 يرضى الله عنه بالضرورة ما دام فاسقا ينفذ لاي شيء من الامام فاسق بالضرورة **ل** كل
 غير معصوم يمكن ان يكون منافقا ولا شيء من الامام بما في بالضرورة **قوله** في ما بين الدين لسوا لا تكونوا الله والرسول وتكونوا
 الاله كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يكون كذلك بالضرورة فلا شيء من غير
 المعصوم بامام بالضرورة والمحدثات طاهران **قوله** في ما بين الدين لسوا لا تكونوا الله والرسول وتكونوا
 هذه العبادرة على احصاء قوله وتعلم وتكره وتقر به فيما يوحى الله اليه وذلك واجب في
 الاحكام الشرعية قطعاً والامام يجب ان يكون كذلك لانه قائم مقامه وغير المعصوم لا يعلم
 منه ذلك **ع** الامام يتبع الوحي كالنبي بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم كذلك بالامكان فلا
 شيء من الامام غير معصوم بالضرورة **ط** **قوله** في ما بين الدين لسوا لا تكونوا الله والرسول وتكونوا
 والمؤمنون المواد بالمؤمنين هنا بعضهم فلذلك ان يكون نظير هذا المعصوم مستاء في
 لفظ النبي فيكون معصوما هذا البعض اما ان يكون هو الامام او غيره والمالي **ع** لان
 الامام اعلى مرتبه من الكل فتعين ان يكون هو المعصوم **قوله** في ما بين الدين لسوا لا تكونوا الله والرسول وتكونوا
 القرون الاله هذه الاله تدل على ان اهلاك الفاسقين بذنوبهم انما هو بعد ان يتبين
 البيئات الى الامور للفتن للعلم والرسول انما يكون للجه بعد بديع ما ينفذ العلم

